الجامعة الاردنيـــــــــــة
كلية الاقتصاد والتجـــارة
قسم الاقتصاد والاحصـــــاء

سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن

٢٦٢٧٦٢

اعداد الطالبـــة
بثينة محمد علي المحتسب

اشـــراف
الاستاذ الدكتور محمد أحمد صقـــر

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ٠

٢٥٦
ح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

هناك الكثيرون ممن أدين لهم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وعلى رأس هؤلاء جميعا استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور محمد احمد صقر، لتفضله بقبول الاشراف على هذه الدراسة، ولما قدمه من توجيهات وارشادات قيمة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأساتذة قسم الاقتصاد والاحصاء في هذه الكلية، وأخص منهم بالذكر الدكتور أحمد قطناني والدكتور أسامه الدباغ والدكتور محمود شحاده كما أشكر الدكتور عبد الهادي علاوين من صندوق التقاعد. فقد كان لملاحظاتهم واقتراحاتهم دور كبير في تحسين هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر ايضا للموظفين المختصين في الدوائر الاقتصادية الرسمية، ولأمناء المكتبات، لمساعدتهم الجليلة التي يسرت لي الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة.

وأتوجه بالامتنان الى كل من ساعدني في استكمال متطلبات هذه الدراسة من الزملاء والزميلات. اخص منهم زميلتي منور ياسين التي ساهمت في مراجعة الجداول وما يتعلق بها من حسابات، وصديقتي منى عبد الحق لما بذلته من مساعدة وعون. كما اشكر من قام بطباعة هذه الرسالة.

ولعائلتي الكريمة التي مهدت لي سبيل التعليم والبحث وشجعتني عليه كل تقديري واحترامي وشكري.

والله من وراء القصد

بثينة محمد علي المحتسب

شوال / ١٤٠٢هـ
تموز / ١٩٨٢م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

	الصفحة
شكر وتقدير	هـ
محتويات الدراسة	د
قائمة الجداول	و — ز
مقدمة	١ — ٢
الفصل الاول : نظرة عامة على سياسة إحلال المستوردات الصناعية	٣ — ٢٧
اولا : مفهوم سياسة إحلال المستوردات	٣
ثانيا : مقاييس احلال المستوردات	٧
ثالثا : مراحل التصنيع الاحلالي	١١
رابعا : اهداف سياسة احلال المستوردات	١٤
خامسا : أدوات سياسة احلال المستوردات	١٧
سادسا : الآثار الجانبية لسياسة احلال المستوردات	٢٥
الفصل الثاني : أهداف سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن	٢٨ — ٣٧
١ — احداث النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي	٣٠
٢ — تحسين مركز ميزان المدفوعات والميزان التجاري	٣٢
٣ — تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي	٣٤
٤ — توفير فرص العمالة	٣٦
الفصل الثالث : أدوات سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن	٣٨ — ٨٥
السياسات التجارية (الحماية)	
أولا : أدوات الحماية	٤٠
ثانيا : نمط الحماية	٥٥
ثالثا : هيكل الحماية	٦٨
رابعا : الآثار الجانبية للحماية	٧٦
الفصل الرابع : أدوات سياسة إحلال المستوردات الصناعية في الاردن	٨٦ — ١٠٥
السياسات التمويلية وتشجيع الاستثمار	
اولا : السياسات التمويلية	٨٦
١ — المشاركة الحكومية	٨٧
٢ — بنك الانماء الصناعي	٨٩
٣ — البنوك التجارية	٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع /فهرس المحتويات

الصفحة

ثانيا : السياسات الضريبية والجمركية (تشجيع الاستثمار) ٩٤
١ــ الاعفاءات الضريبية ٩٤
٢ــ الاعفاءات الجمركية ٩٨
٣ــ اجراءات اضافية لتشجيع الاستثمار الاجنبي ١٠١

الفصل الخامس: تقييم سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن ... ١٠٦ــ١٧١

أولا : قياس الاحلال ١٠٦
١ــ مقياس الاحلال المستخدم ١٠٧
٢ــ النتائج الاجمالية لقياس الاحلال ١١٢
٣ــ النتائج التفصيلية لقياس الاحلال ١١٧
٤ــ تحليل الدور الحالي والمستقبلي للانتاج الصناعي المحلي والمستوردات في تحقيق الاحلال ١٢٩
ــ الدور الحالي للانتاج الصناعي والمستوردات. ١٣٠
ــ نظرة مستقبلية ١٣٣
أ) الانتاج المحلي والمستوردات. ١٣٣
ب) مراحل التصنيع الاحلالي ودور الصادرات الصناعية ١٣٤
حـ) اهمية التكامل الاقتصادي ١٣٦

ثانيا : مدى تحقق الاهداف ١٣٨
١ــ النمو في الناتج الصناعي والتغير الهيكلي في الصناعة والاقتصاد ١٣٨
أ) النمو في الناتج ١٣٨
ب) هيكل الاقتصاد الاردني ١٤٢
حـ) مستوى التصنيع في الاردن ١٤٦
د) هيكل الصناعة التحويلية ١٥٠
٢ــ تحقيق الوفر في العملة الاجنبية وتخفيض العجز في الميزان التجاري ١٥٤
٣ــ تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي ١٦٢

الفصل السادس: النتائج والتوصيات ١٧٢ــ١٠٧
الملاحق ١٧٨ــ١٩١

المراجع:
١ــ المراجع العربية ١٩٢ــ١٩٨
٢ــ المراجع الاجنبية ١٩٩ــ٢٠٨
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية ٢٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
٣—١	معدلات الحماية الاسمية والفعلية للصناعات التحويلية في الاردن لعامي ١٩٧٤، ١٩٧٩	٦٩
٣—٢	معدلات الحماية الفعلية لعدد من الصناعات التحويلية في الاردن وباكستان واليونان	٧٣
٥—١	النتائج الاجمالية لدرجة احلال المستوردات في الصناعة التحويلية الأردنية، والوفر المتحقق في القطع الأجنبي	١١٣
٥—٢	درجة وقيمة احلال المستوردات المتحقق في الصناعة التحويلية الاردنية خلال الفترة (١٩٥٩—١٩٦٦)	١١٨
٥—٣	درجة وقيمة احلال المستوردات المتحقق في الصناعة التحويلية الاردنية خلال الفترة (١٩٦٨—١٩٧٤)	١٢٢
٥—٤	درجة وقيمة احلال المستوردات المتحقق في الصناعة التحويلية الاردنية خلال الفترة (١٩٧٤—١٩٧٩)	١٢٤
٥—٥	المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي في الاردن للسنوات (١٩٦٨—١٩٨٠)	١٤٠
٥—٦	الرقم القياسي لانتاج أهم الصناعات التحويلية في الاردن خلال السنوات (١٩٧٦—١٩٨٠)	١٤٣
٥—٧	الرقم القياسي لكميات الانتاج لأهم الصناعات التحويلية في الاردن خلال السنوات (١٩٦٨—١٩٨٠)	١٤٤
٥—٨	توزيع الناتج الصافي (بالاسعار الجارية) بين القطاعات الاقتصادية	١٤٥
٥—٩	مساهمة الصناعة التحويلية الاردنية في عدد من المتغيرات الاجمالية خلال السنوات ١٩٦٨—١٩٨٠	١٤٧
٥—١٠	هيكل النشاط الاقتصادي الاردني ضمن الصناعات التحويلية حسب نوع السلع المنتجة لسنوات متفرقة	١٥١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع/قائمة الجداول

رقم الجدول	محتـــــــوى الجـــــــدول	الصفحة
٥—١١	المساهمة النسبية لبنود الميزان التجاري الاردني في مجمل الناتج المحلي ، معدلات نمو هذه البنود لفترات مختلفة . . .	١٥٧
٥—١٢	بعض مؤشرات الاستقلال الاقتصادي للأردن خلال الفترة (١٩٥٠—١٩٨٠)	١٦٣
٥—١٣	توزيع المستوردات الأردنية حسب الاستخدام النهائي وبيان معدلات النمو فيها لفترات مختلفة	١٦٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحـــق

رقم الملحق	محتـــــوى الملحـــــق	الصفحـــة
١	العرض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيـــح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٥٩	١٧٨
٢	العرض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيـــح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٦٦	١٨٠
٣	العرض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٦٨	١٨٢
٤	العرض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٧٤	١٨٤
٥	العرض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٧٩	١٨٦
٦	بنود الميزان التجاري الاردني ، نسبتها الى مجمل الناتج المحلي ، معدلات النمو فيها للسنوات ١٩٥٤—١٩٨٠	١٨٨
٧	التركيب السلعي للتجارة الخارجية الاردنية حسـب الأغراض الاقتصادية للسنوات ١٩٥٤—١٩٨٠	١٩٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــة

ان احداث النمو المرتبط بتغيرات بعيدة المدى في الهيكل الاقتصـــادي والاجتماعي ، وتحسين التوازن في الميزان الخارجي هما من الاهداف الأساسية التي سعت الخطط التنموية الاقتصادية في الأردن لبلوغها . ومن المعلوم أن تدفـــق العون الخارجي بصورة المختلفة وازدياد قيمة الصادرات من السلع الأولية يمكن أن يساعدا على تحقيق هذه الاهداف، الا أنه نظرا للصعوبات والمحاذير التـــي تكتنفهما فان الاردن اتجه ايضا الى الاعتماد على الحلول المحلية . ويتمثل هـذا الاعتماد في اتباع استراتيجية للتنمية مبنية في الاساس على التوجه نحو الداخـــل أي على استراتيجية احلال المستوردات وبالذات الصناعية .

واتبع الاردن هذه الاستراتيجية لأكثر من عقدين من الزمن ، واعتمدتهـــا الحكومة كسياسة تنموية . وقد تزايد اهتمام المسؤولين بالتنمية الصناعية في السنوات الأخيرة بصورة واضحة ، فوجهوا الى قطاع الصناعة نسبة كبيرة من الاستثمارات الكلية . ومن الملاحظ ان تطبيق هذه الاستراتيجية في عدد من الدول النامية قد نجم عنـــه بعض السلبيات مما اضطر هذه الدول الى تغيير مسار التنمية الصناعية فيهـــــا . ومن هذا المنطلق ، فان هذه الدراسة تهدف الى التعرف على موقع هذه الاستراتيجية في التنمية الصناعية الاردنية ، والتعرف على مدى استنفاذ السوق المحلية وقـــدرة الاقتصاد الاردني على استيعاب المزيد من الصناعات الاحلالية . ومن ثم اقتراح الاستمرار في هذه السياسة او ايجاد البديل او المكمل لها ، كسياسة تشجيع الصادرات الصناعية مثلا .

ان معظم ما كتب حول هذه السياسة ، بالرغم من جودته ، عبارة عن اجـــزاء من أبحاث ودراسات عن مواضيع اخرى تتعلق بالاقتصاد او بالصناعة عموما ، ولا يوجـد الا النزر اليسير من الابحاث او المقالات التي تتعرض لهـذا الموضوع بصورة مباشرة . وعلى ذلك ، فانه من المؤمل ان تكون هذه الدراسة اضافة الى ما هو متناثر حول هذا الموضوع . كما أنه من الممكن ان تطور هذه الدراسة في المستقبل ، وذلك بتوسيعها عن طريق اضافة سياسة تشجيع الصادرات الصناعية ، وبتحسينها ، اذا توفرت متطلبات التحسين لا سيما فيما يتعلق بالبيانات المتاحة لقياس الاحلال .

وتقع هذه الدراسة في ستة فصول . الفصل الأول ، يعتبر مدخلا نظريا للدراسة ، اذ يتعرض لمختلف جوانب سياسة الاحلال بصورة سريعة من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها وأدواتها ومقاييسها ومحاذيرها .

أما الفصول التالية ، فهي تحليل لتجربة الاردن في هذا المضمار . وكأي سياسة ، تستوجب البحث في الأهداف والأدوات ثم في التقييم بالنسبة للاهداف ، فيتم تتبعها من خلال الخطط الاقتصادية المختلفة وذلك في الفصل الثاني ، بينما يبحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث في أهم الأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه السياسة ألا وهي الحماية، في حين يركز الفصل الرابع على بقية الادوات، وهي المتعلقة بالتمويل وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .

ويتعرض الفصل الخامس لتقييم تجربة الاردن، وذلك من زاويتين: الأولى، قياس الاحلال الذى تم في الصناعة التحويلية الاردنية خلال عدة فترات تمتد عبر عشرين عاما . والزاوية الثانية، التعرف على مدى مساهمة هذا الاحلال في تحقيق الاهداف المبتغاة منه . وهذا يتضمن تحليلا لوضع الصناعة التحويلية وللتجارة الخارجية أيضا .

ونخلص في الفصل السادس والاخير، الى عدد من التوصيات، وذلك على ضوء تحليل الجوانب المختلفة لهذه السياسة .

وقد استلزمت هذه الدراسة الاعتماد في البداية على أسلوب التحليل النظري، كما تطلبت فيما بعد استخدام أسلوب التحليل الكمي وذلك عند قياس الاحلال، بالاضافة الى استخدام الطريقة الاحصائية وذلك في جمع الأرقام والبيانات والتعرف على تطورها وايجاد النسب لها وتحليلها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الاول
نظرة عامة على سياسة احلال المستوردات الصناعية

اولا : مفهوم سياسة الاحلال :

هناك اتفاق كبير على ان اصطلاح " احلال المستوردات Import-Substitution هو " الانتاج المحلي لذلك الذي لو لم ينتج فسوف يستورد "(١) . ويعتبر البعض ان احلال المستوردات الصناعية كتعريف واسع يكون مماثلا تقريبا للتنمية الصناعية(٢) ، وكتعريف ضيق فانه يشمل فقط الانتاج الابتدائي الذي يحل محل المستوردات بينما يكون التوسع التالي ناجما عن نمو الطلب المحلي المرافق بتوسع امكانيات العرض (٣) .

ان تعريف سياسة احلال المستوردات على مستوى الناتج أمر بسيط، اذ يعود الاحلال في هذه الحالة الى السياسة التي تقلل أوتلغي تماما الاستيراد من سلعة ما جاعلة السوق المحلية مقصورة على المنتجين المحليين(٤) . وقد عرف تشينري Chenery ، الرائد في هذا المجال، هذا الاحلال بانه " زيادة مساهمة الانتاج المحلي في العرض الكلي "(٥) . كما أن لويس وسوليغو Lewis and Soligo يعتمدان على نفس المبدأ في التعريف مع بعض التعديل،فيحددان التعريف بانه يختص بنسبة المستوردات الى العرض الكلي . فاذا زاد الانتاج المحلي بنسبة اكبر من زيادة المستوردات فان احلال المستوردات يتم، في حين اذا زادت المستوردات بنسبة

---

(١) Gordon C. Winston,"Notes on the Concept of Import Substitution," Pakistan Development Review, (Spring, 1967), p.107.

(٢) باستثناء تصنيع المنتجات الموجهة للتصدير اذا لم تكن هذه المنتجات تستورد قبل ذلك.

(٣) Donald B. Keesing, "Trade Policy for Developing Countries," World Bank Staff Working Paper No.353 (Washington: D.C., 1979), p.10.

(٤) Henry J. Bruton, "The Import Substitution Strategy of Economic Development," Pakistan Development Review, (Summer, 1970), p.127.

(٥) Hollis B. Chenery, "Patterns of Industrial Growth," American Eccnomic Review, Vol. 50 (September, 1960), p. 641.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اكبر من زيادة الناتج فان عكس احلال المستوردات يحدث أى انه يتم احلال واردات سالب(١).

أما تعريف الاحلال على المستوى التجميعي او الكلي بانه "تناقص مساهمة المستوردات في مجمل الناتج القومي"، فانه يثير مشكلتين: الاولى ان نقص نسبة المستوردات الكلية الى مجمل الناتج القومي لا يصح تعريفه بانه احلال للمستوردات فقد يكون دليلاً على نقص الصادرات او زيادة الاحتياطي، اذ انه في الأجل الطويل تميل المستوردات الى التساوى مع الصادرات مضافا اليها تدفقات رأس المال. وعلى ذلك، فان التغيرات في المستوردات الاجمالية يكون لها أسباب عديدة. النقطة الثانية، أن بعض الدراسات تشير الى عدم وجود تغير هام في نسبة المستوردات الكلية الى مجمل الناتج القومي بالرغم من وجود تغير حقيقي في النسب المماثلة غير التجميعية للصناعات او القطاعات. ان نقص نسبة المستوردات الى الناتج، لصلح صناعية معينة، مع بقاء النسبة التجميعية ثابته يعني اما زيادة نسب المستوردات من سلع اخرى، او استيراد سلع جديدة(٢).

ويتصل بمفهوم احلال المستوردات التمييز بين نوعين من الاستراتيجيات: الاولى، طبيعية Natural، والثانية اجبارية Forced. فأما الطبيعية، فهي التي يمكن ان تحدث طبيعيا نتيجة لنجاح التصدير والنمو الاقتصادى الكلي. وأما الثانية، فهي عملية مقصودة مصممة للاسراع بالنمو عن طريق التحويل الاجبارى لطاقة البلد الانتاجية(٣).

---

(١) Stephen R. Lewis and Ronald Soligo, "Growth and Structural Change in Pakistan Manufacturing Industry, 1954-1964," The Pakistan Development Review, (Spring, 1965), p.103.

(٢) Gordon C. Winston, op.cit., p.111.

(٣) انظر في ذلك:
F.B. Clark, Planning Import Substitution (Amsterdam: North-Holland Publishing Company, 1970), p.15. and Donald B. Keesing, op.cit., p.11. Gordon C. Winston op. cit., p.108.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الدراسات الشهيرة حول احلال المستوردات كعملية طبيعية دراسة (تشينرى) Chenery (١) لأنماط النمو الصناعي ، والتي اعتمد فيها على مقطع عرضي لحوالي خمسين دولة بين متقدمة ونامية. وقد بين فيها أن السبب الأساسي للنمو الصناعي هو تغير ظروف العرض. فهذه الظروف في نظره اكثر اهمية من تغير ظروف الطلب. انه يرى ان تركيب الطلب يتجه نحو السلع الصناعية نتيجة لارتفاع الدخول ولكن الاهم من ذلك ان زيادة الدخول تؤدى أيضا الى تغيير ظروف العرض، ذلك أن هذه الزيادة تعمل على زيادة التكوين الرأسمالي وزيادة التعلم وتحسن المهارات. وحيث أن نسب مزج العمل ورأس المال والمهارات تختلف من قطاع انتاجي لآخر فان التغير في عرض العوامل الانتاجية يسبب تغيرا في الميزة النسبية التي تؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي واحلاله محل المستوردات. أى ان هذا الاحلال هو نتيجة للتخصيص في الميزة النسبية الناجمة عن تغير الدخول . وقد أظهرت النتائج الرياضية لهذه الدراسة أن احلال المستوردات كان أكثر اهمية من الطلب في احداث النمو.

ان أثر أحلال المستوردات الذى يحدث نتيجة للتغيرات الهيكلية طويلة الأجل ربما يختلف عن أثر أحلال المستوردات الاجباري الذى يمكن ان ينجم عن سياسة تفرض القيود على المستوردات في ظل أسعار صرف غير متوازنة (٢) . الا أنه يجدر بنا أن نؤكد على أنه وان كانت التجارب الاقتصادية لبعض الدول ، كاليابان مثلا خلال أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، قد تم النمو فيها كتجربة طبيعية لاحلال المستوردات، الا أن دولا أخرى أصبحت الان متقدمة ، كالولايات المتحدة الامريكية او جمهورية المانيا الاتحادية قد نما اقتصادهما من خلال الصناعة المحمية (٣).

---

(١) Hollis B. Chenery, op.cit., pp. 625-644.

(٢) Gordon C. Winston, op.cit., p. 108.

(٣) Shu-Chin Yang, "National Policies and Import Substitution and Export-Promotion," in United Nations, Planning the External Sector: Techniques, Problems and Policies, Report on the Final International Seminar on Development Planning, Ankara, Turkey, 6-14 September 1965, (U.N. Doc. No. ST/TAO/SER. c/91; New York: United Nations Publications, 1967), p. 139.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحيث ان الوضع بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية لا يتيح لها تحقيق النمو المضطرد من خلال التصدير وحده ، أو من خلال انتظار تحقيق احلال للمستوردات بصورة طبيعية ، فانه لا بد من اعتماد السياسات التنموية التي تكفل تحقيق توسع الصادرات واحلال للمستوردات ، خصوصا في ظل التشابك الدولي الراهن ، حيث تسود التكتلات العالمية والاحتكارات الكبيرة التي تسيطر على الاسواق الدولية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على شروط التبادل التجاري .

ولكن لماذا تتبع الدول النامية سياسة لاحلال المستوردات الصناعية أصلا ؟ لماذا تعتبر أن هذا هو الاسلوب الامثل للتنمية الصناعية ؟ ان هذه الاستراتيجية تعني أننا نقبل بوجود طلب محلي على المنتجات المستوردة ، هذه المنتجات التي وجدت في الأساس لاشباع رغبات معينة في دول تختلف عنا في فلسفتها وفكرها ووضعها الحضاري وأنماط استهلاكها ونمو الدخل فيها ، وان استبدالنا المنتجات المستوردة بمنتجات محلية يعني أننا نقبل ان تؤثر العوامل الخارجية السابقة على الطلب المحلي لدينا بحيث توجد طلبا على سلع ربما لا تكون هي السلع التي تحقق مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة غالبية الناس . ان هذه الاستراتيجية تقوم على استبدال ما كنا نستورده ، أو ما يمكن ان نقوم باستيراده بانتاج محلي . أي نقوم بانشاء صناعات بديلة منفردة تتوزع هنا وهناك بناء على توفر ظروف انتاجها من طلب وعرض دون ان تكون عملية التصنيع عملية بناء أساس صناعي متكامل يظهر فيه الترابط والتشابك بين فروع الصناعات المختلفة وكذلك مع القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ان تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة تبعا لمعايير السوق وحسابات التكلفة - العائد الاقتصادي فقط أمر غير مقبول عند اعتبار مقتضيات التنمية الشاملة ، التي تستوجب التأكيد على مجموعة من المعايير الاجتماعية والاقتصادية المترابطة . وهذا يحتم على الدول النامية ان تحدد أولا هدفها من عملية التصنيع ، ثم تحدد نمط التصنيع المطلوب ووسائل تنفيذه وذلك اعتمادا على المعطيات والامكانات الذاتية لهذه الدول .

لقد اقتنع الكثيرون ان الدول النامية عليها الاستفادة من تجارب الدول الصناعية المتقدمة ، والتي أخذت حضارتها الصناعية تفرز الكثير من السلبيات والثغرات ، وبالتالي يجب على الدول النامية ألا تقوم بتطبيق ما ثبت فشله ، ثم تكتشف بعد فوات الأوان خطأها . فما جدوى حياة تسيطر فيها النزعات المادية على السلوك الانساني سيطرة لا انفكاك منها يصبح فيها الفرد أسيرا لهدف واحد هو تحقيق مزيد من الاستهلاك ، ويبقى يلهث دوما وراء الجديد ؟ وما نفع التقدم الصناعي والتكنولوجي في ظل جو مشبع بالتلوث والضوضاء ؟ وما أهمية الصناعات الكبيرة التي لا يشعر الانسان أثناء تأديته عمله بانسانيته ، وانما يشعر بأنه مجرد جزء صغير في جهاز آلي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضخم يسيره دونما اعتبار لقيمة الجمالية أو ذوقه او امكانيات ابداعه او أحاسيسه ورغباته؟

على الدول النامية ان تستنبط نمط وأسلوب التصنيع الذى يناسبها او بدرجة أدق يناسب قيمها وافكارها واهدافها ،لاسيما وأن لدى الكثير منها من الموارد والامكانات ما يمكنها من بلوغ ذلك. ولكن الى اى مدى تستطيع ذلك؟ ما مدى قدرة دولة او مجموعة من الدول على اتخاذ قرار بهذا الشأن في ظل الاوضاع الدولية الراهنة؟

لا شك ان الدول النامية ،او مجموعة منها كالدول الاسلامية او الدول العربية يمكنها ان تعمل شيئا ولا بد مـــــع الزمن ان يتبلور هذا العمل ويتطور ويصبح لهذه الدول دور في تغيير مسار النمو الاقتصادي العالمي وفي بناء الحضارة الانسانيـــــة المثلى (١).

ثانيا ـ مقاييس احلال المستوردات:

يوجد نوعان من مقاييس احلال المستوردات،الاول ،يقيس احلال المستوردات الفعلي اعتمادا على البيانات المشاهدة للمستوردات والانتاج المحلي. والثاني ،يقيس احلال المستوردات الأمثل الذى يعود الى مقدار الاحلال الذى يمكن ان يحـــــدث

---

(١) من الاستراتيجيات الاخرى للتنمية الصناعية استراتيجية توسع الصادرات Export Expansion ،وتعتبر هذه الاستراتيجية على الغالب مكملـــة لاستراتيجية احلال المستوردات. ذلك ان التصنيع من خلال استمرار التوجه نحو الداخل لا يمكن ان يستمر الى مالانهاية ،ولاعتبارات اخرى،يتوجب توجيه الصناعات التحويلية نحو اسواق التصدير Export-Oriented Industries .
ويبدأ هذا التوجه اعتمادا على مرحلة التنمية الصناعية التي يمر بها البلد وعلى حجم سوقه المحلية ايضا .

وتشير تجارب كثير من الدول النامية الى ان الاستراتيجيين السابقتين يمكن ان تؤديا دورا هاما في تحقيق النمو ،الا انهما ايضا تواجهان بعض المصاعب. وحيث ان الاتجاهات الاخيرة في التجارة الخارجية العالمية تشير الى تصاعد اجراءات الحماية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ضد المستوردات الصناعية من الدول النامية ،فان عملية النمو القائمة على ديناميكية حركة الصادرات مضطرة الى الاندماج في شبكة الشركات الدولية العابرة للقارات أو الاندماج الاقليمي والعمل على مستوى المجموعة. اى تبرز ثانية ضرورة محاولة استنباط اسلوب التصنيع المناسب للدول النامية من خلال النظر الى امكاناتها واوضاعها ،انظر:
United Nation, UNIDO, The Background to the Development of Export-Oriented Industries, Based on the Proceedings of Industrial Symposium, Athens, Nov. 1967, pp. 5-12.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لو اتبعت سياسات مثلى [١] . وللمفهوم الأمثل عدة مقاييس الا ان لها محاذير عديدة [٢] لذا عدل واحد منها واستخدم كأساس للمقاييس الفعلية ، وأصبحت المقاييس الاخرى تستخدم بصورة ضمنية في التخطيط .

ومعظم المقاييس الفعلية المستخدمة لقياس احلال المستوردات عبارة عن تعديل وتطوير للمقياس الذى استخدمه تشينرى Chenery والذى يبين فيه ان احلال مستوردات موجب يتم بزيادة نسبة الناتج المحلي الى العرض الكلي ، وقد استخدم متطابقة رياضية [٣] ، قسم فيها النمو في الناتج الى جزئين ؛ الجزء الاول يقيس مساهمة احلال المستوردات ، والجزء الثاني يقيس مساهمة توسع الطلب [٤] . وعادة ما يعبر عن هذه الاجزاء كنسبة من النمو الكلي للناتج .

وقد استخدم (لويس وسوليغو) Lewis and Soligo [٥] متطابقة مشابهة لحساب مصادر النمو في الصناعة الباكستانية ، وقاما بتقسيم مساهمة الطلب الى الطلب على الصادرات بالاضافة الى الطلب المحلي النهائي والطلب الوسيط . وفي

---

(١) Padma Desai, "Alternative Measures of Import Substitution," Oxford Economic Papers, (November, 1969), p.312.

(٢) من هذه المحاذير ان يبين المقياس أن احلال المستوردات يساوى صفرا ، مما يظهر - حسب هذا المقياس - تحقق الوضع الامثل ، بينما في الواقع يكون الوضع الفعلي هو أقل من الامثل . انظر : Ibid., pp.316,317.

(٣) هذه المتطابقة هي تطابق العرض الكلي مع الطلب الكلي . اما العرض الكلي فيساوى الانتاج المحلي مضافا اليه المستوردات ، واما الطلب الكلي فيساوى مجموع الطلب النهائي والطلب الوسيط . انظر :
Hollis B. Chenery, op.cit., pp.625, 644.

(٤) على افتراض ان نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي تبقى ثابتة .

(٥) Lewis and Soligo, op.cit., P. 103.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سبيل معرفة مساهمة الصناعات كمجموعات حسب الاستخدام اى مجموعات السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية. فان مقياسهما لاحلال المستوردات لمجموعة الصناعات هو مجموع احلال المستوردات داخل كل صناعة في المجموعة.

وقد اشار (ديساي) Desai (١) الى انه بالامكان حساب احلال المستوردات في مجموعة ما بان نحسب اولا المستوردات والانتاج المحلي لصناعات هذه المجموعة ثم نطبق مقياس (تشينري) للاحلال، وقد قام (ديساي) بتطبيق هذا المقياس مع مقاييس اخرى على الاقتصاد الهندي خلال الفترة (١٩٥١-١٩٦٣) (٢)، فكان هناك اختلاف في النتائج، كما ان ترتيب مختلف المجموعات حسب درجة تحقق الاحلال فيها كان ينعكس حسب المقياس المستخدم مما اظهر ترتيبا غير متناسق Inconsistent ناشئا عن حساسية الترتيب للمقاييس المستخدمة، ولكن أى طريقة نختار؟ بين ديساي ان الاختيار يكون تحكميا Arbitrary

لقد عومل توسع الطلب المحلي الوسيط لناتج صناعة ما في المقاييس السابقة، كمصدر للنمو في الناتج الاجمالي لهذه الصناعة. الا أن (مورلي وسميث) Morely and Smith (٣) اتبعا وسيلة مختلفة اعتمادا على انه حتى يتم احلال المستوردات فان الانتاج يجب ان يزداد في صناعة العمليات النهائية للسلع، وكذلك في الصناعات التي تزودها بالمدخلات. ومع ذلك فان مقياسهما كمقياس تشينري يمكن ان يؤدي الى نتائج غير متناسقة. أى يكون هناك احلال مستوردات موجب في كل صناعة ومع ذلك يتحقق احلال مستوردات سالب لكل الصناعات كمجموعة (٤).

---

(١) Padma Desai, op.cit., pp. 314,318,323.

(٢) Ibid., p. 321.

(٣) Samuel A. Morely and Gordon W. Smith, "On the Measurement of Import Substitution," American Economic Review, Vol. LX (1970), p. 730.

(٤) George Fane, "Consistent Measures of Import Substitution, Oxford Economic Papers, (July, 1973), p.254.

٢٦٣٧٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذا فقد حاول (فان) Fane (١) ان يطور المقاييس القطاعية بحيث تكون متسقة مع الاجمالية اعتمادا على مقياس تشينرى نفسه ، وذلك بان جعل احـــلال المستوردات في صناعة ما يقاس بجزئين ؛ الاحلال داخل الصناعة ، ومساهمة النمـــو الاضافية في هذه الصناعة في احلال المستوردات لكل الصناعات .

وقد بين جيلومنت Guillaumont (٢) أن هذا المقياس للاحلال منسجم Coherent الا أنه يستخدم طريقة مشكوكا فيها . اذ أنه يتخذ مقياسا لاحـــلال المستوردات هو معامل المستوردات الكلي . والصحيح ان احلال المستوردات يكـــون ذا معنى اكثر على المستوى القطاعي او مستوى الناتج ، ثم تتم فيما بعد محاولـــة التحري عن كيفية التجميع لمقاييس المنتجات المختلفة ، اى المفروض اهمال معامـــل المستوردات المتوسط Average Import Coefficient على المستوى الكلـــي كمقياس لاحلال المستوردات (اى ذلك المسمى مقياس تشينرى) ، وعليه حيث ان احـــلال المستوردات يتم بان تستبدل المستوردات بانتاج محلي لهذا الناتج او القطاع فان معنى احلال المستوردات يكون واضحا ونقول بوجوده اذا كان معامل المستوردات لهـــذا الناتج متناقصا . اما للاقتصاد ككل فان اهمية التغير في معامل المستوردات الكلـــي ليست واضحة ، اذ يمكن ان ينتج التغير عن تغير هيكل الطلب بالاضافة الى احـــلال المستوردات .

وهكذا ، فان جيلومنت (٣) أوجد مقياسا آخر بحيث يكون القياس الكلي منسجما مع القطاعي . والمبدأ فيه التفرقة بين ما يعود لاحلال المستوردات وما يعود للتغيـــر في هيكل الطلب .

وقد اعتبر (بيكون) Bacon (٤) تعديل جيلومنت اضافة قيمة للأدب الاقتصادي في هذا الخصوص لأنه اظهر كيفية ادخال المستوردات المطلوبة كسلع وسيطـــة ، التي ينجم الطلب عليها عن تغير أولي في مستوى المستوردات ، في المقاييس عن آثار احلال هذه المستوردات . وقد اعتمد بيكون على هذا المقياس ، موسعـــا ايـــاه

---

(١) Ibid. p.255.

(٢) Patrick Guillaumont, "More on Consistent Measures of Import Substitution," Oxford Economic Papers, Vol.31, No 2, July, 1979), pp. 324, 325.

(٣) Ibid., pp. 326-329.

(٤) Robert W. Bacon, "An Extended Measure of Import Subsititution," Oxford Economic Papers, Vol.31, No.2 (July, 1979), p. 330.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقياس الاحلال مستخدما جداول المدخلات والمخرجات.

وسنقوم بقياس الاحلال في الصناعة الاردنية اعتمادا على المقياس الذى وضعه (جيلومنت) Guillaumont، ولذلك سرنجئ الشرح التفصيلي له الى الفصل الخاص من هذه الدراسة حيث نقوم بتقييم سياسة احلال المستوردات الصناعية.

ثالثا - مراحل التصنيع الاحلالي:

قسم تشينرى Chenery (١) الناتج الصناعي الى ثلاث مجموعات مصنفة حسب طبيعة الطلب عليها وهي السلع الانتاجية والوسيطة والاستهلاكية. وقد لاحظ أنه في حالات المستويات المنخفضة للدخل والتي تكون عادة مصاحبة بانخفاض الناتج الصناعي يكون الجزء الاكبر من المصنوعات سلعا استهلاكية، ولا تمثل السلع الوسيطة والانتاجية الا جزءا بسيطا.

كما ان (بروتن) Bruton (٢) وجد ان احلال المستوردات يتم عادة عبر اكثر من مرحلة. المرحلة الاولى يتم فيها احلال المستوردات الصناعية الاستهلاكية عن طريق ايجاد مظلة الحماية لها. أما المرحلة الثانية، فتسير فيها عملية التصنيع في خطين متوازيين:

الخط الاول، هو انتقال صناعات احلال المستوردات في المرحلة الاولى نحو مجال التصدير، اما الخط الثاني، فهو السير بقاعدة احلال المستوردات نحو فروع الصناعات الوسيطة والاستثمارية.

وينظر كثير من الاقتصاديين الى هذا النمط من مراحل التصنيع على أنه الأنسب لاعتبارات عديدة، اهمها ان صناعات السلع الاستهلاكية لا تتطلب استثمارا رأسماليا عاليا، بل تستخدم ما هو متوفر من العمل الكثيف المنخفض المهارة. كما أن الاسواق الموجودة في البداية هي أساسا للسلع الاستهلاكية، بالاضافة الى أن الحجم الكفؤ للتشغيل في هذه الصناعات يكون منخفضا نسبيا. ويضيف البعض ان هدف زيادة الايرادات للخزينة العامة وكذلك توفير القطع الاجنبي يحتم فرض الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية لا الانتاجية وبالتالي تشجيع الانتاج المحلي

---

(١) Hollis B. Chenery, op. cit., p.637.

(٢) Henry J. Bruton, op.cit., p. 129.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البديل لها[١] ، وقد كان هذا هو النمط الذى تمت بموجبه تجارب معظم الـــدول النامية[٢] .

ويرى البعض[٣] أنه لا توجد قاعدة تحدد متى يجب على الدولة ان تباشـــر مرحلة التنمية الصناعية الاكثر تعقيدا ، وأن انتاج السلع الاستثمارية يجب ألا يحكـم عليه فقط بنمو الطلب ولكن أيضا بظروف العرض ، ان صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية في الدول النامية الكبيرة نسبيا يمكنها ان تنتظر تطوير الموارد السكانية من العمال المهرة الى جانب الكفاءة التكنولوجية ، وأما الدول النامية الأصغر فعليها ان تستمر في استيراد جزء كبير من متطلباتها من العدد والآلات والادوات الانتاجية من الخارج .

ولكن في الجانب الاخر ، هناك مجموعة اخرى من الاقتصاديين ترى ان التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية ليس أمرا محبذا على الدوام وفي كل الظروف . وقد انتقد هذا الاسلوب لانه يؤدى الى زيادة الاستهلاك وتقليل المدخرات وابطاء النمو الحقيقي في الدخل ، فقد أوضحت دراســـــة سوليغـــو واستيـــــرن Soligo and Stern (٤) عن الباكستان أن الاستثمار في صناعـات السلع الاستهلاكية قد أبطأ النمو الحقيقي فيها .

وهناك تصنيف آخر للسلع اعتمده تشينرى وتيلر Chenery and Taylor (٥) يقوم على ديناميكية الطلب (مرونات الدخل ، النمو في الدخل ، الترابط الأمامي

---

(١) Ibid., p. 129.

(٢) تعتبر الهند من الدول التي اخذت بأسلوب انتاج السلع الرأسمالية والمعادن الثقيلة والكيماويات كأساس للتنمية فيها .

(٣) Shu-Chin Yang, op. cit., p. 139.

(٤) Ronald Soligo and Joseph J. Stern, "Tariff Protection, Import Substitution and Investment Efficiency," The Pakistan Development Review, No.2 (Summer, 1965), p.251.

(٥) Hollis B. Chenery and Lance Taylor, "Development Patterns: Among Countries and Over Time," The Review of Economics and Statistics, (November, 1968), pp. 409-313.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والخلفي) وليس على الطلب وحده ، وكذلك على حجم السوق والميزة النسبية للبلد . وهذا النمط أكثر ملائمة لتوقيت استراتيجية التصنيع . وتقسم فيه الصناعات الى ابتدائية Early ومتوسطة Middle ومتأخرة Late . ويلاحظ ان ترتيب السلع في التصنيفين السابقين اي حسب الطلب ، وحسب ديناميكية الطلب يتشابه في بعض الحالات ويختلف في حالات أخرى . وبالنسبة لمنتجات الآلات والمعدات والمعادن الأساسية، وهي تعتبر سلعا رأسمالية تنتج عادة في المراحل المتأخرة من التصنيع حسب التصنيف الاول ، تعتبر كذلك ضمن مجموعة الصناعات المتأخرة في التصنيف الثاني .

ان النشرات الدولية الرسمية مثل نشرة البنك الدولي (١) قد اعتمدت في تصنيفها للدول حسب مراحل التصنيع فيها الى دول غير صناعية ، ودول في طور التصنيع، وثالثة شبه صناعية ثم دول صناعية ، على التصنيف الاول الذي يعتبر الدول في أول مراحلها تنتج السلع الاستهلاكية ثم تتجه نحو السلع الوسيطة وبعدها السلع الانتاجية حتى تتسع القاعدة الصناعية فيها . والواقع ان التصنيف الاول أكثر شيوعا ، وبالتالي أفضل للمقارنة بين الدول .

وقد قطعت الدول النامية والتي طبق معظمها سياسات احلال المستوردات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اشواطا مختلفة في التصنيع، وقد وصل بعضها مراحل متقدمة نسبيا الا أن الغالبية العظمى فيها لا تزال تعتمد على الدول الصناعية المتقدمة في حصولها على السلع الرأسمالية . وحيث ان معظم الدول النامية تتصف بصغر حجم السوق ، وضعف الكفاءة والخبرة الفنية ، ونتيجة لكون الحجم الكفوء للصناعات السلع الوسيطة والرأسمالية اكبر بكثير منه للسلع الاستهلاكية ، والفن الانتاجي اكثر تعقيدا ، فان معظم الدول النامية تواجه مشاكل في هذا الخصوص. والحقيقة أن الخطأ في استمرار اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في حصولها على احتياجاتها من السلع الرأسمالية يعود الى عدم اتباع الأولى الأسس الصحيحة في التنمية وذلك لعدم التكامل الاقتصادي وبالذات بالصور المفيدة . لان التكامل الاقتصادي يؤدي الى الاسراع في التنمية من خلال ايجاد سوق ذات حجم كاف تسمح بانشاء قاعدة صناعية متنوعة . ان توفير اطار للتنمية الاقتصادية على أساس اقليمي وخصوصا بالنسبة للسلع الانتاجية التي تتطلب نفقات رأسمالية كبيرة وخبرة فنية متقدمة وسوق واسعة أمر هام .

---

(١) World Bank Sector Working Paper, Industry (Washington, D.C., 1972), pp. 5-8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا - اهداف سياسة احلال المستوردات :

تعتبر استراتيجية احلال المستوردات أولى الاستراتيجيات الصناعية التي اتبعتها الدول النامية. وقد هيأت بعض الظروف المحلية والدولية - كالحروب ومشاكل ميزان المدفوعات - المناخ الملائم لمثل هذه الاستراتيجية. كما أن النمو التدريجي في الدخل والسياسات التشجيعية التي اتبعتها الحكومات ساعدت على تطبيقها (١). وكانت الاهداف الرئيسية المبتغاة هي النمو الصناعي واحداث التغير الهيكلي في الاقتصاد، وتقليل آثار التقلبات في عائدات العملة الأجنبية من الصادرات التقليدية على الاقتصاد المحلي، وكذلك استغلال الاسواق المحلية المضمونة عوضا عن المغامرة في تطوير أسواق التصدير، بالاضافة الى توفير العملة الأجنبية وتخفيض العجز عن ميزان المدفوعات وتحقيق بعض الاستقلال الاقتصادي. ومن الاهداف الاخرى توفير مصادر جديدة لضرائب الحكومة نتيجة تغير وتطور هيكل الاقتصاد، وتوفير مصادر كافية للطلب وامتصاص البطالة (٢).

وسنركز في دراستنا لاهداف سياسة احلال المستوردات على النمو والتغير الهيكلي وتحسين مركز ميزان المدفوعات وكذلك الاستقلال الاقتصادي.

١ - النمو والتغير الهيكلي :

تهدف عملية التصنيع الاحلالي الى احداث تغيير في هيكل الاقتصاد عن طريق زيادة الاهمية النسبية للانتاج الصناعي، كما تهدف الى تغيير تركيب الناتج الصناعي نفسه، وكذلك تغيير طرق الانتاج. ويحدث احلال المستوردات كعملية طبيعية نتيجة للتغير في الميزة النسبية (٣)، ويعتبر هذا تغيرا طويل الأجل في بنية الاقتصاد. اما الاحلال كسياسة فهو يعمد اولا الى تقييد المستوردات، وتحدث هذه القيود في الاقتصاد نجوات تؤدي بدورها الى تشجيع الاستثمار في النشاطات غير التقليدية، عادة قطاع الصناعة. وعلى ذلك، فان الموارد تتجه الى اقنية الاستثمار الصناعي، أي يحدث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد. وهكذا يكون دور التصنيع

---

(١) Albert O. Hirschman, "The Political Economy of Import Substitution Industrialization in Latin America," Quarterly Journal of Economics, No.1(February, 1968), p.4.

(٢) P. B. Clark, op.cit., P.21.

(٣) Hollis B. Chenery, op.cit.,pp. 625-641.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاحلالي ايجاد هيكل جديد يعطي انتاجا اكبر من السابق، او ما هو اكثر اهمية انه يسمح للنمو بان يصبح مضطردا (١).

٢ — تحسين مركز ميزان المدفوعات:

يعتبر العجز المزمن في ميزان المدفوعات احد المشاكل التي تواجه الدول النامية، اذ تتزايد حاجة هذه الدول الى المستوردات من السلع الأساسية لا سيما الغذائية منها، كما تتزايد حاجتها الى السلع غير الأساسية أيضا نتيجة لتقليد أنماط الاستهلاك في الدول الاكثر تقدما، هذا بالاضافة الى زيادة المتطلبات من مستلزمات التنمية. ويتطلب ذلك زيادة المعروض من العملة الاجنبية. ولكن عدم قدرة عائدات الصرف الأجنبي على تلبية الاحتياجات من المستوردات قد أقنع العديد من الاقتصاديين أن فجوة العملات الأجنبية Foreign Exchange Gap هي غالبا ما تكون القيد الاستراتيجي الاكبر على النمو الاقتصادي (اكثر من فجوة الادخار المحلي Domestic Saving Gap) (٢).

وتستطيع الدول النامية ان تزيد معروضها من العملة الاجنبية من حسابها الجاري عن طريق زيادة صادراتها من السلع والخدمات، الا أن صادراتها محددة بالطاقة الانتاجية وطرق الانتاج في الداخل، وكذلك بظروف الطلب الخارجي حيث ان نموا سريعا في العائدات يتطلب تعديل بنيانها حتى تنتج سلعا تصديرية متنوعة منها الصادرات الصناعية اي ان تتبع هذه الدول سياسة لتوسيع وتشجيع الصادرات Export Expansion (٣). ويمكن تخفيض المستوردات من

---

(١) Henry J. Bruton, op. cit., p.127.

(٢) يقال ان دولة تواجه فجوة في العملات الاجنبية اذا كان الحد الاقصى من الصادرات يعجز عن تمويل الحد الادنى من المستوردات. انظر في هذا: Staffan B. Linder, "Trade and Trade Policy for Development," (New York: Frederick A. Preager Publishers, 1969), p.42.

(٣) لقد أثبت بعض الاقتصاديين ان القدرة على توفير القطع الاجنبي عن طريق الاحلال كسياسة تنموية بديلة للسياسات التي تهدف الى التصدير ليس لها نفس الاثر وانما اثرا أقل. انظر:
J. Bhagawati and A. Krueger, "Exchange Control, Liberalization and Economic Development," American Economic Review, Papers and Proceedings, (May 1973).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال عملية الانتاج المحلي البديل وتكون هذه الاستراتيجية هي الوسيلة الثانية للتأثير على ميزان المدفوعات. ومع انه غالبا ما يتزايد حجم المستوردات بدلا من انقاصها في بداية مراحل الاحلال اذ يتغير تركيب الواردات من السلع النهائية الى الوسيطة الاستثمارية، الا انه من الممكن في الأجل الطويل ان تنخفض المستوردات فعلا، كما يمكن ان يساعد توجيه فائض الانتاج المحلي نحو التصدير في تحقيق التوازن الخارجي.

والواقع انه يمكن توفير العملة الاجنبية أيضا باللجوء الى حساب رأس المال، وذلك عن طريق منع تراكم الموجودات الرأسمالية في الخارج، وقبول المساعدات، والبحث عن القروض بشروط مناسبة. اذ قد يساعد تدفق النمو الخارجي (بمقابل وبدون مقابل) على تخطي فجوة الصرف الاجنبي بالاضافة الى فجوة الادخار المحلية. الا أن ذلك يصاحب عادة بآثار سلبية، كاضعاف حوافز الاعتماد على الذات واكتشاف واستغلال فرص الاستثمار المحلي، وكذلك مشاكل خدمة الدين الاجنبي، بالاضافة الى احتمال الهيمنة السياسية. وكل ما سبق يبرر اتباع سياسة لاحلال المستوردات.

وتكون وظيفة المسؤولين في الدول النامية اكتشاف امكانيات الحفاظ على أقصى قدر ممكن من عائدات القطع الاجنبي لاستخدامها في استيراد الضروريات، التي لا يمكن انتاجها محليا، وهذا يعني وضع القيود على السلع غير الانتاجية وغير الأساسية للتمكن من المحافظة على حجم الانتاج والتشغيل.

٣ - تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي:

يقصد بهدف الاستقلال الاقتصادي تقليل اعتماد الاقتصاد المحلي على معطيات خارجة عن نطاق سيطرته، كذلك تقليل حساسيته تجاه التقلبات في هذه المعطيات بحيث يصبح أقل تعرضا للوقوع تحت رحمتها (١). ويجعل الانتاج المحلي البديل على جعل الاقتصاد اكثر اعتمادا على امكانياته الذاتية التي تعتبر مستقرة نسبيا بالمقارنة مع عائدات الصادرات المتقلبة.

ان الاستقلال الاقتصادي كايد ولوجية يتطلب نقصا (نسبيا او مطلقا) في المستوردات الاجمالية (٢). ولكن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب زيادة معامل

---

(١) Gordon C. Winston, Op. Cit., p. 108.

(٢) Ibid., p. 110.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المستوردات الكلي بسبب زيادة الاعتماد على المدخلات المستوردة. اذ أنه يتم استبدال المستوردات التي تم انتاجها محليا ـ غالبا السلع الاستهلاكية ـ بنسب متزايدة من السلع الوسيطة والرأسمالية (١). وهذا يعني اعتمادا اكبر على الخارج. ان اتباع سياسة متوازنة بحيث تقود الى مزيد من النمو ومزيد من احلال المستوردات ربما يساعد على تحقيق بعض الاستقلال.

ومع أن قياس الاستقلال الاقتصادي امر ليس سهلا (٢) الا ان احداث التغير الهيكلي في الاقتصاد الذي يؤدي الى النمو الاقتصادي المتواتر سيقلل بلا شك من الاعتماد على الخارج (٣).

خامسا: أدوات سياسة احلال المستوردات:

يتطلب تنفيذ سياسة احلال المستوردات الصناعية اعتماد الادوات المناسبة في ظل مناخ اقتصادي وسياسي ملائم، مما يؤدي الى حفز الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في القطاع الصناعي عموما وكذلك في قطاعات محددة. وتتضمن هذه الأدوات ازالة العقبات أمام توجه الاستثمارات نحو الصناعة وكذلك تقديم الحوافز للصناعات الجديدة ولتوسيع الصناعات القائمة.

ويعتمد اختيار الأدوات على مستوى التنمية القائم في البلد ودرجة تطور نظامه الاقتصادي وكفاءة الادارة الحكومية فيه، كما يعتمد ايضا على الاهداف الاجتماعية والاقتصادية المبتغاة، وكذلك على علاقاته الاقتصادية الدولية. ولتكوين مجموعة ملائمة من الادوات يلزم اتخاذ عدد من

---

(١) لهذا يرى Chenery في دراسته المعروفة المشار اليها سابقا، ان المظهر الاكثر اهمية لاستراتيجية احلال الواردات بعد فترة من الزمن هو تغير نمط وهيكل الطلب والواردات.

(٢) للتعرف على مؤشرات الاستقلال الاقتصادي يمكن الرجوع الى: ـ
محمد احمد صقر، التجارة الخارجية لاسرائيل (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٧١)، ص ص ١٩٤—٢٠١.

(٣) Henry J. Bruton, op. cit., p. 128.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطوات هي (١) : تحديد الاهداف المرغوبة بوضوح ، واختيار أشكال الحوافز التي ستستخدم ، وقياس قوة كل اجراء ، وتحديد المشاريع التي ستستفيد من هذه الاجراءات ثم مراجعة تكاليف وكفاءة كل من الاجراءات السابقة.

ولا بد من توفر الادارة الحكومية الجيدة التي تقوم أولا بمنح هذه الحوافز ثم ادارة تنفيذها من مختلف الدوائر الحكومية ، ثم متابعة ادارة المشاريع التي استفادت منها ، ومن المهم توفر القرارات السريعة والكفوءة ، كما أنه من الضروري تحديد فترة زمنية للحوافز الممنوحة.

ويمكن احراز نمو صناعي مضطرد كفوء اذا توفر عدد من المتطلبات أهمها : البنية الاساسية المناسبة للتنمية الصناعية ، مثل تسهيلات النقل والطاقة والمياه ، وبأسعار معقولة ، وكذلك توفير العمالة الماهرة وتنظيم المناطق الصناعية. كما يجب تعريف المستثمرين بفرص الاستثمار وتقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع. ويمكن للحكومة ان تقوم بتعديل السياسات الاقتصادية الرئيسية بحيث تهيء المجال للاستثمار الصناعي ، مثل تعديل السياسة التجارية بحيث تقدم الحماية للانتاج المحلي من المنافسة الخارجية ، وتعديل السياسات النقدية والائتمانية بحيث تسهل تمويل المشاريع الصناعية بشروط ميسره ، وكذلك تعديل السياسات المالية ، وما يتصل بها من حوافز ضريبية. ويمكن للحكومة ان تستخدم أيضا حدا أدنى من التدخل المباشر مثل سياسة الترخيص الصناعي ، ومنح الامتيازات الحكومية لبعض المشاريع الكبيرة ذات الاوضاع الاحتكارية بالاضافة الى مشتريات الحكومة من الناتج الصناعي المحلي.

وتعتبر الحماية أهم الأدوات المستخدمة لحفز التصنيع الاحلالي للمستوردات. لذلك سنتناول فيما يلي موضوع الحماية ببعض الاسهاب ، نتبعه ببحث الوسائل الاخرى المتعلقة بالسياسات الائتمانية والمالية.

١ — السياسات التجارية (الحماية) :—

ان أسلوب الحماية الذي يهدف الى منع او تقييد تدفق المستوردات الاجنبية المماثلة للمنتجات المحلية كي يفسح المجال أمام الصناعة الناشئة لتقف على قدميها يعتبر أسلوبا أساسيا في تشجيع التصنيع الاحلالي. ذلك ان السياسات الاخرى

---

(١) United Nations, United Nations Industrial Development Organization, Incentive Policies for Industrial Development, Report and Proceedings of the Interregional Seminar Held in Vienna, 10-12 March, 1969, (UN. Doc. No. 7D/58/ Vol.1; New York: United Nations Publication, 1970), p. 14.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تستخدم لتشجيع التصنيع بكل صوره ومن ضمنه الصناعة الاحلالية، الا انها مع ذلك تمنح هذه الصناعة الحوافز الكافية كي تنمو وتزدهر.

ويمكن التمييز بين النوعين التاليين من اجراءات الحماية(١) :

النوع الاول، الاجراءات المالية Fiscal Measures وهي اجراءات سعرية Price Measures أهم ما تشمله التعرفة القيمية Ad Valorem Tariffs والتعرفة النوعية Specific Tariffs وكذلك معدلات الصرف المتعددة Multiple Exchange Rates أما النوع الثاني، الاجراءات الادارية Administration Measures فهي اجراءات غير سعرية Non-Price Measures وتشتمل على الحصص Quotas، التراخيص Licensing والرقابة على الصرف الاجنبي. Exchange Control .

ويمكن التعبير عن الاجراءات السعرية على شكل قيمي، مثل التعرفة الجمركية التي تفرض كنسبة من قيمة السلعة المستوردة. أما الرسم النوعي فيتخذ صورة مبلغ معين من النقود يفرض على كل وحدة من وحدات السلع المستوردة بالنظر الى صفاتها الطبيعية أي حسب الوزن او الكمية او غير ذلك.

وتؤثر الاجراءات السعرية على تخصيص الموارد وعلى التجارة الخارجية من خلال جهاز الاسعار الذي يغير العلاقة بين أسعار السلع بالداخل والخارج. ذلك أن فرض الرسم الجمركي على السلع المستوردة غالبا ما يؤدي الى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية، مما يمكن المنتج المحلي — وهو غالبا ذو نفقة مرتفعة — من بيع سلعته بسعر منافس، ومن تحقيق ربح اقتصادي اذا كان من ذوي النفقة المنخفضة. كما أن ارتفاع اسعار المنتجات المحلية المحتمل يؤدي الى دخول منشآت جديدة، أي يقوم بعض المستثمرين بانشاء مشاريع لم تكن ذات جدوى قبل الحماية، اما لأن الاسعار التي كانوا سيبيعون بها غير مناسبة او لان الحجم الاقتصادي لتلك المشاريع كبير. ويؤدي ارتفاع اسعار المنتجات (نتيجة للحماية) لدخول منشآت جديدة باحجام اقل من السابقة، وكل ذلك يؤدي الى زيادة الاستثمار وزيادة الاحلال.

---

(١) Bela Balassa and Associates, The Sturcture of Protection in Developing Countries (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1971), p.10.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الاجراءات غير السعرية فانها تعتمد على القرارات الادارية والتنظيم الحكومي المباشر من السلطات المسؤولة عن توجيه النشاط في التجارة الخارجية. انها تحد من كمية السلع المستوردة فتفسح المجال امام المنتج المحلي لملء فجوة العرض، خصوصا وان انقاص الكمية المسموح باستيرادها يؤدي الى رفع أسعار هذه السلع المستوردة ويصبح فرق السعر المحلي عن السعر العالمي كأنه تعرفه ضمنية Implicit Tariff (١).

ومن المستحيل تخصيص الأدوات السابقة بحيث تكون مصممة فقط لاحلال المستوردات. فمثلا القيود الكمية على المستوردات تستخدم لاغراض ميزان المدفوعات وللحماية (وان كان التركيز الاكبر على ميزان المدفوعات). كما أن سعر الصرف المتعدد أو تخفيض العملة لا يؤثر على المستوردات وحدها بل أيضا على الصادرات(٢).

ويتوقف اعتماد الحكومات على هذا الأسلوب او ذاك في تشجيع التصنيع على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. وتشير الدراسات حول تجارب الدول النامية الى أن أشهر أنواع أنظمة الحماية كان مزيجا من عملة مقومة بأعلى من قيمتها مع قيود كمية على المستوردات. وفي مرحلة تالية تبتعد الدول عن هذه القيود تجاه أسعار الصرف المتعددة والتعرفة الجمركية، ومن أسعار الصرف المتعددة الى سعر صرف موحد مخفض ثم الاعتماد أكثر فاكثر على التعرفة الجمركية (٣).

ويشابه هذا النمط ما يعرف بطريقة المراحل (٤) Phases Approach المستخدمة لوصف وتصنيف أنظمة التجارة الفعلية في الدول النامية. وهي اطار تحليلي عام وضعه بجواتي وكروجر Krueger and Bhagwati ومساعديهم كجزء من دراستهم المقارنة الحديثة للسياسات التجارية في عشرة من الدول النامية وهذا تلخيص موجز لهذه المراحل: —

المرحلة الاولى: تتمثل في فرض القيود الكمية على المستوردات بصورة مركزة، وتتميز باتخاذ قرارات منفردة بصورة غير معقدة غالبا للتأثير على ميزان المدفوعات.

---

(١) Ibid., p. 11.

(٢) Shu-Chin Yang, op. cit., p. 138.

(٣) Ibid., pp. 140, 145.

(٤) World Bank Staff Working Paper op.cit., pp. 136-140. و كذلك J.N. Bhagwati, Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes, Vol. XI, Foreign Trade Regimes and Economic Development, National Bureau of Economic Research (New York: Ballinger Publishing Co., 1978), pp. 56-62; 220-221.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المرحلة الثانية : استمرار الاعتماد الاساسي على القيود الكمية ،ولكنها تصبح اكثر تعقيدا ،وتطبق بصورة تمييزية ،وتدعم هذه القيود بالاجراءات السعرية كالتعرفة الجمركية بالنسبة للمستوردات، والاجراءات السعرية على الصادرات ويكون معدل سعر الصرف الفعلي على الصادرات أقل منه على المستوردات مما يعني تحيزا في الحوافز الممنوحة ضد الصادرات.

المرحلة الثالثة : اتخاذ اجراءات لترشيد الادوات والحوافز المستخدمة بحيث يقل التباين في معدلات الحماية الممنوحة للمستوردين (تطبيق تعرفة موحدة معقولة) ،وكذلك تخفيض التباين في الحوافز الممنوحة للمصدرين . ومن جهة أخرى يمكن اتخاذ اجراءات لتقليل او ازالة التحيز ضد الصادرات . أما الشكل الاكثر طموحا فهو تخفيض قيمة العملة ،مع تحرير متزايد للمستوردات.

المرحلة الرابعة : هي بلوغ الذروة الناجحة للمرحلة الثالثة ــ مرحلة التحرير (بعد تخفيض العملة وتحرير المستوردات) ويتم توحيد اكبر في الحوافز بحيث يكون سعر الصرف الفعلي للمستوردات متساو مع السعر الخاص بالصادرات مما يؤدي الى زيادة ايرادات الصرف الأجنبي بواسطة المشاريع التي تشجع الصادرات.

المرحلة الخامسة : الغاء أية قيود كمية تنظم ميزان المدفوعات، بحيث يكون سعر الصرف في وضع توازني . وتستخدم السياسة النقدية والمالية كأدوات لاحراز التوازن في ميزان المدفوعات بدلا من الاعتماد على ميكانيكية الرقابة على الصرف.

وقد يكون معدل الحماية هو أهم الأمور فيما يتعلق بالحماية السعرية ولحساب هذا المعدل يجب التفريق بين الحماية الاسمية Nominal Protection أو الحماية على الناتج وبين الحماية الفعلية Effective Protection او الحماية على القيمة المضافة. ويعرف معدل الحماية الاسمي لسلعة ما بأنه " الزيادة النسبية في سعر السلعة المحلي على سعرها في السوق العالمية الناجمة عن تطبيق اجراءات الحماية"(١) . واذا كانت التعرفة الجمركية هي اجراء الحماية الوحيد ولم يكن هناك حظر كامل على استيراد هذه السلعة ،فان السعر المحلي للسلع المنافسة للمستوردات سوف يساوي سعرها المستورد (سيف) مضافا اليه التعرفة ويكون معدل الحماية الاسمي عندئذ مساويا لمعدل التعرفة الجمركية.

---

(١) Bela Balassa and Associates, op.cit., p.4.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما معدل الحماية الفعلي فيختص بالحماية على القيمة المضافة ويعرف بأنه " الزيادة النسبية في القيمة المضافة المحلية على القيمة المضافة حسب الاسعار العالمية، الناجمة عن فرض التعرفة واجراءات الحماية الاخرى على الناتج ومدخلاته"(١) . وفي حالة استخدام القيود الكمية لتنظيم الاستيراد فان معدل الحماية الفعلي يمكن ان يحسب بطريقة مشابهة باستخدام المقارنة بين سعر السلعة في السوق المحلية وسعرها في السوق العالمية .

وهكذا بينما يعود معدل الحماية الاسمي الى الناتج ويؤثر في قرارات المستهلكين فان معدل الحماية الفعلي يشير الى الاثر المشترك على الناتج نفسه ومدخلاته ويؤثر على اختيار المنتجين . وحيث ان مساهمة الصناعة المباشرة في الاقتصاد تكون ممثلة بقيمتها المضافة فان معدل الحماية الفعلي يمثل الحماية الحقيقية المقدمة للصناعة .

ومن الجوانب الاخرى للحماية مستوى الحماية وتوقيتها . وهناك مناقشات عديدة حول المستوى العام للحماية . والواقع أنه لا توجد طريقة مفصلة لتحديد المستوى الملائم الا انه يمكن القول ان المعيار العام" للتعرفة المثلى " ان لا يكون جدار الحماية عاليا جدا بحيث يؤدي الى نشوء صناعات لا تعطي اعتبارات الكفاءة الاهمية التي تستحقها، وبالتالي فان رفع مظلة الحماية عنها يؤدي الى افلاسات متتالية اذا ترك لقوى السوق ان تعمل بشكل طبيعي . والمحصلة النهائية لمثل هذه الامور هي تكلفة عالية للاقتصاد ككل .

---

(١) ويمكن كتابة العلاقة السابقة بصورة معادلة كالتالي : Ibid.

معدل الحماية الفعلي في صناعة ما

= القيمة المضافية المحلية لوحدة الناتج في هذه الصناعة ـ القيمة المضافة لوحدة الناتج في السوق العالمية

القيمة المضافة لوحدة الناتج في السوق العالمية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن النقاط التي تعرضت للنقاش الشديد موضوع جدل الحماية الناشئة (١) Infant Industry Argument. ويدور النقاش حول المشاكل التي تواجهها الصناعة في الدول النامية في بداية نشوئها، اذ ينقصها العمالة الماهرة والخبرة الفنية والتسويقية مما يجعل تكاليفها مرتفعة فاذا ما منحت التشجيع فانها يمكن ان تتغلب على هذه المشاكل. اي ان هذه الحماية مبررة على اساس انها انتقالية لا على اساس استمرارها الى الابد، والا ادى ذلك الى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى ذلك فان الامر يتطلب وضع جدول زمني لانقاص التعرفة الجمركية على المفروضة على مراحل - يعلم به ذوو العلاقة - الى ان تتمكن الصناعة من الوقوف على قدميها. أما معارضو الحماية فيرفضونها على أساس انها تمثل تكلفة على الاقتصاد وتؤدي الى الانحرافات فيه.

٢ - السياسات التمويلية :

يشكل عدم توفر التمويل اللازم للمشاريع الصناعية عقبة امام التنمية الصناعية في معظم الدول النامية. اذ ان دخل الفرد المنخفض لا يساعد على تكوين مستوى كاف من الادخارات المحلية، وعلى ذلك فلا بد من اجتذاب ما يدخر نحو القطاعات المنتجة كالقطاع الصناعي بوسائل عدة منها تطوير سوق مالي نشط، كما يمكن للحكومة ان تساعد في توفير المصادر الكافية عن طريق المساهمة المباشرة في المشاريع الصناعية سواء بالاشتراك مع القطاع الخاص او بصورة مستقلة، كما يمكنها ايضا ان تساعد بطريق غير مباشر وذلك بايجاد مؤسسات الاقراض المتخصصة والتأثير على البنوك التجارية بحيث تقدم تسهيلات اكبر للصناعة. ومن المهم ان تقدم القروض بشروط سهلة،

---

(١) انظر حول ذلك في :

W.M.Corden, "Trade Policies" in UNIDO and the World Bank, Polcies for Industrial Progress in Developing Countries (New York: Oxford University Press for the World Bank, 1980), p.56.

وايضا :

H.G.Johnson, "Optimal Trade Intervention in the Presence of Domestic Distortions," in International Trade (Grait Britain: Richard Clay, Ltd., 1974), p.184.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكافة المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة حتى تكون حافزا قويا للاستثمار في الصناعة[١] . ومن امثلة ذلك ان يقوم الجهاز المصرفي (بترتيب من البنك المركزي) بتقديم القروض للصناعة باسعار فائدة تفضيلية .

٣ ـ السياسات الضريبية والجمركية :

تتعدد اشكال الحوافز المالية التي يمكن ان تقدمها الدول لتشجيع الصناعة فيها ، ومن هذه الحوافز الدعم المباشر . ومع أنه يصعب عمليا ان تنظم الدول النامية دعما كافيا لتسهيل عملية الاحلال فيها الا ان بعض الدول الغنية كدول البترول يمكنها ذلك . وهناك حوافز اخرى جيدة يمكن اتباعها مثل الحوافز الضريبية والجمركية ، وكلاهما يعمل من خلال تقديم الاعفاءات او التخفيضات من هذه الالتزامات .

وتتمثل الحوافز الجمركية في منح اعفاءات او تخفيضات في الرسوم الجمركية المفروضة على الالات والمعدات المستوردة ، واحيانا على قطع الغيار والمواد الخام وذلك على الاغلب في حالة السلع الصناعية المعدة للتصدير . والافضل ان تقدم هذه التسهيلات عن طريق جدول التعرفة الجمركية العام بحيث تستفيد منه كافة الصناعات . ومن الاثار غير المرغوبه لهذه السياسة تشجيع انتاج الصناعات الوسيطة والرأسمالية طالما انها تستورد دون رسوم او برسوم مخفضة ، ولا سيما اذا كانت السوق المحلية من السعة بحيث تستوعب مثل هذا النوع من التصنيع .

أما الحوافز الضريبية فتتخذ عدة اشكال اهمها [٢]

Tax Holiday الاجازة الضريبية

Depreciation Allowances علاوات الاهتلاك

ويقدم الشكل الاول اعفاءا كاملا على الاغلب من الضريبة المفروضة على ارباح الشركات وذلك لفترة زمنية معينة ، مما يوفر سيولة اكبر للمنشآت التي تستطيع تحقيق الربح

---

(١) Ibid., pp.34-37.

(٢) David Lim, "Taxation Policies," in UNIDO and the World Bank, Policies for Industrial Progress in Developing Countries, op. cit., pp. 164-171.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المراحل الاولى للانتاج .كما يقلل من عنصر المخاطرة الذى يواجهها ، بينما يسمح الشكل الثاني للمنشأة باحداث تسارع في اهلاكها لموجوداتها الثابتة لاغراض الضريبة ، وبالتالي يقدم لها اعفاء من الضريبة خلال المراحل الاولى للمشروع.

ويترتب على هذه الحوافز عادة انقاص ايرادات الحكومة التى تحصل عليها من رسوم الواردات ومن الضرائب على دخل الشركات ، الا أنه يمكن تعويض ذلك بضرائب اخرى مناسبة .

ومن المهم في هذه الحوافز ان لا تقتصر على تشجيع الاستثمار للمشاريع الجديدة فقط بل ان تساعد ايضا المشاريع القائمة بحيث يسهل عليها تحقيق مستوى اعلى من الادخارات من داخل المنشأة حتى تتمكن من التوسع في المستقبل .

سادسا : الآثار الجانبية لسياسة احلال المستوردات

يمكن ان ينشأ عن سياسة احلال المستوردات بعض الآثار الجانبية التى قد تزول بعد مدة او تتطلب تدخل الحكومة لازالتها ، وقد تبقى اذا لم يتم اختيار المشاريع الاحلالية على أسس سليمة واذا لم تطبق الادوات المناسبة ولم تنفذ التنفيذ الصحيح أو اذا كان تدخل الحكومة ليس مناسبا او كافيا .

وبسبب الدور الهام الذى تلعبه الحماية في عملية التصنيع الاحلالي فسنركز فيما يلي على الصعوبات والمحاذير التى تنشأ عنها (١) :

أ - الحماية تمثل تكلفة على الاقتصاد القومي :

تكون تكلفة الحماية في صورة تكلفة ساكنة Static واخرى متحركة Dynamic . ذلك ان فرض اجراءات الحماية يؤدي الى تشويهات او انحرافات Distortions في الاسعار النسبية للمدخلات والناتج ، مما يعني انخفاض الكفاءة في تخصيص الموارد بين النشاطات الاولية والنشاط في الصناعة التحويلية بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام .

---

(١) يمكن الرجوع لهذا الجزء من الدراسة الى :

Bela Balassa, op.cit., pp.71-89.
Henry Bruton, op.cit., pp.137-142.
Shu-Chin Yang, op.cit., pp.140-144.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما انها تتضمن تكلفة استهلاك اذ تتدخل في اختيار المستهلك ، وكذلك تكلفة انتاج ، حيث تتحول الموارد من القطاعات ذات التكلفة المنخفضة الى المرتفعة ، بالاضافة الى ان المعاملة التفضيلية التي قد تحظى بها المدخلات المستوردة تؤدي الى عدم تشجيع استخدام المدخلات المحلية مما قد يشجع انتاج الصناعات النهائية وبالذات الرفاهية والسلع غير المهمة ، وربما يشجع تبني طرق الانتاج كثيفة رأس المال بينما العمل هو العنصر الوفير نسبيا ، كما ان استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية بتكلفة منخفضة نسبيا يعيق انتاجها محليا .

ان هذه الخسارة الاولية الناشئة عن الحماية يمكن ان تعوض في المستقبل على افتراض تحسن الانتاجية وتوسع الصناعات وتنافسها في الاسواق العالمية ، علاوة على ان طبيعة الحماية المؤقتة وزوالها بعد نضج الصناعات المحلية يجعل مثل هذا الانحراف يتلاشى . وتبقى المشكلة في التطبيق ، اذ ان العديد من الدول النامية تتصرف الحكومات فيها وكذلك المنشآت على أساس ان الحماية باقية الى الابد ، وفي هذه الحالة فان استمرار الحماية للصناعة المحلية وحرمانها من المنافسة الاجنبية تتضمن تكلفة ديناميكية على الاقتصاد القومي في صورة فرصة ضائعة لتحسين الانتاج .

ولكن هناك منطق آخر معارض ، على أساس انه طالما تنتج هذه التشوهات من الحماية فلماذا نطبقها اصلا ؟ لماذا لا نختار ادوات وسياسات اخرى ؟ (١) ولذلك يقترح هؤلاء تطبيق اجراءات تتعلق مباشرة بالصناعة اي دعم العمالة او الانتاج او التعليم وغير ذلك .

والواقع ان الدعم يؤدي ايضا الى بعض الانحرافات ويواجه بعض الصعوبات (٢)

على اية حال ، ان معظم الدول نمت من خلال الصناعة المحمية ، وان كل الدول الان تطبق اجراءات مختلفة للحماية ولذا سيكون التحليل مبنيا على وجودها .

ب - آثار الحماية على وفورات الحجم والمنافسة :

اذا كان جدار الحماية عاليا ، ووجد تحيز ضد الصادرات الصناعية ، وفي حالة ضيق السوق المحلية فان حجم المنشآت الصناعية يكون اقل بكثير من الحجم الامثل .

---

(١) انظر : H.G.Johnson, op.cit., pp.184-217.
وكذلك : W.M.Corden, op.cit., pp.48-66,

(٢) Ibid., p.50.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحتى تلك المنشآت التي تنشأ بحجم اقتصادي فان قيود الصرف الاجنبي تمنع احيانا استيراد الكميات الكافية لتشغيل الطاقة الانتاجية بكاملها وعندها تضطر هذه المؤسسات للعمل بأقل من طاقتها فيقل الانتاج ، وترتفع التكلفة .

كما تؤدي مستويات الحماية العالية ايضا في حالة السوق الضيقة الى انشاء اوضاع احتكارية في بعض الصناعات مما يعمل على تحقيق ارباح عالية قد لا يصحبها تحسين في الناتج او تطوير للتكنولوجيا المستخدمة .

جـ - آثار الحماية على النشاطات الاقتصادية الاخرى :

قد يوجد تحيز ضد الزراعة والنشاطات الأولية نتيجة للسياسات الموسعة المركزه الهادفة الى تقديم حوافز لتوسع الصناعة التحويلية . فتتحمل الزراعة تكلفة هذا التوسع في صورة أسعار ناتج منخفضة وأسعار مدخلات أعلى . وفي الكثير من الدول النامية أدت هذه السياسة الى الحد من النمو الزراعي .

ويمكن ان تؤدي صناعات الاحلال السريعة الى سحب الموارد الانتاجية والعالية من قطاعات اقتصادية اخرى كقطاع التصدير الاولي .

د - آثار الحماية على النمو الاقتصادي :

ان المستويات العالية من الحماية ربما تؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة . وما لم تؤد الزيادات في الأرباح الى اعادة استخدامها فان تكلفة عدم الكفاءة في تخصيص الموارد تقلل المقدار المتوفر للاستثمار . علاوة على ان محدودية الاسواق المحلية لا تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم الكبير . وفي غياب المنافسة الفعلية فان تحسن الانتاج يكون محدودا ، كما ان التحيز ضد التصدير يؤثر على النمو الاقتصادي لان تباطؤ الصادرات يقيد زيادة الطاقة الاستيرادية للبلد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثانـــي

اهداف سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن

في بداية نشوء المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٥٠ كان القطاع الصناعي هامشيا . ذلك ان الصناعة في شرقي الاردن كانت غير موجـــوده تقريبا ، واما الضفة الغربية فتعتبر نسبيا غير مصنعة اذا ما قورنت بالجـزء الذى احتل من فلسطين عام ١٩٤٨ . وكان لابد للحكومة من اتخـــاذ خطوات ايجابية لتشجيع ودعم الصناعة . فقامت - علاوة على توفير البنيـــة الاساسية اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة - بتدعيم روح المغامرة لدى القطاع الخاص عن طريق مشاركته في العديد من المشاريع الصناعيـــة ، واصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٥٥ ، بالاضافة الى استخدام الحماية بصورة محدودة جدا كأسلوب لتشجيع التصنيع الاحلالي للمستوردات ، اى ان تجربة الاردن في هذا المجال لم تحدث كتجربة طبيعية (١) تتم بصـــوره تدريجية خلال اجيال متعاقبة ، وانما كانت منذ البداية استراتيجيـــة تنموية مقصودة (٢) .

وبعد مرور عقد على تكون المملكة بدأ الاردن في وضع البرامج والخطط الاقتصادية كوسيلة للتنمية ، وأعلن في الخطط المتعاقبة عن اتباع سياســة احلال المستوردات كأستراتيجية للتصنيع . فبرنامج السنوات الخمس للتنمية

---

(١) هذا لاينفي ان بعض الصناعات قد نشأت بصورة طبيعية . اما نتيجة لظروف خاصة بالسلعة ذاتها ، او نتيجة لتوفر الحماية غير المقصودة الناجمة عـن فرض الحكومة رسوما جمركية على المستوردات من السلع الاستهلاكية تحقيقا للايرادات ، مما حرك الموارد الاقتصادية للاستثمار في الصناعات المنتجة لهذه السلع .

(٢) في كثير من البلاد النامية بدأت عملية التصنيع بصورة طبيعية ثم جاء دور السياسات الحكومية لتدعيم هذه العملية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، بين انه من شأن تنفيذ مشاريع التنمية الصناعية والتعدينية زيادة الانتاج القومي ، وتوفير فرص العمالة ، وزيادة الصادرات وكذلك الاستعاضة عن المستوردات(١) .

واما برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، الذى جاء معدلا للبرنامج السابق ومغيرا في اولويات اهدافه ، بحيث جعل هدف تخفيض العجز في الميزان التجارى وتخفيض الاعتماد على المعونة الخارجية يحتل المرتبة الاولى قبل الدخل والعمالة ، فانه باعطائه الاولوية لهذا الهدف انما يعني ان الاردن يحاول ان يتجه نحو الداخل ، اى نحو الاعتماد على مقدراته الذاتية بحيث يقلل من اعتماده على المستوردات وذلك عن طريق تشجيع الصناعات المحلية البديلة لها (٢) .

ولم يكتمل البرنامج بسبب حرب حزيران ١٩٦٧ ، وبقي الاردن لمدة خمس سنوات بعد هذه الحرب ، يسير في سياسته التنموية بصورة غير منتظمة الى ان تم اعداد الخطة الثلاثية قصيرة الاجل ١٩٧٣ - ١٩٧٥ . وكان هدف تنمية قطاع الصناعة والتعدين فيها هو " زيادة الصادرات الوطنية من المنتجات الصناعية والتعدينية ، والمساهمة في انتاج سلع بديلة "(٣) . ومن استراتيجات التنمية فيها " تشجيع الصناعات التصديرية بشكل خاص "(٤) .

في هذه المرحلة من التطور الاقتصادي والصناعي يبدو ان المخططين اهتموا بتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير على وجه الخصوص وليس الصناعات الاحلالية فقط . وقد ظهر هذا الاتجاه ايضا في خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ،

---

(١) الاردن : مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢ - ١٩٦٧ (عمان : مجلس الاعمار الاردني ، ١٩٦٣)، ص ٢١ .

(٢) الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ (عمان : مجلس الاعمار الاردني ١٩٦٥)، ص ١٩ .

(٣) الاردن المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (عمان : المجلس القومي للتخطيط)، ص ١٢١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي تبين ان من اهداف قطاع الصناعة والتعدين : " انشاء صناعات تحويلية جديدة وتوسيع الصناعات القائمة لتنتج سلعا استهلاكية ووسيطة بديلة للمستوردات ، او سلعا للتصدير "(١) ، بل ان الخطة توصي بتطوير قانون تشجيع الاستثمار بحيث " يتضمن حوافز للصناعات التصديرية ، واتاحة المجال للمستثمر الاجنبي لاقامة مشاريع صناعية بصورة منفردة لغايات التصدير فقط "(٢) وربما كان هذا الاتجاه ناجما عن شعور المسؤولين بأن السوق المحلية قد اصبحت مشبعة ببعض المنتجات الصناعية المنتجة محليا مما يستدعي تصدير الفائض منها او ايجاد منهم باهمية وضرورة تشجيع الصناعات الموجهة اصلا نحو التصدير لتنشأ جنبا الى جنب مع الصناعات الاحلالية .

مما سبق يتضح ان الاردن اعتمد استراتيجية احلال المستوردات كأساس للتنمية الصناعية . ولم تحظ الصادرات الصناعية بالاهمية الا منذ الثلث الاول من السبعينات وتبلورت اكثر في منتصفه . ولقد استهدفت سياسة الاحلال عددا من الاهداف تتمثل في احداث النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي ، وتحسين مركز المدفوعات والميزان التجاري ، وتحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي ، بالاضافة الى توفير فرص الاستخدام . وهذه هي نفسها الاهداف الرئيسية التي استهدفتها الخطط التنموية المختلفة وان تغيرت اولوياتها من خطة لاخرى حسب الظروف والاوضاع الاقتصادية وسنعرض فيما يلي هذه الاهداف باختصار :-

١ - النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي :

وكان ترتيب هدف النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي الاول في برنامج السنوات الخمس ، والثاني في برنامج السنوات السبع ، والثاني كذلك في خطة التنمية الثلاثية واحتل مرتبة الصدارة مرة اخرى في خطة التنمية الخمسية .

(١) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (عمان : المجلس القومي للتخطيط ، ب ، ص ١٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان طبيعة الاقتصاد الاردني المتميزة بهيمنة قطاع الخدمات سواء على الدخل او التشغيل ، وضآلة مستوى الانتاج الزراعي والصناعي تستدعي تحقيق تغيير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد . ويتم ذلك عن طريق زيادة الانتاج في القطاعات السلعية بتوجيه جزء اكبر من الاستثمارات نحو الصناعة والزراعة حتى تتحقق فيهما معدلات نمو عالية تؤدي في النهاية الى التغيير المطلوب . (١)

لقد استهدف في برنامج السنوات السبع تحقيق زيادة سنوية في مجمل الناتج القومي متوسطها ٦ر١٪ للفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، كما خطط للنمو سنوي متوسطه ٦ر٧٪ في القيمة المضافة للصناعة التحويلية . (٢)

وارتأت الخطة الثلاثية تحقيق معدل نمو سنوي في مجمل الناتج المحلي بسعر التكلفة متوسطه ٨٪ بحيث يتحقق نمو نسبته ١٤٪ في الصناعة والتعدين (٣) وذلك عن طريق استغلال الطاقة غير المستغلة في المصانع القائمة بالاضافة الى الاستثمارات الجديدة التي قدرت نسبتها ٦ر١٤٪ من مجمل الاستثمارات. (٤)

لقد استهدفت الخطة الخمسية تحقيق نمو في الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل ١٢٪ سنويا ، وذلك بالتركيز على قطاعات الانتاج السلعي حتى ترتفع مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي من (٣٥٪) عام ١٩٧٥ الى ٤٤٪ عام ١٩٨٠ (٥) . فخطط للصناعة والتعدين (٦) اعلى معدل للنمو يضل متوسطه السنوي الى ٢ر٢٦٪ ، ويتحقق بتوجيه اعلى نسبة من الاستثمارات الكلية

---

(١) انظر :
الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ص ٥٢ ؛ الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ص ١٦ .
الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٢) الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ ، ٢٢٦ .

(٣) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٠

(٥) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٦) لم تظهر الخطتان الثلاثية والخمسية الارقام الخاصة بالصناعة والتعدين بصورة منفصلة لكل منهما خصوصا فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص التي عرضت في بند واحد الا ان خلاصة مشاريع التعدين والصناعة تبين ان الصناعة التحويلية تستأثر بحجم اكبر من الاستثمارات انظر: المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اليه وهي (٢٩ر٩٪) (١) .

ومما يجدر ذكره ان المعدل المستهدف للنمو في هذا القطاع هـــو عال نسبيا ، وربما كان مرجعه ما تحقق من زيادات كبيرة في الاسعار العالمية للفوسفات عام ١٩٧٤ وتوقع استمرار هذا الارتفاع خلال سنوات الخطة الخمسية .

٢ - تحسين مركز ميزان المدفوعات ، والميزان التجاري :

كان الاردن يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته في عدد من السنوات ما قبل عام ١٩٧١ ، ولهذا كان هدف تخفيض هذا العجز هدفا رئيسيا من اهداف برنامج السنوات السبع والخطة الثلاثية ، ولم يكن كذلك في الخطة الخمسيـــة بسبب تحقق فائض في هذا الميزان لعدد من السنوات قبل عام ١٩٧٦. لقـــد عدل برنامج السنوات الخمس حيث احتل هذا الهدف مكان الصدارة في برنامج السنوات السبع بسبب خفض المعونة المقدمة للموازنة ، واشار هذا البرنامج الى ان تسرب جزء كبير من دخول الاردنيين لشراء البضائع والخدمات من الخـارج وعجز التصدير عن تصحيح الخلل في الميزان التجاري يتطلب دعم مشاريع التنميـة التي تستبدل المستوردات بمنتجات محلية . (٢)

اما الخطتان الثلاثية والخمسية فلم تشيرا الى العلاقة بين احلال المستوردات وتحسين التوازن الخارجي بصورة مباشرة ، وانما اوضحتا ذلك عند بحث اســس واولويات اختيار المشاريع . فمثلا في الخطة الثلاثية كان احد الاسس هو " زيادة دخل المملكة من العملة الاجنبية او التوفير في مدفوعاتها منها " (٣)

---

(١) كانت معدلات النمو المستهدفة في القطاعات الاخرى كالتالي : في الزراعة ٧٪ ، والكهرباء والمياه ١٧ر١٪ ، الخدمات ٨ر٦٪ ، الانشاءات ٥٪ وبالنسبة للاستثمارات فقد قدر ان يستثمر ٢ر٥٪ من مجموع الاستثمارات في الزراعة ، ٣ر٢٪ في السياحة ، ١ر٥٪ في الكهرباء ، ٥ر١٪ للنقل . انظر: المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ .

(٣) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي الخطة الخمسية روعي عند تحديد اولويات المشاريع عدة امور منها : " مدى اسهام المشروع في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومساهمته في زيادة موارد المملكة من العملات الاجنبية "(١) . ولا شك ان المشاريع التي توفر في مدفوعات المملكة من العملة الاجنبية هي مشاريع التصنيع الانتاجية للبلد .

والواقع ان ميزان المدفوعات الاردني قد حقق فائضا خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٦ عدا السنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ . ثم تحقق الفائض مرة اخرى لبضع سنوات لاحقة ، تلاه عجز خلال الاعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ثم تحقق هذا الفائض مرة اخرى الى يومنا هذا . اى ان وضع ميزان المدفوعات كان ولا يزال على العموم قويا . وان التغيرات في وضع الميزان من عجز وفائض تتأثر الى حد كبير بالاحداث السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاردن ، وما ينجم عنها من تغيير في حجم المعونات الخارجية وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، وكذلك الدخل من السياحة .

اما الميزان التجاري فان عجزة المزمن صفة ملازمة للاقتصاد الاردني منذ نشوئه ، بسبب تزايد المستوردات السلعية بصورة اكبر بكثير من نمو الصادرات السلعية ، ونتيجة لاستمرار العجز في الميزان التجاري فان الخطط التنموية المتعاقبة هدفت الى تخفيض العجز فيه تخفيضا كبيرا (كبرنامج السنوات السبع) او الحد من تزايد العجز فيه (خطة التنمية الثلاثية) ، او تخفيض قيمة العجز المزمن وليس فقط نسبة التزايد فيه (خطة التنمية الخمسية) .

وبالارقام ، قدر برنامج السنوات السبع ان ينخفض العجز في الميزان التجاري من (٤١) مليون دينار عام ١٩٦٣ الى ٢٤ مليون عام ١٩٧٠ بحيث يصبح

---

(١) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مساويا ١١٪ من اجمالي الانتاج القومي مقابل ٣٠٪ عام ١٩٦٣ (١) . بينما قدرت الخطة الثلاثية ان يرتفع العجز في الميزان التجاري من ٦٤٫٨ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٧٨٫٢ مليون عام ١٩٧٥ ، ولكنها توقعت انخفاض متوسط معدل الزيادة السنوية فيه من ١١٫٥٪ ، الذى ساد خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧٢) ، الى ٦٫٣٪ خلال سنوات الخطة (٢) . واما الخطة الخمسية فانها استهدفت تخفيض قيمة العجز المزمن في الميزان التجارى من ١٥٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٣١ مليون عام ١٩٨٠ وبذلك تخفض نسبة العجز الى مجمل الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق من ٤١٫٦٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٠٫٧٪ عام ١٩٨٠ . (٣)

٣ - تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي :

لقد اعتبر هدف الاستقلال الاقتصادي هو الهدف الشامل لبرنامج السنوات السبع : " تعجيل خطى الاردن باسرع ما يستطاع نحو الاستقلال الاقتصادي " (٤) كما بين البرنامج ان تخفيض الاعتماد على المعونة للموازنة بالقدر المستطاع يمكنه ان يقلل من قابلية الاقتصاد الاردني للتأثر بتقلبات السياسة الخارجية ، واعتبر التصنيع الاحلالي للمستوردات احد السبل المهمة التي يمكن اللجوء اليها بغية تحقيق ذلك . (٥)

---

(١) الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٢) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ص ٣٢ .

(٣) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

(٤) الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي الخطتين الثلاثية والخمسية لم يذكر امر الاستقلال بصورة واضحة مستقلة . الا انه في الخطة الثلاثية عند بحث استراتيجية التنمية ذكر انه لابد من تجنيد الادارة القومية لاحداث التطوير والتغيير على اساس ان التنمية يجب ان تأتي من الداخل وليس عن طريق المساعدات الخارجية . (١)

وفي الخطة الخمسية ذكر انه من الاهداف العامة للتنمية تطوير قطاعات الانتاج السلعي وزيادة مساهمتها في الانتاج المحلي بحيث يعزز الاتجاه لخلق اقتصاد ذاتي التوليد (٢) .

ان عدم التعبير في الخطتين الاخيرتين عن هدف الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس ، ربما يكون مرده الاوضاع التي كانت تسود الاردن قبل وضع كل خطة . فبرنامج السنوات السبع كان متأثرا بوضع الاردن الذي اضطره لتغيير خططه نتيجة لتغير العوامل الخارجية . فكان من الطبيعي التأكيد على اهمية الاعتماد على الذات ، علاوة على ذلك فان حداثة عهد الاردن بالاستقلال السياسي ورغبته في التحرر من الاستعمار بكل صورة ، وما ساد البلاد النامية عموما في تلك الفترة من نغمة التحرر والاستقلال جعله يركز على هذا الامر . في حين انه في الخطتين الثلاثية والخمسية يبدو ان المسؤولين قد اقتنعوا بأن امكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المرحلة التنموية التي مرا بها ، ولبلد صغير محدود الموارد كالاردن ، امر لا يتحقق بسرعة او يصعب تحقيقه . ومن هنا كان التركيز على احداث التغيير الهيكلي اولا - وهو امر يستغرق زمنا طويلا نسبيا - وعندها يصبح الاقتصاد اكثر قدرة على توليد امكانات نموه .

---

(١) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

(٢) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ - توفير فرص العمالة :

مع ان توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية يشير الى استئثار قطاع الخدمات بالنصيب الاوفر من العمال ، وذلك خلال الفترات المختلفة . الا ان الصناعة يمكن ان تستوعب عددا لا بأس به من العمال وتدريبهم وامدادهم بالخبرة والمعرفة الفنية .

والواقع ان هذا الهدف كان من الاهداف الرئيسية للخطط التنموية المختلفة (عدا الخطة الخمسية) . فكان ترتيبه الثاني في برنامج السنوات الخمس واصبح الهدف الثالث في برنامج السنوات السبع ، ثم الهدف الاول في خطة التنمية الثلاثية .

لقد قدرت البطالة حسب تعداد عام ١٩٦١ بـ ٧٪ . ولذا كان من المخطط في برنامج السنوات السبع ان يزيد الاستخدام بنسبة ٥ر٥٪ سنويا (١) وفي عام ١٩٧١ كانت البطالة حوالي ٨٪ فاستهدفت الخطة الثلاثية ايجاد ٧٠ الف فرصة عمل وذلك عن طريق الاستثمارات التي تشتمل عليها هذه الخطة والتوسع في النشاط في المشاريع القائمة . وقد قدرت فرص العمل الممكن ايجادها في قطاع الصناعة والتعدين بـ ٩٠٠٠ فرصة عمل خلال سنوات الخطة (٢)

وبحلول عام ١٩٧٥ انتهت البطالة من الاردن وبالعكس فقد قدم الى الاردن عدد غير قليل من العمال العرب والاجانب لسد العجز في عرض الايدي العاملة من بعض اوجه النشاط . وعلى ذلك فان خطة التنمية الخمسية لم يكن امامها مشكلة تتعلق بالاستخدام وكان هدف القطاع الصناعي الاساسي زيادة الدخل القومي .

كانت تلك اهداف سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن ، استقيناها من الخطط الاقتصادية الاردنية كوثائق تنمية وقرارات سياسية . ولكن الى اى مدى يمكن ان يكون وضع هذه الخطط وتصميم الاهداف وما يتبعها من تحديد للاجراءات التنفيذية امرا مبنيا على الدراسات الوافية والبيانات الدقيقة ومنسجما مع الامكانات المتاحة للاردن ؟

---

(١) الاردن ، مجلس الاعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .

(٢) الاردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد كان برنامج السنوات الخمس مجرد مقترحات لمشاريع استثمارية حكومية ولم يكن ينطوي على استراتيجية شاملة، او مشاريع بصورة تجميعية للاقتصاد ككل. اما برنامج السنوات السبع فلم تشكل مشاريعه الاقتصادية جزءا متكاملا. وقد اثر عدم الاستقرار في المنطقة خلال الفترة (١٩٦٧—١٩٧١) على استمرارية التخطيط فكانت الخطة الثلاثية ما هي الا خطة قصيرة الاجل انتقالية تهدف اساسا الى تحريك الفعاليات الاقتصادية. وفي ضوء ذلك لم يكن تقييمها والتطلع الى مدى ما حققته وهي الخطة الاولى التي اكتملت في الاردن — امرا اساسيا، خصوصا وان التقديرات الكمية للمشاريع المختلفة فيها، وفي البرامج السابقة، ليست مهمة كمؤشرات كمية لعدد من الاسباب[1]، وتصلح فقط كمؤشرات نوعية، حتى في الخطة الخمسية (١٩٧٦—١٩٨٠) حيث اصبح للاردن بعض الخبرة في التخطيط.

وعموما، فان المهم ليس فقط وضع الاهداف، بل ايضا تحديد المقومات لمشاريع التنمية بصورة محددة، ووضع الاجراءات السليمة للتنفيذ ومتابعة التنفيذ.

---

(1) Michael Mazur, Economic Growth and Development in Jordan (Boulder, Colorado: Frederick A. Praeger, 1979), p.249.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالـــــث

ادوات سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن
السياسات التجارية (الحماية)

يعتبر النشاط الصناعي في الاردن من مهام القطاع الخاص عموما . وتقوم الحكومة بتشجيع القطاع الخاص وحفزه على الاستثمار في المشاريع الصناعية الجديدة وتوسيع المشاريع القائمة عن طريق توفير المناخ الملائم للاستثمار ، وذلك فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاستقرار السياسي والاحكام والتشاريع القانونية .

ويتم ذلك من خلال عدد من الادوات اولها توفير وتطوير البنية الاساسية اللازمة للصناعة من طرق ومرافق ماء وكهرباء ومواصلات ووسائل اتصالات وتوفـــــير الايدى العاملة الماهرة . وتعتبر شبكة المواصلات الاردنية حديثة نسبيا . ويؤدي ميناء العقبة دورا هاما في تسهيل الحصول على مدخلات الصناعة وفي تصدير بعض منتجاتها ايضا ، الا ان هناك بعض الصعوبات المتعلقة بتأخير التحميل من الميناء في بعض الاحيان مما قد يعطل العمليات الانتاجية . وبالنسبة للطاقة ، فان الصناعة تعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة الكهربائية وتكاليف شبكات التغذية الفرعية ، كمـــــا تعاني من عدم كفاية الخدمات الاساسية الاخرى كالمياه والهاتف والتلكس ، ومـــــن ارتفاع اثمان الاراضي . وقد يساعد انشاء المدن الصناعية كمدينة سحاب مثلا وغيرها من المدن والمناطق الحرة على توفير البنية الاساسية الكافية وبالذات الماء والكهرباء وبأسعار معقولة .

وأما القوى العاملة ، فقد كان الاردن يشكو لسنوات خلت من البطالة . الا انه منذ منتصف السبعينات تقريبا تغير الوضع واصبح هناك طلب فائض على العمال في معظم القطاعات ، وذلك بسبب تنفيذ الخطط الاقتصادية في الاردن ، وبسبـــب النهضة الاقتصادية التي تشهدها الدول العربية النفطية المجاورة منذ ارتفـــاع اثمان البترول في الثلث الاول من عقد السبعينات ، تلك النهضة التي ادت الـى اجتذاب عدد كبير من العمال الاردنيين طلبا لمداخيل اعلى . وقد ادى هـــذا الى الضغط على الاجور المحلية فارتفعت ، كما ادى الى احلال العمال الوافدين الـى الاردن من عرب واجانب محل اولئك الاردنيين المهاجرين مما زاد من سرعـــة دوران العمل وأثر سلبيا على الكفاءة الانتاجية . ويتوقع استمرار الهجرة الى الخارج ، وكذلك استمرار استيراد العمال الاجانب نظرا لازدياد حاجة الاقتصـــاد الاردني الى هؤلاء العمال خلال خطة التنمية ١٩٨١–١٩٨٥ ، وقد قدر وكيـل وزارة العمل عدد العمال الاجانب الذين سيتم استيرادهم خلال الخطة الخمسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحالية بما يزيد عن خمسين الف عامل بالاضافة الى حوالي تسعين الف عامل من العرب والاجانب موجودون في الاردن (١) .

ومع ان الحكومة والقطاع الخاص قد بذلا جهودا كبيرة في السنوات الاخيرة لزيادة عرض العمالة الماهرة عن طريق البرامج الموسعة للتعليم والتدريب، الا ان الاردن لا زال يعاني من نقص الكفاءات، وذلك لعدم وجود تخطيط كاف ومناسب يراعي حاجة السوق . وان استمرار الهجرة الى الخارج يؤثر على المعروض من هذه المهارات، وبالتالي يتأثر الاداء الصناعي ومعدلات الاجور وكلفة الانتاج .

وبالنسبة للتنظيم ، فيعتبر احد مشاكل الاردن في تطوير القاعدة الصناعية . اذ تعاني الصناعة من ضعف فئة المديرين المتوسطين ، وعدم اهتمام القطاع الخاص الاهتمام الكافي بتطوير الكفاءات التنظيمية لديه ، مما جعل الصناعة عموما تفتقر الى ادخال الطرق الفنية والادارية والتسويقية الحديثة ، كما تفتقر الى ايجاد الفرص الاستثمارية المناسبة والى تنفيذ برامج التدريب وتحسين كفاءة الانتاج .

وعليه فان على الحكومة ان تقدم مساعدة اكبر في مرحلة ما قبل انشاء المشروع، ولا سيما فيما يختص بعمل دراسات الجدوى الاقتصادية . والواقع ان هيئات استشارية على مستوى عال هي التي تقوم عادة بعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الكبيرة . وكثيرا ما يتم توفير التمويل اللازم لها عن طريق احدى المؤسسات الاجنبية ولا سيما الدولية . كما يطلب من المشاريع الكبيرة الاخرى تقديم دراسة وافية لجدواها الاقتصادية . واما المشاريع الصغيرة فتواجه بعض الصعوبات في هذا المجال . الا ان بعض الدراسات التي تعدها الحكومة ذات نفع كبير . مثل الدراسة التي عهدت بها الى شركة Scott عام ١٩٧٦ ، وقيام المجلس القومي للتخطيط مؤخرا بالتعاون مع شركة استشارية بالتعريف بفرص جديدة للاستثمار الصناعي من خلال تحديد عدد من المشاريع الاستثمارية الجديدة .

ومن المساعدات الاخرى الممكنة قيام الحكومة ببناء المصانع وتقديمها للمستثمرين وتقديم الاراضي ايضا بتكلفة بسيطة ، او حتى تقديم الاراضي مجانا . ومع ان الحكومة لديها السلطة لعمل ذلك ، الا انها نادرا ما تفعل .

وأما الادارة الحكومية ، فمع انها تعاني من بعض المشاكل الا ان كفاءتها النسبية تعتبر احد الامور التي شجعت على نمو الاقتصاد الاردني (٢) .

---

١ - جريدة الدستور ، ٢٠ شباط ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .

٢ - Yosif A.Sayigh, The Economics of the Arab World (Vol.1., London: Croom Helm, 1978), p.188.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دار النقاش في الفقرات السابقة حول تهيئة المناخ الاستثماري وازالة العقبات امام التنمية الصناعية، الا ان الحكومة تقوم بالاضافة الى ذلك بتقديم مجموعة من الحوافز المختلفة، كما تقوم بتعديل السياسات القائمة بما يتفق واهداف التصنيع سواء فيما يتعلق برفع مستواه او تغيير هيكله حسب اولويات معينة، وسنتناول ذلك ببعض التفصيل بادئين بالسياسات التجارية (وبالذات سياسة الواردات) وما ينجم عنها من حماية. ثم نبحث في السياسة التمويلية ونتبعها بالسياسة الضريبية وتشجيع الاستثمار الاجنبي. اما الاسلوب المباشر للحكومة في تشجيع الصناعة من خلال الترخيص الصناعي والامتيازات الحكومية وغيرها، فسنتعرض له من خلال بحث الادوات والسياسات السابقة.

الحماية:

تعتبر الحماية وبالذات الحماية الجمركية اهم الادوات المستخدمة في الاردن لتشجيع الانتاج المحلي البديل للمستوردات. وسنتناول في هذا الجزء من الدراسة ادوات الحماية المختلفة التي اتبعت في الاردن، ونبدأ بالقيود الكمية (الادارية) فالقيود السعرية حيث نتوسع قليلا عند بحث الرسوم الجمركية وذلك من حيث تطورها، مستواها، هيكل الحماية المبني عليها. كما نتعرض لباقي جوانب الحماية من حيث نمطها وآثارها الجانبية على الاقتصاد الاردني.

اولا: ادوات الحماية

القيود الادارية

تشتمل القيود الادارية على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، وكذلك على الرقابة الكمية على الصرف. وسنقوم في البداية بالتعرف على هذه الادوات وعلى تطورها مرجئين تحليل دورها في الحماية عند بحث نمط الحماية.

أ — نظام الحصص وتراخيص الاستيراد

صدرت في الاردن عدة انظمة بشأن الاستيراد، اولها نظام الاستيراد رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨[1]، تلاه نظامان آخران للاعوام ١٩٧١[2]، ١٩٧٦[3]، بالاضافة الى مجموعة كبيرة من التعديلات على الانظمة السابقة والتي كانت تصدر من آن لآخر.

---

١ — الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢١٠٣، ١٩٦٨/٦/١٦ ص ٩٤٤. وقبل ذلك كان الاستيراد ينظم بموجب ما يعرف بقواعد الاستيراد (لعام ١٩٥٣) او تعليماته وذلك للاعوام (١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٦٦).

٢ — الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣٢٢، ١٩٧١/٩/١٦ ص ١٤٣١.

٣ — الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٥٢، ١٩٧٦/٩/١، ص ٢١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشترك الانظمة والتعليمات السابقة — بصورة او بأخرى — في الاحكام التالية : —

١ — اخضاع جميع البضائع المستوردة الى المملكة لرخصة استيراد وذلك اذا زادت قيمة البضائع (مع تكاليف شحنها) عن (١٠٠) دينار اردني[١] . ويستثنى من ذلك مستوردات الحكومة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والكتب والصحف والمواشي والبضائع المعاد تصديرها قبل التخليص عليها ، وفي بعض الفترات الزمنية المستوردات بموجب الاتفاقيات المعقودة مع الحكومة ، وبمقتضى احكام السوق العربية المشتركة .

٢ — امكانية رفض منح اية رخصة استيراد او منحها بشروط وقيود معينة او بتوصية او قرار مسبق من الجهات المختصة . وقد فصلت بعض انظمة الاستيراد[٢] هذا البند فبينت انه عند مواجهة صعوبات في الارصدة من العملة الاجنبية او لحماية الصناعة المحلية يجوز منع الاستيراد من اي نوع من البضائع ، وكذلك يجوز تحديد مقادير وأنواع البضائع المسموح استيرادها .

ويختص حظر الاستيراد ببعض السلع المتعلقة بنواح امنية وصحية وزراعية وتموينية ، اذ يتطلب استيرادها توصية مسبقة من الجهات المختصة في كل حالة . كما يتعلق الحظر ببعض السلع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية بغية تقديم الحماية والتشجيع للصناعة ، فيأخذ صورة الحظر التام[٣] ، او الحظر المشروط[٤] بتوصية مسبقة من وزير الصناعة والتجارة (الاقتصاد الوطني سابقا[٥]) .

---

١ — كان هذا المبلغ في فترات سابقة (٥٠) دينارا .

٢ — انظر مثلا : تعليمات الاستيراد وانظمتها لعامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ .

٣ — يعود الحظر التام احيانا لغايات اخرى غير تشجيع الصناعة المحلية ، كحظر الاستيراد من اسرائيل او من جنوب افريقيا او حظر استيراد سيارات نقل الركاب الصالون التي تسير على غير البنزين .

٤ — يشترط الحصول على توصية وزير الصناعة ايضا فيما يتعلق بالمستوردات من الالات والعدد اللازمة للمصانع الجديدة او لتوسيع المصانع القائمة .

٥ — قبل ذلك نصت قواعد الاستيراد لعام ١٩٥٣ على عدم اصدار رخص استيراد لمجموعة من السلع الكمالية مثل نسج الحرير الطبيعي والروائح العطرية وغيرها بالاضافة الى بعض السلع الاخرى التي ينتج مثلها محليا مثل الالبسة الخارجية والمسامير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما تحديد مقادير وانواع البضائع المسموح استيرادها ،اي نظام الحصص، فقد اتبع خلال فترة وجيزة في الخمسينات. اذ كان هنالك برامج للاستيراد تحدد المبالغ المقرر صرفها للاستيراد بصورة عامة ،كما وتحدد المخصصات لكل مادة حسب حاجة البلاد اليها . ويمنح المستوردون رخصا بالاستيراد بالقدر الذى يتمكنون معه من القيام بالاستيراد ضمن الحد الاعلى المقرر ،ذلك الحد الذى يقرّر بقرار من اللجنة الاقتصادية مراعية فيه نسبة عدد المستوردين الحقيقيين الى مخصصات البرامج . ويفرج عن الاموال المخصصة في برنامج الاستيراد حسب الكيفية والمواعيد (عادة مرتين في السنة) التى تقررها لجنة الاستيراد(١) .

٣ — جواز حصر استيراد البضائع كليا او جزئيا في بلد معين . وقد بينت الانظمة الصادرة في السبعينات انه يمكن لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية الجهات المختصة حصر استيراد البضائع كليا او جزئيا في بلد معين اذا تبين له ان هناك صعوبات في ارصدة المملكة من العملة الاجنبية ،او كان ذلك لاغراض حماية المنتوجات الوطنية من المنافسة الخارجية ،او لاغراض الاتفاقيات المعقودة مع المملكة ,

ويبين التطبيق العملي ان حصر الاستيراد في بلد معين يكون عادة لغايات تنفيذ الاتفاقيات التجارية ،وقد اشارت الى ذلك بصورة واضحة انظمة الاستيراد الصادرة في الستينات. ومن المعلوم انه تتبع بهذه الاتفاقيات ملاحق تبين السلع التى تتعهد كل دولة بتصديرها وكذلك السلع التى تمنح تراخيص باستيرادها وذلك في حدود حصة معينة تحدد بالاتفاق(٢)

---

١ — المواد (٢١—٢٨) من قواعد الاستيراد لعام ١٩٥٣ ،وكذلك المواد ٢٥، ١٥، ١٩ ،من تعليمات الاستيراد للاعوام ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦ على التوالي .

٢ — الامثلة على ذلك كثيرة منها امر الدفاع رقم (٨) لسنة ١٩٦١ ،المنشور في :
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٥٣٣ ، ١٩٦١/٢/٢٥ ، ص ١٤٠ .
والذى قرر عدم اصدار رخص استيراد في تلك الفترة لمجموعة من السلع الا من الولايات المتحدة .
وفي احدى الاتفاقيات التجارية ، تحدد للمستوردين الاردنيين ان يستوردوا من الهند ٧٥٪ من احتياجاتهم السنوية من الشاي ، ٥٠٪ من قضبان الحديد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يتعلق بفترة الخمسينات فقد صدر في النصف الثاني من ذلك العقد نوعان من التعليمات بخصوص البضائع المستوردة . الاول يتعلق بالبضائع المستوردة من دول الجامعة العربية والبضائع غير الضرورية ، وتصدر بها رخص استيراد بعملات البلاد العربية دون اى تقييد في طريقة دفع اثمانها (اى يكون السعر حرا) . والنوع الثاني يختص بالبضائع المستوردة من الدول الاجنبية والسلع الضرورية ، وتصدر بها رخص استيراد بالعملة الاجنبية بالسعر الرسمي حسب انظمة العملة وتعليماتها(١) . هذا مع تحديد ان لا تصدر رخص استيراد بعملة الدولار لاى صنف من البضاعة يمكن استيراده بنفس الشروط والتسهيلات من مناطق العملة السهلة باستثناء البرامج المقررة للعملة الصعبة(٢) .

ان هذا الترتيب المتعلق بأنواع السلع وكيفية دفع اثمانها انما يعود اساسا الى نقص رصيد المملكة من العملة الاجنبية والعملة الصعبة ، ومن المحتمل ان يكون استبعاد بعض السلع التي لها مثيل محلي من قائمة السلع التي تمنح عملات غير عملات دول الجامعة العربية ، قد ادى الى توفير بعض الحماية البسيطة لهذه المنتجات المحلية التي كانت تتصف بالضآلة ، مثال ذلك جلود الفراء الجاهزة والجلود المهيأة (عدا الجلود الخام) ، وصفائح التنك والمسامير وبعض الالبسة . ذلك انه وان كان حظر الاستيراد من هذه السلع ليس تاما اذ سمح به من دول الجامعة العربية الا ان المنتوجات العربية على العموم يمكن ان تكون منافسة ضعيفة للمنتجات المحلية اذا قورنت بالسلع الاجنبية التي تتميز عنها بالجودة والسعر الاقل .

---

١ — انظر تعليمات الاستيراد للاعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ .

٢ — انظر قواعد وتعليمات الاستيراد للاعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ . وقد حددت قواعد الاستيراد لعام ١٩٥٣ مناطق العملة كالتالي : —

مناطق العملة الصعبة : امريكا الشمالية ، امريكا الجنوبية (عدا البرازيل لصنف القهوة ، الارجنتين للحوم المعلبة) .

مناطق العملة الاسترلينية : المملكة المتحدة وجزر القنال ، برما ، ايسلندا ، رابطة الشعوب البريطانية ، ايرلندا ، المستعمرات والمحميات البريطانية ، العراق ، الاردن .

مناطق العملة السهلة : جميع مناطق العملة الاسترلينية والمناطق الاخرى في العالم عدا مناطق العملة الصعبة .

هذا وكثيرا ما كان ينقل تصنيف البضائع من جدول العملات الاجنبية الى جدول عملات دول الجامعة العربية او العكس . وقد تحدد عملة بعينها كالاسترليني لاستيراد سلعة معينة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ — ومن التعليمات الاخرى لانظمة الاستيراد امكانية حصر استيراد البضائع كليا او جزئيا في جهة معينة او ميناء معين . مثال ذلك حصر استيراد بعض السلع الغذائية (السكر والارز وغيرها) في وزارة التموين ، وحصر استيراد السلع في بعض الفترات في ميناء العقبة .

ب — الرقابة على الصرف :

فرضت الرقابة على الصرف في المملكة منذ بداية تكوينها . فصدرت مجموعة من الانظمة بهذا الشأن اولها قانون الشؤون المالية لسنة ١٩٥١ ، تلاه قانونا مراقبة العملة الاجنبية لعامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٦ ، وبالاضافة الى مجموعة من التعديلات من اضافة وحذف أبرزها تعديلات عام ١٩٧٨ (١) .

ويمكننا التعرف على وضع الرقابة في الاردن من خلال النقاط التالية : —

١ — الغاية من القوانين السابقة هي : التأكد من أستعمال أرصدة المملكة ومكاسبها من الذهب والعملة الاجنبية لمصلحة الاقتصاد الوطني ، وكذلك للتأكد من أن المبالغ المستحقة للمملكة بالعملة الاجنبية والمستحقة عليها قد استوفيت بطرق صحيحة" (٢) .

٢ — صدرت قوانين مراقبة العمله الاجنبية في الاردن حين كان عضوا في منطقة الاسترليني . وقد كانت مراقبة العمله فيه مشابهة الى حد كبير للنظام المتبع

---

١ — القوانين السابقة منشورة في :
المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٠٥٣ ، ١٦/١/١٩٥١ ، ص ٧١٥ .
المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٤٠٣ ، ١٤/٢/١٩٥٩ ، ص ١٧٠ .
المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٩٠٨ ، ٢٢/١٠/١٩٦٦ ، ص ٢١٤٤ .
المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٧٨٤ ، ١٥/٥/١٩٧٨ ، ص ١٣٥٦ .
٢ — المادة الثالثة من قانون مراقبة العملة الاجنبية لعام ١٩٦٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لدى الدول المنضمة لهذه المنطقة، حيث يغلب استخدام الرقابة الكمية على الصرف.(١).

٣ — تتعلق الرقابة الكمية على الصرف بناحيتين : الاولى، ايرادات المملكة من العملة الاجنبية. وتنص القوانين على وجوب بيع جميع العملات المتأتية للاشخاص من المملكة الى الجهات المرخصة بالتعامل بالعملة الاجنبية. والثانية، بالنسبة لمدفوعات المملكة من العملة الاجنبية حيث يتوجب ان تتم وفق التعليمات الرسمية. اى انه يجوز للبنك المركزي او (دائرة العمله الاجنبية سابقا) ان يقرر الطريقة التي تدفع بها العملات الاجنبية والعمله الاردنية لاى بلد او منطقة تجارية حرة او اتحاد اقتصادي او سوق مشتركة، وان يقرر الطريقة التي تستوفي بها. ولقد كان التدخل بهذا الشأن واضحا في الخمسينات عندما حددت برامج مقررة لمناطق العمله الصعبة واخرى لمناطق العمله السهلة.

٤ — تقوم قوانين مراقبة العملة الاجنبية بتنظيم كافة الامور المتعلقة بالقطع الاجنبي ومنها المدفوعات التجارية. فالمصدرون مطالبون بأعادة

---

١ — في الواقع لم يستخدم الاردن اكثر من سعر للصرف الا خلال فترة زمنية وجيزة (النصف الثاني من عقد الخمسينات)، اذ استخدم سعران للصرف احدهما سعر حر يتعلق بالبضائع المستورده من دول الجامعة العربية والمستوردات من السلع غير الاساسية، والثاني سعر رسمي يختص بالبضائع المستورده من بقية دول العالم، وبالسلع الرأسمالية. ولم يلجأ الاردن لسياسة سعر الصرف هذه مرة اخرى الى يومنا هذا.

وبعد تخفيض الاسترليني عام ١٩٦٧ وخروج الاردن من اتفاقية الاسترليني ربط الدينار بالدولار الامريكي، وفي عام ١٩٧١ خفض الدينار الاردني تبعا لتخفيض الدولار وذلك للمحافظة على القيمة التعادلية معه، الا انه في ١٩٧٣/٢/١٧، وبعد التخفيض الثاني في الدولار، بقي الدينار الاردني محافظا على قيمته التعادلية مع الذهب. وفي ١٩٧٥/٢/٢٢ ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة على اساس (١ دينار = ٢٫٧٨٩ وحدة حقوق لكل دينار.

وهكذا يكون الاردن قد تبنى لاكثر من عقدين من الزمن سياسة سعر الصرف الموحد، ودون احداث تخفيضات مستقلة في قيمة الدينار، اذ ظلت اعتبارات المحافظة على قيمة الدينار على اية اعتبارات اخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اثمان صادراتهم بالعملات المقبولة لدى البنك المركزي [1] . اما المستوردون فيشترط عليهم الحصول على ترخيص عمله من البنك المركزي او احد البنوك المرخصة من اجل اجراء اى تحويل الى خارج المملكة لتغطية اثمان البضائع المستوردة [2] .

ويمكن استخدام هذه التراخيص كأداة للحماية اذا منحت للسلع الاساسية ومنها المعدات والالات الاولية اللازمة للانتاج ، وحجبت عن السلع المماثلة للمنتجات المحلية .

ولما كانت تراخيص العملة الممنوحة للاستيراد تعطي استنادا الى رخص الاستيراد الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ، ولما كان الاصل ان يسترشد في اصدار هذه التراخيص بآراء اللجنة الاستشارية المؤلفة بموجب انظمة الاستيراد من مجموعة من المسؤولين احدهم مندوب عن البنك المركزي ، فان هذا يعني الموافقة المسبقة على منح تراخيص العملة بسبب توفر الارصدة الكافية من العملات الاجنبية [3] . وهكذا تمنح هذه التراخيص بصورة اتوماتيكية حالما يعطى الشخص

---

١ — من الملاحظ انه لا يلتزم جميع المصدرين باعادة كل اثمان صادراتهم . اذ وصلت نسبة ما تم اعادة بيعه من قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية عام ١٩٧٢ حوالي ٢٠٪ فقط ، مما جعل البنك المركزي يقر سياسة اكثر حزما تجاه المصدرين الذين لم يعيدوا قيمة البضائع التي صدروها . وقد ساعد ذلك على اعادة ما نسبته ٥٠٪ من قيمة البضائع المصدرة عام ١٩٧٤ ، الا ان هذه النسبة انخفضت ثانية الى ٣٦٪ ، ٣٦٪ ، ١٩٪ خلال السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالي ، وذلك نتيجة الى قرارات البنك المركزي القاضية باعفاء ما قيمته (٥٠٠٠) دينار للصفقة الواحدة من البضائع المصدرة الى الدول العربية من اعادة اثمانها عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ والى الاعفاء الكامل عام ١٩٧٧ ، وذلك ضمن السياسة النقدية الرامية الى تحرير القيود الكمية على العملة الاجنبية . انظر :
الاردن ، البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي ، للسنوات ١٩٧٢—١٩٧٧

٢ — تفوض البنوك المرخصة عادة باصدار هذه التصاريح .

٣ — نادرا ما يكون رفض منح تصاريح العملة ناجما عن وجود نقص في الارصدة من العملة الاجنبية . من هذه الحالات النادرة انه بتاريخ ١٩٥٢/٨/٢٥ ، صدر اعلان الى العملاء المرخصين بقائمة البضائع التي لن تستورد مستقبلا بموجب التراخيص والتي لا يتوفر لها صرف اجنبي ، وطلب الى العملاء المرخصين التأكد من ان وثائق الاعتمادات سوف لن تفتح لدفوعات من السلع التالية :
الحرير الطبيعي المنسوج ، الزبدة ، الحليب السائل المحفوظ ، عصير البندورة الحلويات ، البسكويت ، الصابون ، وغيرها .
المصدر : سجلات دائرة مراقبة العملة الاجنبية في البنك المركزي لعام ١٩٥٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رخصة الاستيراد(١) . اى ان الاستيراد يخضع في الحالتين لشرط الحصول على ترخيص سابق ، وان اختلفت الاجراءات الادارية لكل منهما ، وتكون النتيجة ان النظامين يكملان بعضهما ويطبقان جنبا الى جنب ، ويكون عدم منح تراخيص الاستيراد لمجموعة من السلع في بعض الفترات الزمنية بغية حماية المنتجات المحلية ، قد استوجب بالطبع عدم منح اذون العملة لها ايضا ، لان منح الاخيرة مرهون بالحصول على رخصة الاستيراد اولا .

٥ — الاتجاه العام بالنسبة للمعاملات المختلفة المتعلقة بالعملة الاجنبية ولا سيما المعاملات التجارية هو منح المزيد من التحرر النقدي الذى تصاعد منذ منتصف السبعينات(٢) . وكان استخدام الرقابة الادارية على الصرف لتقييد المستوردات المماثلة للمنتوجات الوطنية محصورا في بعض السلع التى حظر استيرادها كليا او جزئيا لا سيما في منتصف واواخر الستينات(٣) .

القيود السعرية :

وتشمل القيود السعرية عادة الرسوم الجمركية على المستوردات وتعدد اسعار الصرف. وحيث ان سياسة الصرف المتبعة في الاردن اعتمدت في معظم

---

١ — وذلك لقاء عمولة قدرها ١ر٠٪ ، عدا مستوردات بعض الجهات الرسمية .

٢ — فقد فوضت البنوك المرخصة عام ١٩٧٥ باصدار تصاريح العملة اللازمة لها بلغت قيمتها اذا تم تسديد قيمة الاعتماد او الحوالة المصرفية مقدما ، في حين انه في عام ١٩٧٣ اشترط ان لا تزيد قيمة التصريح على (٢٥٠٠٠) دينار. انظر :
الاردن ، البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوى ، للاعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٥

٣ — من الوسائل التى تتبعها السلطات النقدية في البنك المركزي لتسهيل استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة (وبعض السلع الضرورية الاخرى) تخفيض الحد الادنى للتأمينات النقدية التى تستوفيها البنوك المرخصة من الشركات الصناعية على هذه المواد . فكانت في بداية السبعينات ١٥٪ من قيمة الاعتمادات المستندية والمسحوبات ، بينما وصلت ٢٥٪ على السلع الاخرى . وفي عام ١٩٧٨ ترك للبنوك التجارية حرية تحديد الحد الادنى للتأمينات النقدية لهذه المواد بينما حدد لغيرها .
انظر :
الاردن ، البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوى ، للاعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحالات على السعر الموحد للصرف فان بحثنا سيقتصر في هذا المجال على الرسوم المفروضة على المستوردات.

وتعتبر الرسوم الجمركية اهم الرسوم المفروضة على المستوردات. وهي تفرض بموجب قوانين الجمارك والمكوس على البضائع الواردة الى المملكة (١) . وتستند على جدول التعرفة الجمركية الصادر عن الاتحاد الجمركي في بروكسل. وقد صدر قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ ليلغي العمل بقانون الجمارك والمكوس لعام ١٩٢٦ وتعديلاته، وكذلك لالغاء القانون المؤقت الصادر عام ١٩٥٩، ولا زال العمل ساريا بموجب احكام قانون عام ١٩٦٢ وبموجب تعديلاته حتى الان (٢).

صدرت عدة تعرفات جمركية في الخمسينات كان اهمها تعرفة عام ١٩٥٧ (٣)، ثم صدرت تعرفة عام ١٩٦٢ (٤)، ولا زالت هي التعرفة المعتمدة حتى الان، بالرغم من ان التعديلات الكثيرة والمستمرة على معظم بنودها — لا سيما عام ١٩٧٦ —

---

١ — عدا ما استثنى منها بموجب احكام قوانين الجمارك او اي قانون آخر او بموجب احكام اى اتفاق. ويعود الاعفاء من الرسوم الى اسباب سياسية كأعفاء ما يستورده اعضاء السلك الدبلوماسي والسياسي، او اقتصادية لحماية وتشجيع الانتاج المحلي، او لتحقيق الصالح العام باعفاء السلع الضرورية لرفع مستوى المعيشة، او لتنفيذ الاتفاقيات لا سيما المعقودة مع الدول العربية.

٢ — القوانين السابقة منشورة في :
الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ١٤٣٤، ١٩٥٩/٨/٥، ص ١٢٨.
الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ١٥٩١، ١٩٦٢/١/٢٥، ص ٦٢.

٣ — الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ١٣٥٩، ١٩٥٧/١١/٦ ص ص ٢ — ٢٧٩.

٤ — الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ١٦٠٨، ١٩٦٢/٤/٢، ص ص ١ — ٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قد جعلتها اشبه بتعرفة جديدة نشرت في مجلد واحد عام ١٩٨٠ [١] .

ويجد المطلع على التعرفات السابقة ان الغالبية العظمى من الرسوم فيها قيمية [٢] ، ولا يخضع للرسوم النوعية الا قلة من الاصناف هي : التبغ والسجاير والمشروبات الروحية والنقاب وبعض المنتجات النفطية ، وكذلك البن والشاى وبعض الاثمار القشرية .

وتشكل الايرادات الجمركية حوالي ثلث الايرادات المحلية للحكومة المركزية

---

١ — كثرت التعديلات على التعرفة الجمركية الصادرة عام ١٩٦٢ خلال السنوات ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، الا انها تضاءلت خلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٥ . وفي عام ١٩٧٦ صدر تعديلان كبيران كان من بين أهدافهما تشجيع الصناعة المحلية وتحسين كفاءتها . وقد برز التشجيع في التعديل الاول ، وذلك بالنسبة لمدخلات الصناعة ، مثل العناصر الكيماوية والمعادن والمواد الاولية الاخرى ، اذ زادت الاعفاءات المقدمة لها ، او فصلت بنود عالية الى بنود فرعية اعفى ما حدد منها للصناعة ، كما اعفيت او خفضت بدرجة كبيرة الرسوم المفروضة على المنتجات الكيماوية والمصنوعات المعدنية الوسيطة المستخدمه في الصناعة وكذلك على الالات والعدد .

اما في التعديل الثاني فقد تركز الجزء المختص بالصناعة على المستوردات المنافسة للمصنوعات المحلية مخفضا من معدل التعرفة الخاضعة له معظم هذه المستوردات وبالتالي في درجة الحماية وذلك بهدف تعريضها لمزيد من المنافسة الاجنبية حتى تتحسن كفاءتها ، اما في السنوات اللاحقة فظهرت تعديلات بسيطة عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ .

٢ — كانت الرسوم النوعية اكثر شيوعا في التعرفات القديمة كتعرفة ١٩٢٦ ، ١٩٣٦ . الا انه مع ارتفاع الاسعار على السلع المستوردة فان حصيلة الضرائب الجمركية لم تعد تتناسب مع الرسوم المفروضة ، وبالاضافة الى بعض الاعتبارات الاخرى ، صارت الرسوم القيمية هي الغالبة ، حتى انه في تعرفة عام ١٩٥٧ اصبحت الاصناف الخاضعة للرسوم النوعية في اضيق الحدود فلم تتجاوز ٣٧ صنفا مقابل ما يزيد على المائة صنف في تعرفة عام ١٩٥١ . واما تعرفة عام ١٩٦٢ فانها اعادت بعض الاصناف الى الرسوم النوعية حتى بلغت ٧٦ صنفا ثم تضاءل العدد ثانية في التعديلات اللاحقة ، وحتى عام ١٩٨٠ بلغت ٧١ صنفا (تشكل ما نسبته حوالي ٣٪ من مجموع الاصناف). انظر :

الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، التعرفة الجمركية للسنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ ، ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاردنية [1] . الا ان هذا ليس الهدف الوحيد — وان كان الاهم — الذى يمكن لهذه الرسوم ان تحققه . فهي اداة مهمة ايضا من ادوات تشجيع الانتـــاج المحلي وحمايته من المنافسة الاجنبية ،كما انها تراعي بعض الاعتبارات الاجتماعية .

ويمكن ان تبرز هذه الاهداف من خلال هيكل التعرفة الجمركية المطبق في الاردن .والمتتبع لمعدلات الرسوم المفروضة على السلع المختلفة في تعرفـات عامي ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ وتعديلاتهما يرى ان نمط هذه الرسوم يشابه النمـــط المستخدم في معظم الدول النامية [2] . حيث تفرض الرسوم الاقل — والتى تصل احيانا حد الاعفاء — على السلع الاساسية اللازمة لتنمية الانتاج المحلي كالمواد الاولية والادوات والالات ،وعلى السلع الضرورية للمحافظة على مستوى المعيشـــة كالسلع الغذائية الاساسية والكتب ، تليها المواد الخام غير المصنعة التى تلبـي الاحتياجات المختلفة حيث يفرض عليها رسوم منخفضة نسبيا تحقق التشجيـــع للانتاج المحلي وكذلك بعض الايرادات . ثم تأتي السلع المصنعة ، واخيرا تفرض اعلى الرسوم على السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة وخصوصا الكمالية منها ،

---

١ — الواقع ان هذه الايرادات وصلت احيانا الى ما يقرب من النصف ،وفي عـام ١٩٦٨٠ (ارقام اولية) شكلت ايرادات الضرائب ٧٧ر١ ٪ من الايرادات المحلية للحكومة المركزية . اما الضرائب غير المباشرة فشكلت ما نسبتـــه ٦٢ر٤ ٪ . في حين كانت نسبة الجمارك والمكوس ، الرخص ، الرسوم ، الضريبة الاضافية هي : ٣٦ر٩ ٪ ، ٥ر٩ ٪ ، ٨ر١ ٪ ، ٦ر٧ ٪ ، ٤ ٪ على التوالي .
انظر :
وزارة المالية ، التقارير السنوية ، لعدد من السنوات .
وليس ادل على اهمية هذا الهدف من انه عام ١٩٦٤ ، ونتيجـــة لعدة اعتبارات منها قطع المعونة المقدمة للموازنة ، زيدت معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على كافة السلع الخاضعة للرسم الجمركي بمعدل ٣ ٪ ، وبنسبة معادلة تقريبا على السلع الخاضعة للرسم النوعي .
انظر :
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٧٦٦ ، ١١/٦/١٩٦٤ ص ٨٧٢ .

٢ — Bela Balassa and (Associates), op.cit., p.229.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما يحقق ايرادا جيدا للدولة وربما يساعد على تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، كما يشجع الصناعة المحلية وان كانت ذات طابع استهلاكي.

هذا ولا تقتصر الرسوم المفروضة على المستوردات على الرسوم الجمركية. اذ ان هناك رسوما وضرائب اخرى تفرض على هذه البضائع بصور شتى هي :

أ — اخضاع جميع البضائع التي يتطلب استيرادها رخصة استيراد لضرائب استيراد اخرى هي :

١٦ ٪ ضرائب استيراد اضافية

١ر٠ ٪ عمولة على تصاريح العملة

فأما القسم الاول فهو عبارة عن ثلاثة اجزاء اولها ، الرسوم والضرائب الاضافية الموحدة التي تستوفيها مصلحة الجمارك عن كل المستوردات الخاضعة لرسم التعرفة الجمركية وتقيدها لحسابها وتوزعها على الجهات التي تستوفيها لاجلها. وقد اصبحت هذه الرسوم منذ عام ١٩٦٦ تستوفي في صورة رسم واحد عوضا عن الضرائب والرسوم التي كانت تستوفى بموجب احكام وقوانين الجمارك والمكوس والبلديات، وكذلك بموجب ضرائب الخدمات الاجتماعية ومدينة الحسين الرياضية والجامعة الاردنية والحرس الوطني (١). وقد بلغ معدل هذه الرسوم ٩ ٪ من قيمة البضائع الخاضعة لرسم التعرفة الجمركية وازداد الى ١٠ ٪ عام ١٩٧٢ والى ١١ ٪ عام ١٩٧٩ (٢). والجزء الثاني ، الضريبة الاضافية وتفرض استنادا الى قانون

١ — انظر قانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة المصنوعة محليا ، رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٩٢٦ ، ١٩٦٦/٩/٥ ، ص ٩٩٠.

٢ — جزىء هذا المعدل عام ١٩٧٩ (وبنسب مماثلة في الاعوام السابقة) كالتالي : ٥ر٥ ٪ رسوم اضافية موحدة ، ٥ر٠ ٪ ضريبة الشؤون الاجتماعية ، ٥ ٪ امانات الدوائر الاخرى (٢ ٪ دخولية ، ٣ ٪ الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك) . انظر : نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٩ ، نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة.
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩٠٣ ، ١٩٧٩/١٢/٢٩ ص ٢٢٢٨ . وكذلك :
نظام رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ ، نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة.
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣٨٤ ، ١٩٧٢/١١/٥ ص ١٨٨١ .
وايضا : نظام رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ ، نظام الرسوم الاضافية الموحدة .
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ١٩٣٦ ، ١٩٦٦/٧/١٧ ص ١٣٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضريبة الاضافية عام ١٩٦٩، اذ يستوفي ما نسبته ١٪ من قيمة البضائع الخاضعة لرسم التصرفة الجمركية عدا بعض الاصناف — معظمها كمالي — تدفع رسوما اعلى[١]. اما الجزء الثالث، فهو رسوم الاستيراد التي تستوفي بنسبة ٤٪ من قيمة البضائع المستوردة (الثمن مع اجور الشحن) مع بعض الاستثناءات[٢].

القسم الثاني، من هذه الضرائب نسبته ١ر٠٪ من قيمة تصريح العملة، باستثناء التصاريح الصادرة باسم المؤسسات الرسمية المحلية والدبلوماسية والمؤسسات الاردنية المعفاة بموجب قوانينها او القوانين الاردنية المعمول بها[٣].

ب — اخضاع السلع المعفاة من الرسوم الجمركية لضرائب اضافية تصل الى ١ر٦٪ بدلا من ١ر١٦٪ تتألف من ٤٪ رسم رخص الاستيراد، ٢٪ رسوم اضافية، ١ر٥٪ عمولة تصريح العملة.

وفي حالة اعفاء هذه السلع من رسوم الاستيراد ويشمل ذلك بضائع الجهات والاشخاص المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب احكام قوانين الجمارك، والبضائع التي تستورد تحت وضع الادخال المؤقت، وفي بعض انظمة الاستيراد البضائع المستوردة بموجب احكام الاتفاقيات الثنائية واتفاقيات تسهيل التبادل التجاري، وكذلك السلع التي يقرر مجلس الوزراء اعفاءها من الرسوم. وتشمل عادة السلع الغذائية الاساسية وبعض المستحضرات الطبية والالات الزراعية والاسمدة والكتب وغيرها. ان تلك السلع السابقة تدفع رسما قدره ١ر٢٪ فقط واحيانا ٢٪ اذا كانت معفاة ايضا من عمولة تصريح العملة.

---

١ — الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢١٩٥، ٧/٩/١٩٦٩، ص ٩٧١.

٢ — انظر: المواد: ١٧/أ من نظام الاستيراد لعام ١٩٧٦، المادة ١٨/أ من نظام رسوم الاستيراد لعام ١٩٧١، المادة ١٥/أ من نظام رسوم الاستيراد لعام ١٩٦٨، المادة ٢/أ من نظام رسوم الاستيراد لعام ١٩٦٦، المادة ١/جـ، هـ من تعليمات الاستيراد لعام ١٩٥٦.

٣ — انظر: "تعليمات مراقبة العملة الاجنبية" في:
الاردن، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٧٨٤، ١٥/٥/١٩٧٨، ص ١٣٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير ذكره فيما يختص بالصناعة ان الالات والمعدات والاجهزة المستوردة عند انشاء — واحيانا توسع — المصانع المستفيدة من قوانين تشجيع الاستثمار لا تخضع للرسوم الجمركية ولا للضرائب الاضافية الاخرى ورسوم الاستيراد . أما الالات المستوردة في الحالات الاخرى فان معظمها الان معفي من الرسوم الجمركية وبالتالي تدفع رسما قدره ١ر٦٪ . الا انه في عام ١٩٨٠ ،صدر قرار بالموافقة على اعفاء الالات والماكنات الصناعية من رسوم الاستيراد اذا كانت معفاة من الرسوم الجمركية فلا تدفع في هذه الحالة الا رسما بسيطا هو ١ر٢٪ مما يخفض من تكاليف الانتاج (١) .

وبالنسبة للمواد الاولية ، فان نسبة كبيرة مما يستخدم في الصناعة يستورد من الخارج ،الا ان كثيرا منها معفي من الرسوم الجمركية وبالتالي قد تدفع هذه المواد رسما بسيطا قدره ١ر٦٪ ،اما في حالة عدم اعفائها فانها ولو دفعت رسما جمركيا بسيطا فانها تتحمل ١٦٪ الاضافية مما يقلل من درجة منافستها للمواد الاولية المحلية في حالة توفرها .

وقد صدر ايضا قرار بأن تعفى من رسوم الاستيراد المواد المستوردة من قبل المصانع المحلية مباشرة لغايات التصنيع واعادة التصدير او لبيعها لجهات اخرى في المملكة معفاة من الرسوم وذلك تشجيعا للصادرات الصناعية (٢) .

جـ — اخضاع البضائع المستوردة والمماثلة للمنتجات المحلية الى رسوم انتاج تساوى الرسوم التى تستوفي عن هذه المنتجات المحلية (٣) . ففرضت رسوم الانتاج المحلي على السلع المستوردة التالية في التواريخ المبينة ازاءها : الاسمنت الاسود عام ١٩٦٨ (٤) ،الكبريت عام ١٩٧١ (٥) ،الحديد المبروم والنسج الصوفية والممزوجة بمادة الصوف والبطاريات السائلة والشماغات ومحضرات الغسيل الكيماوية والدهانات وصابون التواليت والزيتة وصابون الحلاقة ومعجون تنظيف الاسنان

---

١ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩٦٣ ، ١٠/١٠/١٩٨٠ ص ١٦١٩ .

٢ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٨٥٤ ، ١٠/٤/١٩٧٩ ص ٧٩١ .

٣ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢١٠٤ ، ١٧/٦/١٩٦٨ ص ٩٥٨ .

٤ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢١٣٢ ، ٣٠/١٠/١٩٦٨ ص ١٥٦٣ .

٥ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢٨١ ، ١/٢/١٩٧١ ص ١٣٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك عام ١٩٧١ [١] . بالاضافة الى السمن النباتي في نفس العام والصابون المطهر عام ١٩٧٦ [٢] . والزيوت المعدنية عام ١٩٧٧ [٣] .

والواقع ان الهدف الاساسي لفرض هذه الرسوم هو تحقيق المزيد من الايرادات المحلية. الا ان فرضها على السلع المنتجة محليا وفي نفس الوقت على السلع المستوردة المماثلة يعني عدم الاساءة الى المركز التنافسي للسلع المحلية ، في هذا المجال .

مما تقدم نلاحظ وجود عدة انواع من الرسوم على الواردات : وتشمل بالاضافة الى الرسوم الجمركية ، الرسوم والضرائب الاضافية الموحدة ، والضريبة الاضافية ، ورسوم الاستيراد ، وعمولة تصريح العملة ، ورسوم الانتاج المحلي على المستوردات. كما نلاحظ وجود اعفاءات كثيرة متنوعة بعضها مقدم على اساس نوع السلعة المستوردة ، وبعضها على اساس الجهة المستوردة . ان هذا التعدد والتشابك يعقد عملية الاستيراد ويطيل الاجراءات الادارية لها . وربما كان من الافضل ايجاد نوع من التوحيد بين ما سبق من رسوم وضرائب.

وجملة القول ، ان الاردن طبق مجموعة من ادوات السياسة التجارية ادى بعضها الى تقديم الحماية للصناعة الاردنية بصورة عرضية ، كما ان بعضها طبق بطريقة مقصودة . وقد استخدم عدد من هذه الادوات لفترة محدودة ، كما شمل بعضها عددا معينا من السلع والمنتجات. ولم يكن فرض القيود السابقة وتنفيذها يتم ضمن اطار شامل لسياسة تجارية محددة ، وكان الاتجاه العام لها هو تقليل القيود والتوجه نحو مزيد من التحرر. وقد يعزى ذلك الى انه على وجه العموم لم يكن هناك ضغط على ميزان المدفوعات خلال الستينات والسبعينات ، وذلك بسبب استمرار تدفق العون الاجنبي لا سيما من الولايات المتحدة الامريكية وبعدها من الدول العربية المنتجة للنفط وبالذات السعودية . ومعظم هذا العون

---

١ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢٩٨ ، ١٦/٥/١٩٧١ ص ٧٣٥ .
وقد الغيت الرسوم المفروضة على الدهان المستورد والنسج الصوفية المستوردة عام ١٩٧٦ ، انظر :
الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦٢٩ ، ١/٦/١٩٧٦ ص ١٣٢٠ .

٢ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦٢٣ ، ١٠/٥/١٩٧٦ ، ص ١٠٥٧ .

٣ — الاردن ، وزارة المالية ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٧٠٦ ، ١٩/٦/١٩٧٧ ، ص ١٤٥٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لا يمثل اية التزامات مادية (١) . كما ان ازدياد تدفق تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج فيما بعد قد ساعد على استمرار هذا الاتجاه .

ثانيا : نمط الحماية

يلاحظان السياسة التجارية التي طبقت في الاردن منذ نشوئه حتى الان لها بعض الملامح المشتركة ، الا انه كان يظهر من حين لاخر تغيير بارز في اهداف وادوات هذه السياسة . ويمكننا دارسة نمط الحماية الذى اتبع في الاردن من خلال التعرف على نمط التجارة الخارجية وتطور المراحل فيها . وذلك بتقسيم الفترة قيد الدراسة الى مراحل اعتمادا على هذه التغييرات .

المرحلة الاولى (١٩٥٠ — ١٩٦١)

تميزت هذه المرحلة بتركيزها على استخدام مجموعة من القيود الكمية تمثلت في نظام الحصص الذى تم العمل بموجبه لغاية عام ١٩٥٦ ، وفي نظام تراخيص الاستيراد الذى وصل احيانا حد حظر الاستيراد لمجموعة قليلة من السلع (٢) . كما تمثلت في الرقابة على الصرف الاجنبي ، حيث تقررت برامج للعملة بعضها بخصوص البضائع المستوردة من منشأ دول الجامعة العربية ، والبعض الاخر بخصوص البضائع المستوردة من الدول الاجنبية .

والواقع ان فرض هذه القيود كان يتعلق على الغالب بارصدة المملكة من العملة الاجنبية وبوضع ميزان المدفوعات ، وما تحقق من حماية بسيطة للغاية في هذه الفترة نتيجة لتطبيق هذه القيود الادارية ، انما تم بصورة غير مباشرة ، لا سيما وان الصناعة كانت في بداية نشوئها ولم تكن لتسد حاجة السوق المحلية بعد بجزء ملموس .

اما فيما يتعلق بالقيود السعرية فقد طبق سعران للصرف احدهما خر خاص بالمستوردات من دول الجامعة العربية والمستوردات غير المهمة ، والاخر سعر

١ — بسام الساكت ، التزامات الاقتصاد الاردني الخارجية : نحوها وطاقة الاردن على مواجهة عبئها . الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، (عمان ١٩٧٧) ، ص ٣٠ .

٢ — بعض هذه السلع كمالي ، كالحرير الطبيعي والروائح العطرية والتحف والهدايا ، وبعضها غير مرغوب فيه اجتماعيا كالكحول والمرق والسجاير ، وبعضها لغايات تنظيم الصناعة مثل الالات المستوردة لانشاء مصانع جديدة اذ يتطلب استيرادها توصية مسبقة من وزارة الاقتصاد ، والبعض نتيجة لمنحه الامتياز الحكومي كشركة الاسمنت ، والبعض الاخر بهدف تقديم الحماية مثل بعض الالبسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رسمي للمستوردات من بقية الدول وللسلع الضرورية، كما استخدمت التعرفة الجمركية. وقد طغى هدف تحقيق الايرادات على أي اعتبار وبالذات في الفترة قبل عام ١٩٥٥. ومع ان اعلى الرسوم قد فرضت على السلع الاستهلاكية وبالذات الكمالية، الا انها لم تكن رسوما مرتفعة ولم تكن تمييزية بدرجة واضحة فلم تؤد الى حفز المستثمرين الا لانتاج عدد محدود للغاية من البدائل لهذه المستوردات خصوصا وان الطلب المحلي في تلك الفترة كان غير كاف على مثل هذه المنتجات وذلك في ظل مستوى الدخل المتدني انذاك. والاهم من ذلك ان ظروف عدم الاستقرار التي سادت في بداية هذه المرحلة وعدم توفر متطلبات الانتاج بالدرجة الكافية لم تشجع نحو الصناعة في الاردن. وفي النصف الثاني من هذا العقد بدأ استخدام الحماية الجمركية في صورة رفع الرسوم الجمركية (وان كان هذا الرفع بسيطا جدا) على عدد ضئيل من السلع المستوردة التي لها بديل محلي وكان يصاحب ذلك احيانا اعفاء او تخفيض الرسوم المفروضة على المواد الاولية والعدد والالات اللازمة لهذه الصناعات بحيث تصبح الحماية المقدمة حماية فعلية وليس اسمية فقط.

وقد كانت القرارات المتخذه بهذا الشأن قرارات منفصلة تخص صناعات معينة، ولم يكن لها صفة الشمول. وعلى العموم كانت معظم الصناعات آنذاك في بداية مراحل تطورها. وقد استفاد من هذه الحماية بعض الصناعات فقط وبصورة محدودة. وهذه الصناعات هي بعض فروع الصناعات الغذائية وصناعة الالبسة والصناعات المعدنية والكيماوية (١). الا ان الاسلوب الغالب لتشجيع الصناعة كان عن طريق مشاركة الحكومة للقطاع الخاص في انشاء عدد من الشركات الحيوية، وعن طريق منح

---

١ — لقد زيدت الرسوم الجمركية في ذلك الحين على منتجات هذه الصناعات من معدلات تتراوح بين (١٠—٢٥٪) الى معدلات اعلى تتروح بين (٢٥—٣٥٪) ووصلت الى ٤٣٪ عام ١٩٥٨ على الالبسة وذلك بعد استبدالها بحظر الاستيراد الذي كان مفروضا عليها منذ عام ١٩٥٥. وهذه السلع هي: رب البندورة، الفواكه المحفوظة، المعكرونة، المصنوعات السكرية، المسامير، الاواني المنزلية من الالمنيوم، الصابون العادي وصابون الزينه والحلاقة، محضرات الغسيل المسحوقة، انابيب النعون، المناخل والفرابيل والقبانات والاثاث.

كما قدمت اعفاءات للمواد الاولية الداخلة في هذه الصناعات وكذلك لتلك اللازمة لصناعات اخرى مثل: الرخام والمرمر، الثقاب، البلاستيك، النسيج الطباعة والرفاصات المعدنية، اللبف المعدني.

المصدر: المصدر لهذا الجزء، ولكل البيانات المتعلقة بالتعرفة الجمركية الواردة في الاجزاء القادمة هو: المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة المالية الجريدة الرسمية، نشرات مختلفة خلال الفترة ١٩٥٠—١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الامتياز لبعض الشركات الكبيرة، وكذلك بموجب قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لسنة ١٩٥٥ المتمثل في مجموعة من الاعفاءات الجمركية والضريبية التي شملت بعض المنشآت فقط، مانحة اياها درجات مختلفة من التسهيلات.

المرحلة الثانية (١٩٦١—١٩٧١)

ظهر في هذه المرحلة هدف حماية المنتجات الصناعية الوطنية بصورة اوضح [1]. خاصة وان الاردن قد اخذ بأسلوب التنمية المخططة عن طريق اعداد برنامج السنوات الخمس ١٩٦٢—١٩٦٧. وقد استبدل فيما بعد ببرنامج السنوات السبع ١٩٦٤—١٩٧٠، والذي اشتمل على برامج ومشاريع انمائية احلالية عديدة. كما ان عددا من الصناعات الكبيرة نسبيا التي أنشئت في اواخر الخمسينات مثل شركات تصفاة البترول والدباغة والبطاريات السائلة، بدأت تطرح انتاجها في الاسواق المحلية في بداية الستينات، بالاضافة الى انشاء الكثير من الشركات الاخرى التي تحتاج الى الدعم والتشجيع، مثل شركات الانماء الصناعي والصناعات الصوفية والاجواخ الاردنية والبطاريات الجافة.

وتقلص في هذه المرحلة حجم ونوعية القيود الكمية المستخدمة. وانحصرت في تراخيص الاستيراد وتراخيص العملة. ويشير التطبيق العملي الى منحهما للغالبية العظمى من المستوردات بصورة حرة كبيرة دون اية قيود، وذلك في ظل سعر موحد للصرف. واما ما استخدم منها لتقييد بعض المستوردات فكان بهدف حماية المنتجات المحلية. ويمكن ان يعزى ذلك الى ان المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات قد خفت حدتها بدرجة كبيرة، بل لقد تحقق فائض في معظم السنوات خلال هذه المرحلة. ومن جهة ثانية فان وضع الصناعة لا يتطلب استخدام الكثير من القيود بسبب ضيق القاعدة الانتاجية في الاردن حتى ذلك الوقت.

وفيما يختص بالقيود السعرية، فكانت محصورة في الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى المتصلة بها، وقد استمر دورها الاساسي في دعم الايرادات المحلية،

---

١ — من متطلبات تحقيق الاهداف الصناعية لبرنامج السنوات السبع، تعديل القوانين المتعلقة بالرسوم الجمركية والضرائب بحيث تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة المالية/الجمارك باعداد الدراسات لحماية المنتجات المحلية عن طريق التعرفة الجمركية وغيرها من الوسائل.
انظر:
المملكة الاردنية الهاشمية، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤—١٩٧٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٢.
والواقع ان تقديم الحماية بصورة مقصودة يختلف عن تلك المتحققة عرضيا. اذ قد تفيد الحماية المعرضة بعض الصناعات (كالصناعات الاستهلاكية) على حساب صناعات اخرى بالرغم من توفر امكانات انتاجها احيانا (كالصناعات الوسيطة).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الا ان دورها الحمائي قد بدأ بالتبلور لا سيما في النصف الاول من عقد الستينات ويتضح هذا منذ عام ١٩٦١ عندما رفعت الرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع بدرجة كبيرة ولاول مرة (١) فوصلت ٧٠٪ على الزيوت النباتية، ٦٠٪ على البطاريات السائلة وبمستويات شبيهة على مجموعة اخرى من السلع.

ويمكن تلخيص اوضاع الصناعة في هذه المرحلة بتقسيمها الى ثلاث مجموعات: المجموعة الاولى، منحت حماية اغلاقية بموجب عقود الامتياز المعقودة مع الحكومة، اما المجموعة الثانية، فمنحت حماية اغلاقية أو شبه اغلاقية عن طريق القيود الكمية، في حين تمتعت المجموعة الثالثة وهي الاكثر تنوعا بحماية جمركية (٢).

ونفصل ما سبق كالتالي:

١ — الصناعات التي منحت حماية اغلاقية وتسهيلات بموجب عقود الامتياز المعقودة مع الحكومة وهي الشركات المنتجة لدباغة الجلود والزيوت النباتية والاسمنت وتكرير البترول. ومنح الامتياز لمدة ٤٠ سنة لشركة الدباغة والجلود، ولمدة ٥٠ سنة لكل من الشركات الاخرى، وذلك بشرط ان يكفي انتاج هذه الشركات حاجة السوق المحلية وان تخضع منتجاتها للتسعير الحكومي.

٢ — الصناعات التي تتمتع بحماية اغلاقية او شبه اغلاقية بالاضافة الى مجموعة من التسهيلات والاعفاءات الممنوحة لها بموجب قرارات وزارية.

وقد منحت هذه الحماية بموجب قرارات ادارية تتعلق بعدم منح تراخيص الاستيراد — وبالتالي تراخيص العملة — لعدد من السلع المنافسة للمنتجات المحلية بعد أن اثبتت الاخيرة امكانية سد حاجة السوق المحلية كليا او جزئيا. والاجراءات الادارية المتخذه في هذا الصدد هي:

---

١ — أعلى الرسوم قبل هذه الفترة كانت تلك المفروضة على السيارات والتي وصلت ٥٥٪. وأما الرسوم المفروضة على السلع المستوردة بهدف تقديم الحماية للمنتجات المحلية فكانت منخفضة ولم تزد عن ٤٣٪ على بعض الالبسة.

٢ — جريدة الدستور، "السياسة الصناعية والتجارية الجديدة" مقابلة مع الدكتور هاشم الدباس، وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ولجنة من وزارته، نشرت في الصفحة الاقتصادية بتاريخ ١٩٧١/٦/٥، ص ٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ — استمرار حظر استيراد مجموعة من السلع سبق ان منع استيرادها تماما منذ عام ١٩٥٥ او منذ عام ١٩٦٦ الا ان استيرادها اصبح مشروطا بتوصية الجهات المختصة عام ١٩٦٨ (١). وهذه السلع هي : الكحول العرق ، غاز الكربونيك ، الكازوز ، السجائر ، المعكرونة .

ب — حظر استيراد مجموعة جديدة من السلع وتشمل :

اولا : السلع التي لم تتعرض مسبقا لتغيرات في التعرفة الجمركية اي لم تمنح حماية جمركية مسبقة وكان حظر استيرادها تاما عام ١٩٦٦ ثم اصبح مشروطا عام ١٩٦٨ . ويختص ذلك بسلعة السوبرفوسفات (٢) والاقمشة الخاصة باللباس الرسمي لطالبات المدارس والالبسة العسكرية والورق والكرتون والاسفنج .

ثانيا : السلع التي منحت حماية جمركية في السابق وكان استيرادها محظورا تماما عام ١٩٦٦ ثم اصبح حظر استيرادها مشروطا عام ١٩٦٨ وهذه السلع هي : السمن النباتي ، المرجرين ، محضرات التنظيف الكيماوية ، رب البندورة ، البطاريات السائلة . والبعض الاخر كان حظره مشروطا منذ عام ١٩٦٦ واستمر كذلك عام ١٩٦٨ ، وهذه السلع هي : انابيب التمديد الكهربائي ، الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية ، صابون التواليت . وهناك مجموعة ثالثة بدأ حظر استيرادها عام ١٩٦٨ بصورة مشروطة وتشمل معجون الاسنان ، معجون العلاقة وورق التواليت والقطوط الصحية والورقية والشماغات والبطاريات ونسج الصوف والدهانات .

وعلى العموم ، تأثر استيراد السلع التي تخضع لحماية شبه اغلاقية بوضع الصناعة والسوق المحلية واحيانا بضغوط اصحاب المصانع . فكان الاستيراد يمنع تماما في بعض الحالات ، ويسمح به في حالات اخرى بدرجات متفاوتة وذلك اعتمادا على تفسير الاحوال السابقة .

٣ — الصناعات التي تتمتع بحماية جمركية متفاوته المقدار :

فقد صدرت في هذه المرحلة (عام ١٩٦٢) تعرفة جديدة ، كانت الغاية الاساسية منها زيادة الايرادات المحلية من الرسوم الجمركية مع مراعاة بعض الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية . وتحقيقا لذلك فرضت اعلى الرسوم على السلع الكمالية وغير الضرورية (وتم ذلك بصورة اكثر تمييزا ووضوحا من التعرفات السابقة) ، كما فرضت اقلها (وقد تصل حد الاعفاء) على السلع الضرورية مثل السلع الغذائية

---

١ — عدا السجاير والمعكرونة اذ بقي الحظر عليهما كاملا دون شرط .

٢ — الغي حظر استيراد السوبرفوسفات عام ١٩٦٨ ، فهو من السلع المعفاة من الرسوم الجمركية تشجيعا للزراعة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعض المعدد والالات، وادى ذلك الى بسط مظلة الحماية على مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية مما حفز رجال الاعمال الذين تهيأت لهم سبل الانتاج اللازمة لانتاج بدائل لهذه السلع. وغالبا ما كان يتبع انشاء مثل هذه الصناعات الطلب من الحكومة، واحيانا الضغط عليها، لتقديم المزيد من الحماية. وكانت استجابة المسؤولين مبينة في بعض الحالات القليلة على اسس موضوعية. اما في معظم الحالات فكان منح هذه الحماية يتم بصورة عشوائية تخضع للمزاجية ولتأثير اصحاب المصالح. وعلى ذلك كانت التعديلات على الرسوم الجمركية تصدر من حين لاخر، وكثرت بالذات في العامين ١٩٦٣، ١٩٦٤. وقد تعرضت بعض السلع مثل البسكويت والمصنوعات السكرية والشوكلاته والخمور والاحذية الى تعديلات مستمرة خلال هذه الفترة.

وقد وصلت الرسوم الجمركية المفروضة على بعض المستوردات المنافسة الى درجة عالية نسبيا [1]. وخوصا على بعض صناعات الغذاء والكساء. حيث وصلت ٨٠٪ على البسكويت السادة، ١٠٠٪ على الاحذية، ٦٥٪ على بعض المنسوجات، ٧٠٪ على الاثاث، ٧٥٪ على بعض الصناعات الكيماوية، ٥٥٪ على بعض اصناف الورق. وأما الصناعات المعدنية الاساسية والصناعات المعدنية غير الفلزيه وصناعة الالات والادوات فكانت الحماية المقدمة لها بدرجة اقل.

ولم تكن الحماية الاجراء التشجيعي الوحيد في هذه المرحلة. فقد استمرت الحكومة في مشاركتها للشركات القائمة والمستجده، وأوجدت بنك الانماء الصناعي لتقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل، وسنت قوانين تشجيع الاستثمار.

---

١ — يمكن اعتبار الحماية المقدمة للمنتجات الصناعية في تلك الفترة — لا سيما حتى عام ١٩٦٧ قبل زيادة رسوم الانتاج المحلي — عن طريق رفع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية، ذات مضمون فعّال، ذلك ان التعرفة السائدة آنذاك كانت تعرفة عام ١٩٦٣ وكانت التعديلات التي تجرى عليها بغرض الحماية تتم عن طريق رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة المنافسة وكانت تتعرض احيانا الى مدخلات هذه الصناعات بالتخفيض او الاعفاء، او على الاقل تبقيها على حالها عدا بعض الاصناف القليلة جدا مثل الاخشاب والمنسوجات التي رفعت الرسوم الجمركية عليها عام ١٩٦٥ بنسب تجاوزت ٥٠٪ على الاولى، ٧٪ على الثانية مخفضة بالتالي من الحماية الفعلية الممنوحة لصناعة الاثاث والالبسة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومما يجدر ذكره، ان الادوات التجارية السابقة سواء ما استخدم منهـــا بغرض تقديم الحماية، او ادى الى تحقيق ذلك بصورة غير مباشرة، انما كان متعلقا بالتصنيع الاحلالي للمستوردات. اما الصادرات فلم تتخذ اجراءات قوية بشأنهـا واقتصر الامر على بعض القرارات مثل وضع الادخال المؤقت.

وما نود قوله اخيرا بالنسبة لهذه المرحلة ان الحماية الممنوحة لمعظـم الصناعات لم تكن مبنية على اسس مدروسة او مستندة الى خطة واضحة. وقد اقـر المسؤولون (١) بعدم وجود دراسات تبرر القرارات التي كانت تتخذ من قبـل وزراء الاقتصاد وبموجب صلاحياتهم ونتيجة لقناعاتهم الشخصية او محاباة لـذوي النفوذ وخضوعا لضغوط اصحاب المصالح.

لهذا كانت ردود الفعل السريعة مظهرا مميز الكثير من القرارات في هذه الفترة وهذا يعود اما استجابة لضغوط اصحاب المصالح (٢)، او يرجع الى عـدم وجود دراسة شاملة للقرارات قبل اتخاذها (٣)، وعدم الاحاطة بمختلف جوانـب القرار المتخذ (٤). وفعلا كيف نفسر اتخاذ قرار ثم الغاءه ولما يمضي عليه شهور

---

١ — الدستور، " السياسة الصناعية والتجارية الجديدة، " مرجع سبق ذكره.

٢ — كرفع الرسوم الجمركية المفروضة على المدخرات (الجماعات) الكهربائيـة من ٨٪ الى ٣٥٪ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦١، ثم رفعها ثانية الى ٦٠٪ في ١٠/١٠/١٩٦١. وقل مثل ذلك عن البسكويت السادة غير المحشي اذ رفعت الرسوم الجمركية المفروضة عليه من ٣٥٪ عام ١٩٦٢ الى ٤٥٪ عام ١٩٦٣ والى ٤٨٪ عام ١٩٦٤ ثم الى ٦٠٪ وبعدها ٨٠٪ في نفـس السنة.

٣ — مثال ذلك قرار اضافة ٣٪ على نسبة رسم كل بند من بنود التعرفة الجمركية على البضائع التي تخضع للرسم الجمركي وذلك في ١١/٩/١٩٦٤، ثم تذكر المسؤولون بعد حوالي شهرين ان هذا لا ينطبق على السلع التي تخضـع للرسوم النوعية فصدر قرار خاص بفرض زيادة مقاربة على السلع التي تخضـع للرسوم النوعية وذلك بتاريخ ١/٨/١٩٦٤.

٤ — من الامثلة على ذلك القرار الصادر حول الاثاث بتاريخ ١٠/٤/١٩٦١ القاضي برفع الرسوم على كافة الاصناف بصورة موحدة، وذلك من (١١٪، ٣٥٪) الى ٥٠٪. الا انه في ١٠/٦/١٩٦١ تقرر اعادة الرسم علـى بند (مقاعد الكراسي المصنوعة من خشب متعاكس) الى ١١٪ ثانية، وربما يعود ذلك الى ان بعضها يكون عند الاستيراد غير تام الصنع فيعامل معاملة تفضيلية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قليلة ؟ (١) وكيف نعلل تغيير الرسوم الجمركية على سلعة واحده (الورنيش) اربع مرات في سنة واحدة ؟ (٢) كيف يمكن للمستثمر ان يخطط للمستقبل في ظل هذه الفوضى ؟ انه لا شك سيحاول الحصول على الارباح المستعجلة بأى وسيلة حتى يسترد رأس ماله قبل ان يفاجأ بقرار جديد يلغي ما سبق.

ليس هذا فحسب، بل ان المخططين لم يكن لديهم تصور مبني على دراسات صحيحة حول التصنيع الاحلالي ذاته. فمثلا اقترح في برنامج السنوات السبع (٣) — دون اجراء دراسة جادة للجدوى الاقتصادية — انشاء صناعات لانتاج قطع السيارات وتجميع السيارات والنقل والباصات وقضبان سكك الحديد وقطع الكهرباء!

وهكذا ادى هذا التخبط في فرض وتنفيذ القيود الكمية والسعرية وسوء اسس الترخيص الصناعي وعدم اتباع سياسة تصديرية قوية الى احتكار السوق المحلية لبعض البضائع وحجب المنافسة البناءه والى تحقيق ارباح فائضة لبعض المنشآت واستغلال المستهلك بتقديم سلع لا تتمتع بالجودة والسعر المناسبين (عدا بعض السلع الممنوحة امتيازا حكوميا، اذ كانت تخضع للتسعير الحكومي).

المرحلة الثالثة (١٩٧١ — وما بعدها)

ان افتقار الصناعة الى سياسة واضحة محددة المراحل ومتكاملة الاجزاء، لم يمنع المسؤلين من اتخاذ مجموعة من الاجراءات المناسبة في محاولة للتغلب على السلبيات التي نجمت عن السياسة الصناعية السابقة. فصدرت عام ١٩٧١ جملة

١ — مثال ذلك الاحذية. اذ صدر قرار بحظر استيرادها في ١٩٦٣/٢/٢١ ثم رفعت الرسوم الجمركية على كافة اصنافها الى ١٠٠٪ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨، وبعدها في ١٩٦٣/٥/١٦ الغي قرار حظر الاستيراد.

٢ — تعرضت سلعة الورنيش في ١٩٦٤/١/٤ الى رفع الرسوم الجمركية المفروضة عليها من ١١٪ الى ٣٠٪، وفي ١٩٦٤/٥/١٤ رفعت الرسوم الى ٤٥٪، وفي ١٩٦٤/٦/١١ اصبحت ٤٨٪، وفي ١٩٦٤/١١/٢٤ جزئ هذا البند الى جزئين احدهما يدفع ٣٠٪ والثاني ٦٥٪.

٣ — المملكة الاردنية الهاشمية، مجلس الاعمار الاردني، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من القرارات على شكل انظمة تتعلق بتعديل نظام رسوم الانتاج المحلي ونظام الاستيراد والتعرفة الجمركية، وذلك بازالة الحماية الاغلاقية واستبدالها باخرى جمركية (١). كما تتعلق بتغيير اسس الترخيص الصناعي التي كانت لا تسمح بازدواجية الصناعة. وقد استهدفت تلك الاجراءات تحقيق مصلحة خزينة الدولة والمستهلك والصناعة (٢).

وشمل التعديل المتعلق برفع حظر الاستيراد عن غير شركات الامتياز والذي استعيض عنه برسوم جمركية عالية نسبيا تراوحت بين ٣٠ الى ٩٠ بالمائة قد شمل مجموعة كبيرة من السلع هي: الشعر الصوفية، البطاريات السائلة، الشماغات القطنية الفواسل العضوية ومحضرات الغسيل، البطاريات الجافة، الورق الصحي، الفسوط الصحية، البطانيات والاحرمة، السيلولوز المجدد، مصنوعات اللدائن، المكرونة والشعيرية وكذلك القضبان والعيدان من حديد وصلب.

اما المنتجات التالية فبقي استيرادها محظورا الا بتوصية مسبقة من وزير الصناعة (عدا السجائر التي استمرت محظورة كليا): الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية والنباتية، السمن النباتي والحيواني، الاسمنت الذي ينتج مثلة محليا، البترول ومشتقاته الذي ينتج مثلة محليا، الجلود، الكحول والعرق، غاز الكربونيك، الكرتون والورق، القماش الخاص باللباس الرسمي لطالبات المدارس، الالبسة العسكرية، رب البندورة، ويلاحظ ان معظم هذه الاصناف تخضع لظروف خاصة. فمثلا الزيوت النباتية والاسمنت والجلود والبترول خاضعة لشرط الامتياز الحكومي والكحول والعرق غير مرغوب فيها اجتماعيا، اما رب البندورة فتحظر الا بصبوات خاصة لا ينتج مثلها محليا وذلك لبعض الجهات، تشجيعا للزراعة المحلية.

الا ان التعديلات السابقة لم تكن كافية. صحيح ان محاذير الحماية الجمركية اقل من مساوئ القيود الكمية ولكن الحماية الجمركية العالية على مجموعة من المنتجات المحلية كان لها اثار سيئة (٣). لقد شعر المسؤولون بأن المصانع اخذت تركن الى هذه الحماية وتعتمد عليها بدلا من الاعتماد على نفسها في تطوير انتاجها وتحسين نوعيته وتخفيض سعره، كما انها قتلت روح المنافسة

---

١ — المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٩٨، ١٦/٥/١٩٧١ ص ص ٣١ — ٧٣٤.

٢ — انظر بشأن ذلك المقابلة مع الدكتور هاشم الدباس المنشورة في جريدة الدستور، المشار اليها سابقا.

٣ — انظر بيان السيد سالم مساعدة وزير المالية/الجمارك المنشور في: جريدة الدستور، ١٢ تموز، ١٩٧٦، ص ١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والابداع، وقد انعكست هذه المردودات السيئة على الصناعة والمستهلك وكذلك على التصدير.

ان عدم كفاية التعديلات السابقة وتطور الاحوال الاقتصادية، استدعت اجراء تغيير آخر في السياسة الصناعية والتجارية يدعم التعديل السابق وذلك بتخفيض الحماية وتوحيدها (١). وقد اتخذ هذا القرار بعد دراسة مفصلة من لجنة خاصة من المختصين في وزارة المالية / الجمارك بالتعاون مع مختصين من وزارة الصناعة والتجارة، لبنود التعرفة الجمركية وتقييم انتاج المصانع الاردنية التي مضى على تأسيسها عدة سنوات في ظل حماية جمركية عالية، اذ تم في ١٠ تموز ١٩٧٦ [٢] تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على مجموعة من السلع المستوردة الى اكثر من النصف، بحيث اصبحت المستوردات المنافسة تخضع لقاعدة عامة تطبق معادلة واحدة لحماية كافة الصناعات الاردنية تتكون من ٣٥ ٪ [٣] (نسبة الرسم الجمركي) يضاف اليها ١٥ ٪ (الرسوم والضرائب الاخرى) فيبلغ الحد الاقصى لكافة الرسوم ٥٠ ٪. ومن هذه السلع : المصنوعات السكرية والحلويات والشوكلاتة والبسكويت والدهانات وصابون التواليت والورق الصحي والمحارم الورقية والانسجة الصوفية والالبسة الممزوجة بالصوف والالبسة الداخلية والخارجية والشمافات والاحذية والخزائن الحديدية والبطاريات السائلة والبطاريات الجافة.

ان ترشيد استخدام التعرفة الجمركية عن طريق تغيير هيكلها، قد دعمه الغاء شبه نهائي للقيود الكمية وذلك عندما تم ازالة حظر الاستيراد كليا (عدا السجائر) عن مجموعة السلع التي كانت تتطلب موافقة مسبقة من وزير الاقتصاد وذلك في ١/٩/١٩٧٦ [٤] الا ان المواد الغذائية والتموينية ومنها سلع صناعية لها بدائل محلية — حظر استيرادها الا بتوصية من وزارة التموين.

---

١ — في الواقع كانت هناك غايات اخرى لهذا التعديل اوضحها المسؤولون الا انها كانت اقل اهمية من التعديلات الخاصة بالصناعة، وتتعلق بتشجيع البناء، وتخفيض الرسوم على بعض المواد التموينية، وتوحيد الرسوم على البنود المتشابهة وذلك كهدف تنظيمي.

٢ — المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٣٩ ١٠/٧/١٩٧٦، ص ص ١٦٩٥—١٧٠٦.

٣ — عدا الاثاث الذي خفض الرسم الجمركي عليه الى ٢٦ ٪ وقد برر المسؤولون ذلك لحاجة البلاد الماسة اليه مع عدم كفاية الانتاج المحلي.

٤ — انظر نظام الاستيراد رقم ٧٨ لعام ١٩٧٦ المنشور في الجريدة الرسمية، العدد ٢٦٥٢، الصادر بتاريخ ١/٩/١٩٧٦، في الصفحة ٢١٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد استمر استخدام التعرفة الجمركية كأداة رئيسية ـ تكاد تكون الوحيدة ـ للحماية (١) . وذلك بنفس المعدل المخفض(٢) على المنتجات الصناعية المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية. وينطبق نفس المعدل على الصناعات المقامة حديثا انسجاما مع المبدأ العام الموحد للتعرفة ، مثل صناعة النسيج القطنية التي أنشأت عام ١٩٧٧ ، اذ استمرت المنسوجات القطنية المستوردة تدفع رسما جمركيا قدره ٣٥٪ وكذلك الامر بالنسبة لصناعة الاجهزة الصحية الثابتة وغيرها .

وعلى العموم فان الاجراءات المتخذه في هذه المرحلة كانت تتجه تدريجيا

---

١ ـ قررت تعليمات الاستيراد رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ (تعليمات داخلية) عدم السماح باستيراد المواسير المصنوعة من الحديد والصلب من قياس اقل من (٣) انش الا بعد شراء المستورد الاردني كمية من الانتاج المحلي تعادل ٣٣٪ من القيمة المطلوب استيرادها . وفي ١٩٧٨/٨/١ ، وحماية للانتاج المحلي ايضا ، فان كان على كل مستورد ان يقوم بشراء ما يعادل نصف قيمة الرخصة المطلوبة من الانتاج المحلي من الكرتون المضلع وصناديق الكرتون وفي ١٩٧٩/٧/١٢ تقرر ان تشترى ثلث القيمة المطلوبة من الانتاج المحلي .
المصدر : وزارة التجارة والصناعة.

٢ ـ ترتفع الرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع غير المنافسة للانتاج المحلي من السلع الكمالية الى نسب اعلى من ٣٥٪ ، وذلك على بعض السلع المنتقاه مثل بعض انواع السيارات اذ تصل النسبة الى ١٦٠٪ ، وعلى محضرات التجميل العطور والمساحيق ٦٠٪ ، والادوات الكهربائية الاستهلاكية كالغسالات والثلاجات والمكاوي ٤٠٪ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نحو مزيد من ترشيد الادوات المتبعة، مع مزيد من التحرر في المجال النقدي والمتعلق بكافة المعاملات ومنها في مجال المستوردات. وهذا ينسجم مع عدد من الاهداف منها تشجيع التصنيع التصديري بالاضافة الى التصنيع الاحلالي. هذا الاتجاه الذي بدأ منذ اوائل السبعينات وظهر في الخطة الثلاثية التي اوضحت ان اعتماد الصناعة السابقة على السوق المحلية فقط لا يكفي (١)، وتبلور اكثر في الخطة الخمسية، فقد استهدفت توسيع القاعدة الصناعية وتشجيع الصناعات التصديرية بشكل خاص(٢).

ان ازالة القيود او تخفيضها بدرجة كبيرة يعرض المنتجات المحلية للمنافسة الخارجية فيزيد من كفاءتها وقدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية، كما ان السياسة النقدية الرامية الى تحرير القيود الكمية على العملة الاجنبية في السنوات الاخيرة ذات اثر في تشجيع التصدير.

ولكن الاجراءات السابقة والتي تقلل من التحيز ضد الصادرات قد تتطلب بالاضافة الى ذلك ان يتم تخفيض للعملة بهذا الشأن. ذلك بأن هناك اعتقادا بأن قيمة الدينار الاردني الخارجية مغالى فيها منذ منتصف الستينات وذلك على الارجح بسبب التدفقات الكبيرة من العون الخارجي وتحويلات الاردنيين. ومع ان الابقاء على هذا الوضع قد يساعد في اخماد الضغوط التضخمية، ويحافظ على استقرار العملة، الا انه يثبط الصادرات (٣).

كان ذلك نمط الحماية الذي اتبع في الاردن. وفي محاولة للتعرف على الانماط المستخدمة في الدول النامية ومقارنتها بالوضع في الاردن يمكن الرجوع الى نموذج (بجواتي — كروجر) Bhagwati-Krueger في التجارة الخارجية السالف ذكره (٤). فنلاحظ ان سياسة التجارة الخارجية في الاردن خلال المرحلة

---

١ — الاردن، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣— ١٩٧٥ مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

٢ — الاردن، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦—١٩٨٠ مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

٣ — Michael P. Mazur, po.cit.,p.138.

٤ — لقد شرح هذا النموذج ببعض التفصيل في الفصل الاول، انظر ما تقدم ص ص ٢٠، ٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاولى تتشابه مع المرحلة الاولى للنموذج . اذ تم التركيز على استخدام القيود الكمية ، من حصص وتراخيص استيراد ورقابة كمية على الصرف ، وكذلك رقابة سعرية تمثلت في سعرين للصرف . وكان الغرض من ذلك تحسين وضع ميزان المدفوعات ، وما تحقق من حماية بسيطة للغاية انما تم بصورة غير مباشرة .

المرحلة الثانية في الاردن فيها بعض التشابه مع المرحلة الثانية في النموذج وذلك من حيث ان الادوات التجارية المطبقة فيه شجعت التصنيع المتجه نحو الداخل بصورة واضحة مع وجود تحيز عام ضد الصادرات . وقد استخدمت القيود الكمية المدعمه بالاجراءات السعرية لتشجيع التصنيع الاحلالي . وكانت الاجراءات السعرية متمثلة في التعرفة الجمركية في ظل سعر صرف موحد . اما في بعض الدول النامية الاخرى فاستخدمت اجراءات سعرية لتشجيع الصادرات ايضا .

وتختلف تجربة الاردن في هذه المرحلة عن النموذج في عدم استمرار استخدام القيود الكمية بنفس الصورة التي كانت عليها في المرحلة الاولى . اذ تقلص حجم ونوع هذه القيود بدرجة كبيرة كما قلت الرقابة على الصرف بصورة واضحة ، وأصبح الاطار العام للسياسة التجارية متحرر نوعا ما . ومن جهة ثانية انحصر دور القيود السابقة تقريبا في تقديم الحماية للمنتجات المحلية بسبب التحسن العام الذي طرأ على وضع ميزان المدفوعات الاردني ، عكس الحال في كثير من الدول النامية الاخرى .

اما المرحلة الثالثة فتتطابق جزئيا مع النموذج . اذ تم ترشيد للادوات والحوافز المستخدمه وذلك عن طريق العدول عن الحماية الاغلاقية وشبه الاغلاقية الممنوحة لمجموعة من المنتجات الى الحماية السعرية في بداية عقد السبعينات ، ثم تقليل مستوى الحماية الجمركية وتوحيدها في منتصف العقد ، وتبع ذلك مزيد من تحرير القيود على العملة الاجنبية . وقد ادى ما سبق الى تحرير اكبر للمستوردات كما ان التحيز ضد الصادرات قد بدأ يقل ، اذ اتخذت اجراءات اوسع لتشجيعها ، ولكن هذه الاجراءات لم توضع ضمن اطار محدد لسياسة واضحة بهذا الخصوص ، كما انه لم يتم تخفيض للعملة بهذا الشأن .

وحيث ان المرحلة الرابعة في النموذج هي بلوغ الذروة الناجحة للمرحلة الثالثة التي تركز بصورة كبيرة على تحرير المستوردات وتخفيض العملة وزيادة الايرادات المتحققه من مشاريع تشجيع التصدير ، فان الاردن لم يصل الى هذه المرحلة ، وان كان يحاول ذلك منذ سنوات الخطة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ . كما انه لم يصل بالطبع الى المرحلة الخامسة التي تتميز بحدوث تغيير كبير في الحساب الجاري ، ويتم احراز التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق السياسة المالية والنقدية بدلا من الاعتماد على ميكانيكية سعر الصرف .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير بالذكر ان التطور في هذه المراحل في الاردن لم يتم بنـاء على مخطط مرحلي واضح المعالم بهذا الخصوص، وانما تم لتصحيح او تغيير الاوضاع بعد ظهور النتائج السيئة للمراحل السابقة او نتيجة لتطور الظروف الجديدة والتـي تستدعي التغيير في كل مرحلة.

ثالثا : هيكل الحماية :

يمكن الاستعانة في تحليل الحماية الاسمية والفعلية في الاردن بدراستين تمتا بهذا الصدد. الاولى للدكتور علاوين عن عام ١٩٧٤ (١)، والثانية لدار الهندسة الاستشارية عام ١٩٧٩ (٢)، وتعتمد الدراستان في حسابهما لمعدل الحماية علـى التعرفة الجمركية والرسوم المتصلة بها. وهي اهم أدوات الحماية في الاردن (بـل كانت الاداة الوحيدة عام ١٩٧٩). وقد ادخل الدكتور علاوين في حسابه ايضـا رسوم الانتاج المحلي (للسلع التي تخضع لها)، اما العوامل الاخرى التي يمكن ان تؤثر على معدل الحماية فلم تؤخذ في الاعتبار (٣)، مثل القيود الكمية (٤)، ودرجـة الفعالية في قيمة العملة (٥). ويعود ذلك الى ان البيانات المتعلقة بتلك الامـور لم تكن متوفرة بالصورة اللازمة للتحليل، وأدى عدم توفرها في الوقت الحالي ايضا الـى عدم استخدامها لتطوير هذه المقاييس.

وسنعرض في الجدول التالي معدلات الحماية الاسمية والفعلية وذلك كما هي في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٩.

---

١ — Abdulhadi A.Alawin, "The Structure and Performance of Manufactuing Industry in Jordan,"Unpublished Ph.D thesis, keele University,1978),Chapter 8,p.347.

٢ — Dar Al-Handasah Consultants for National Planning Council,"Tariff and Non-Tariff Protection", Task 1.18, (Unpublished Final Draft Report, June 1981),p.65.

٣ — انظر : Shu-Chin Yang, op.cit., p.144; Bela Balassa and Associates,op.cit.,pp 315-340.

٤ — لقد كان هناك حظر شامل على استيراد السجاير عام ١٩٧٤، وقد اخـذ الدكتور علاوين ذلك في اعتباره عند حساب معدل الحماية، الا انه كان هناك ايضا سلع اخرى — محدودة — يخضع استيرادها للحظر الا بتوصية مسبقة من وزير الصناعة. وعمليا كان هذا الحظر يطبق بصفة كاملة او جزئية حسب مقتضى الحال.

٥ — اذا اخذنا ذلك بعين الاعتبار فاننا نحصل على ما يسمى بمعدل الحماية الفعلي الصافي Net Effective Rate of Protection انظر: Bela Balassa and Associates,op.cit, p.324.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم(٣-١)

معدلات الحماية الفعلية والاسمية للصناعات التحويلية في الأردن لعامي ١٩٧٤-١٩٧٩

(٪)

١٩٧٤			١٩٧٩		
الصناعة	٪		الصناعة	٪	
	معدل الحماية الاسمي	معدل الحماية الفعلي		معدل الحماية الاسمي	معدل الحماية الفعلي
مطاحن الحبوب	٤	٩٦	منتجات مطاحن الحبوب	٨ر٧	١٥ر٨
المخابز والبسكويت	١٤	١٤	منتجات المخابز	٢٩ر٠	١٠٣ر٨
الحلويات	٧١	٩٣	السكاكر والحلويات	٣٠ ر١	٦٧ر٢
المنسوجات	٥٣	٨٢	المنسوجات	٢٣ر٦	٣٩ر٢
الملابس	٥٧	٥٨	الملابس الجاهزة	٢٣ر٠	٤٧ر٦
الطباعة والنشر	صفر	١٥-	الطباعة والنشر	٨ر٥	٨ر٦-
الأثاث	٤٦	٤٨	الاخشاب والقش والاثاث	٣٩ر٩	٧٠ر٨
الاعلاف	١٩	١١٦	الاعلاف	١ر٠	٤٠ر-
الورق والكرتون	٢٩	٤٩	الورق ومنتجاته	٣٨ر٩	٧١ر٩
تكرير البترول	١٨	٢٠-	تكرير البترول	٣٦ر٤	٥٩ر٧-
الرخام والبلاط والطوب	٣٣	٣٥	بعض منتجات المعادن غير الفلزية	٢٤ر٠	٤٤ر٥
المشروبات الغازية	٣٨	٣٣	المشروبات	٣٢ر٤	٣٣ر٩
البيرة	٧٨ غ٠م (١)	٦٧			
المشروبات الكحولية		٥١			
التبغ والسجاير	غ٠م	صفر (٢)	التبغ	٨٨ر٠	٣٢٦ر٦-

المصدر:

(١) Abdulhadi A. Alawin, "The Structure and Performance of Manufacturing Industry in Jordan" (Unpublished Ph. D. thesis, Keele University, 1978), Chapter 8, p.347.

(٢) Dar Al-Handasah Consultants for National Planning Council "Tariff and Non-Tariff Protection," Task 1.18, (Unpublished Final Draft Report, June 1981), p.65

يتبع ---/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / الجدول رقم (٣-١)

معدلات الحماية الفعلية والاسمية للصناعات التحويلية في الاردن لعامي ١٩٧٤-١٩٧٩

(٪)

الصناعة	١٩٧٤ ٪ معدل الحماية الاسمي	١٩٧٤ معدل الحماية الفعلي	الصناعة	١٩٧٩ ٪ معدل الحماية الاسمي	١٩٧٩ معدل الحماية الفعلي
الأحذية	٧١	٩٠١	الجلود والأحذية	٢٤و٣	٤٣ر٥
البلاستيك	٥١	٦٣٠	المطاط والبلاستيك	٢١ر٧	٦٠ر٨
الصابون والمنظفات	٣٤	٤٦	الكيماويات	٩ر٠	٤ر٢
الدهانات	٦٠	٥٥			
الأدوية	٢٠	٣٠			
الاسمنت	٣٠	٣٢	الاسمنت والكلس والجبس	٨ر٦	٥ر٩
منتجات الخزف	١٥	٣٠	الفخار والزجاج	١٨ر٩	٣٨ر٤
منتجات المعادن	٧٧	٧٧	المعادن الاساسية	١٠ر٢	١١ر١
			منتجات المعادن المصنعة	١١ر٢	١٢ر٤
البطاريات	١٠٠	١١٩	الآلات الكهربائية ومعدات النقل	٢٢ر٠	-١٧ر١
			الآلات غير الكهربائية	٢ر٠	-٢٦ر٥

ملاحظات :-

أ) (١)-(٢) : استعان الدكتور علاوين في حساب معدل الحماية الفعلي على المشروبات الكحولية- وهي سلع تخضع للرسوم النوعية - بالاشارة الواردة في المسح الصناعي عام ١٩٧٤ والتي تبين ان رسوم الانتاج المحلي تبلغ حوالي (٤٠ ٪) من معدلات التعرفة الجمركية. كما استعان في حساب معدل الحماية الفعلي على السجائر - وهي سلعة لا تخضع للرسوم الجمركية أصلا لأنها محظور استيرادها - عن طريق الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي لها ، وكان يساوي آنذاك صفرا .

ب) معدل الحماية الاسمي لناتج صناعة ما يساوي الزيادة النسبية في سعره المحلي على سعره في السوق العالمية. ويتساوى هذا المعدل مع معدل التعرفة الجمركية القيمي المفروض على سعر الناتج لهذه الصناعة اذا كانت التعرفة الجمركية هي اجراء الحماية الوحيد . أما معدل الحماية الفعلي لناتج صناعة ما فانه

$$\frac{\text{القيمة المضافة المحلية لوحدة الناتج في هذه الصناعة - القيمة المضافة لوحدة الناتج في السوق العالمية}}{\text{القيمة المضافة لوحدة الناتج في السوق العالمية}}$$

ولو حسبت الحماية الجمركية فستكون الفرق بين التعرفة على الناتج والتعرفة على مدخلاته من المواد المختلفة مرجحة بمساهمة الاخيرة في سعر الناتج في السوق العالمية .

من الجداول السابقة نلاحظ الاتي :

١ - يعتبر معدل التعرفة الجمركية منخفضا اذا ما قورن بمعظم الدول النامية الاخرى[١] . ومن ثم فان معدل الحماية الاسمي المقدم للصناعة المحلية منخفض ايضا . ويظهر هذا بالنسبة لمعظم الصناعات الوارده في الجدول ، وفي كلتا السنتين . ان معدلات الحماية الاسمية عام ١٩٧٤ هي اعلى عموما من معدلات الحماية الاسمية لعام ١٩٧٩ باستثناء مطاحن الحبوب، المخابز ، الورق ومنتجاته ، الطباعة والنشر ، تكرير البترول . وقد حسب المتوسط العام لمعدل الحماية الاسمي عام ١٩٧٩ فتبين انه معدل منخفض يبلغ ٤ر١٤ ٪ فقط [٢] .

٢ - كانت معدلات الحماية الفعلية عام ١٩٧٤ ايضا اعلى مما هي عليه عام ١٩٧٩ باستثناء صناعات الاثاث والمنتجات المعدنية غير الفلزية والمخابز والطباعة والنشر والورق والكرتون .

٣ - معدلات الحماية الفعلية الممنوحة لمجموعة السلع الاستهلاكية - على العموم - أعلى من تلك الممنوحة للسلع الوسيطة والرأسمالية . كما ان معدلات الحماية الفعلية الممنوحة للسلع الغذائية الاساسية مثل مطاحن الحبوب ومنتجات المخابز والسكاكر والحلويات اعلى من تلك الممنوحة للسلع الاخرى ضمن مجموعة الاغذية مثل التبغ والمشروبات ،عكس الحال في كثير من الدول النامية . فمثلا في الباكستان كانت معدلات الحماية الفعلية المفروضة على السجاير والمشروبات غير الكحولية اكثر من ١٠٠ ٪ [٣] .

٤ - هناك بعض الصناعات التي كان معدل الحماية الفعلي لها سالبا . اى ان القيمة المضافة بالاسعار العالمية اعلى من القيمة المضافة المحلية . وبمعنى آخر يكون الاثر الصافي لهيكل الحماية كأنه فرض ضريبة وليس تقديم الدعم لهذه الصناعات[٤] . وهذا يعود الى ان معدل الحماية الاسمي لهذه الصناعات يساوي صفرا (كما في الطباعة والنشر عام ١٩٧٤) او منخفض نسبيا (كما في الاعلاف وغيره عام ١٩٧٩) بينما تفرض تعرفة اعلى على مدخلات هذه الصناعات ،مما يجعل الحماية الفعلية سالبة .

---

١ - Michael Mazur, op.cit, p.222.

٢ - Dar Al-Handasah Consultants,op.cit,p.67.

٣ - Ronald Soligo and Joseph Stern,op.cit.,p.258.

٤ - Ibid.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥ — في كل الصناعات الاخرى كان معدل الحماية الفعلي اعلى من الصفر، مما يشير الى ان الاثر النهائي لهيكل التعرفة هو دعم القيمة المضافة. ولكن في بعض الحالات فاق المعدل ١٠٠٪، مما يعني ان القيمة المضافة في السوق العالمية سالبة. اي ان التكلفة الكلية للمدخلات الوسيطة بالسعر العالمي، او بالسعر المحلي للسلع التي لا يمكن المتاجرة بها، أعلى من قيمة الناتج معبرا عنها بأسعار السوق العالمية. ويعود ذلك الى واحد او اكثر من جملة اسباب[1]. منها بالنسبة للاردن، ان أسعار الخدمات التي لا يمكن استيرادها ربما تكون اعلى من أسعار الخدمات المماثلة في الدول الاخرى كالكهرباء والمياه والنقل وهذا فعلا ما تشكو منه الصناعة الاردنية على وجه العموم[2].

٦ — عند مقارنة مستوى الحماية الفعلي في الاردن مع غيره من الدول النامية، كالباكستان واليونان مثلا، كما في الجدول رقم (٣—٢)، نجد ان المتوسط العام (غير المرجح) لمعدل الحماية الفعلي في الاردن بلغ ٤٦ر٧٪ عام ١٩٧٤ في حين وصل ٩٢ر٥٪ في الباكستان، مما يشير الى ان معدل الحماية الفعلي في الاردن ادنى منه في الباكستان، كما أنه اقل ايضا من معدل الحماية الفعلي في اليونان. وقد اصبح معدل الحماية الفعلي في الاردن اكثر انخفاضا عام ١٩٧٩، مما يقلل من اثر الحماية في تشجيع التصنيع الاحلالي للمستوردات.

٧ — هناك بعض العوامل التي تقلل من الحماية الفعلية المقدمة لبعض الصناعات مثل التهريب. وتقديم فواتير المستوردات بأقل من قيمتها الفعلية، والاتفاقيات التجارية.

وتؤثر ظاهرة التهريب على الحماية الفعلية لانها تمكن من البيع بأسعار اقل من تلك التي تسود في وجود التعرفة الجمركية، مما يضعف مركز المنتج المحلي. ومما يشجع على ظاهرة التهريب في الاردن ان بعض الدول المجاورة تخضع المستوردات فيها لتعرفة جمركية منخفضة جدا مما يشير الحافز للتهريب، خصوصا لبعض السلع كالادوات الكهربائية والعطور. كما أن منع استيراد بعض السلع كالسجائر يساعد على هذه الظاهرة ايضا.

---

١ — Ibid, p.260.

٢ — المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١—١٩٨٥، ص ١٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٣-٢)

معدلات الحماية الفعلية لعدد من الصناعات التحويلية في الأردن والباكستان واليونان

الصناعـــــة	معدل الحماية الفعـلي (٪)		
	الاردن (١٩٧٤)	الباكستان (١٩٦٣/٦٤)	اليونـــان (١٩٦١)
مطاحن الحبـــوب	٩٦	-٢٧	
المخابز والبسكويـــت	١٤	١٢١	
المشروبات الغازيـة	٣٣	١٠٨	
البيـــرة	٦٧		٣٣
المشروبات الكحولية	٥١		
التبغ والسجاير	صفر	١٣٠	١٤
الملابـس	٥٨	٢١٧	٩٤
الاحذيـة	٩١	١٠٤	١٨٢
المنسوجات	٨٢	١٤٣	١٦٥
الأثاث	٤٨	١٨٤	٨٧
ورق التواليت	٩٢		
الورق والكرتون	٤٩	٥٩	١٨
الطباعة والنشر	-١٥	-١٥	٥
الدباغة	٥٣	٢١١	-
الصابون والمنظفـات	٤٦	٦٤	-
الدهانـات	٥٥	٤٦	٤٤
البلاستيك	٦٣	٧٧	
الادوية	٣٠	٣٣	
تكرير البترول	٢٠	١٠١	٤٣
الاسمنت	٣٢	٥٨	١٠٠
الرخام	٣٥	٤٦	
منتجات الخزف	٣٠		
منتجات المعادن	٧٧	١٨	٢٨

يتبع ٠٠٠٠٠/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر :-

(١) للاردن :

Abdulhadi A. Alawin, "The Structure and Performance of Manufacturing Industry in Jordan," (Unpublished Ph. D. thesis, Keele University, 1978), p. 347.

(٢) للباكستان:

Ronald Soligo and Joseph Stern, "Tariff Protection, Import Substitution and Industrial Efficiency," The Pakistan Development Review, No. 2(Summer, 1965), pp. 258,259.

(٣) لليونان:

Hariklica K. Bacon, "Tariff Protection and Import Substitution in Post-War Greece," World Development, Vol. 4, No.6,p.532.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعن حجم التهريب ونشاطه في الاردن ، أقر احد المسؤولين [1] بوجود حركة تهريب واضحة وملحوظة الا انها تختلف من حيث الكمية والانواع والحجم ، وبين انه من الصعب تحديد حجم التهريب بالضبط .

وبالنسبة لانقاص قيمة فواتير المستوردات ، فانه بعض المستوردين يحاولون تقليل مدفوعاتهم من الرسوم الجمركية عن طريق اعطاء قيمة للمستوردات اقل من قيمتها الفعلية ، وهذا يمكنهم من البيع بسعر اقل مما لو تحملوا كامل قيمة الجمارك وهذه الظاهرة يصعب قياسها ايضا .

وأما الاتفاقيات التجارية فمنها الاتفاقيات الجماعية مع الدول العربية كاتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين مجموعة من الدول العربية ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذلك اتفاقية السوق العربية المشتركة . وعموما نصت هذه الاتفاقيات على منح المنتجات الصناعية المستوردة من بلد الى بلد آخر تخفيضات في الرسوم الجمركية ، وصلت في اتفاقية السوق العربية المشتركة حد الاتفاق على الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بواقع ١٠٪ سنويا من أول عام ١٩٦٥ الى ان تلغي تماما فيما بعد ، الا أن اختلاف النظم السياسية والاقتصادية ما زال حجر عثرة في سبيل تحقيق ذلك .

وهناك الاتفاقيات الثنائية ، بعضها مع الدول العربية ، وبعضها مع الدول الاجنبية شرقية وغربية . وهذه الاتفاقيات قد تنص على اعفاء بعض المستوردات من رسوم التعرفة الجمركية او اخضاع البعض الى رسوم مخفضة .

والواقع ان نفق التجارة الخارجية عن طريق الاتفاقيات لا يشكل النسبة العظمى من التجارة الخارجية للاردن . اذ شكلت المستوردات الناتجه عن الاتفاقيات التجارية الثنائية مع جميع الدول ٣٥٪ فقط من قيمة المستوردات الاردنية في اواخر الستينات ، وبلغت ٢٣٪ عام ١٩٧٣ و ٣٧٪ عام ١٩٧٥ ، والواقع ان تنفيذ هذه الاتفاقيات لا يكون تاما عادة مما يخفض هذه النسب ايضا . أما المستوردات من دول السوق العربية المشتركة فشكلت ما نسبته ٦٪ من اجمالي المستوردات عام ١٩٧٥ [2] . وهذا يبين ان دور الاتفاقيات ليس كبيرا في تقليل الحماية المقدمة للصناعة المحلية . علاوة على انها توسع السوق المحلية عن طريق زيادة التبادل التجاري بزيادة الصادرات المحلية كما انها تسهل دخول المستوردات وبعضها مدخلات للصناعة المحلية .

١ — جريدة الدستور" حوار حول مكافحة التهريب" السيد ياسين الكايد ، وكيل وزارة المالية/الجمارك ، الاردن ٣٠/٨/١٩٨١ ص ٩ .

٢ — البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني عشر ، ١٩٧٥ ، ص ٥٦ ، علما بأن المصنوعات المستوردة من هذه الدول تمثل ما بين ربع وثلث قيمة المستوردات الكلية فقط . انظر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثامن عشر — العدد ٥ ، ايار ١٩٨٣ جدول رقم (٣٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : الاثار الجانبية للحماية :

لا تستهدف سياسة التصنيع الاحلالي الناجحة مجرد استبدال سلع مستوردة بأخرى تنتج محليا ، وانما تطمح الى انشاء صناعة محلية كفؤة ، قادرة على البقاء والنفاذ الى الاسواق الخارجية دون حدوث تشوهات كبيرة في الاقتصاد القومي . ويمكن احراز هذا النجاح اذا اعتمدت ادوات مناسبة وطبقت بالطرق الصحيحة . وتشمل هذه الادوات الحوافز المختلفة المقدمة لتشجيع الصناعة ، كالحوافز التمويلية والضريبية والحمائية ، كما تشمل اسس الترخيص الصناعي ومنح الامتياز الحكومي ومشتريات الحكومة من المؤسسات المحلية وتسعير الناتج وما الى ذلك من اجراءات .

وتعتبر الحماية أهم الاساليب السابقة لتشجيع الصناعات البديلة للمستوردات ولهذا سيقتصر تحليلنا على ما ينجم عن المستويات العالية والاجراءات المطولة لها من آثار جانبية . هذه الاثار التي قد لا تنعكس على الصناعة وحدها بل على الاقتصاد القومي بأسره . كما سنقتصر على بحث الصعوبات والمحاذير الاساسية البارزة التي تتعلق بالاقتصاد الاردني دون التطرق الى جميع المحاذير التي يمكن ان تنجم عنها عادة . وذلك يعود الى ان مستوى الحماية في الاردن منخفض نسبيا بسبب انتهاج الحكومة سياسة تجارية تتسم بدرجة كبيرة من التحرر ، اذ تقل فيها القيود الكمية التي غالبا ما تكون وراء التشوهات الكبيرة التي تصيب الاقتصاد والصناعة . كما ان معدلات الحماية الجمركية الفعلية لمعظم الصناعات ليست مرتفعة ، وبالذات للمنشآت الكبيرة والمهمة . وعلى ذلك فان الاثار السلبية للحماية في الاردن هي آثار قليلة ، وتخص على الاغلب مجموعة محدودة من الصناعات .

وسنشير في النقاط التالية الى أهم الاثار الجانبية التي خلفتها الحماية :

١ - تقليل الكفاءة في تخصيص الموارد

الاثر الرئيسي الناجم عن فرض اجراءات الحماية هو أنها تمثل تكلفة على الاقتصاد القومي . ذلك ان هذه الاجراءات تشوه الاسعار النسبية للمدخلات والنواتج وتؤدي الى عدم الكفاءة (او تقليلها) في تخصيص الموارد الاقتصادية ، فتؤثر بالتالي على الانتاج والاستهلاك .

انها تؤثر على التخصص في الانتاج حسب الميزة النسبية ، وذلك بين النشاطات الاولية والصناعة التحويلية . وقد ادى التحيز تجاه الصناعة التحويلية في بعض الدول النامية الى التأثير السلبي على نمو الصناعات الاستخراجية فيها ، مثل البرازيل وتشيلي والباكستان والفلبين . وفي الملايو اعاق فرض الضرائب على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تصدير المواد الاولية الرئيسة نحو هذه الصناعات (١). وفي الاردن لا يخضع النشاط الاستخراجي لمثل هذه الضرائب، كما أن الحكومة توجه الاستثمارات الضخمة نحو بعض المجالات كالفوسفات والبوتاس، وان كان هناك بعض التقصير في الكشف عن الموارد المعدنية الاخرى واستغلالها. إما في الزراعة فان هذا القطاع لا زال يعاني من مشاكل عديدة اهمها تدني الانتاجية وانخفاض مساحة الاراضي المزروعة. وبالرغم من انشاء عدد من المشاريع الكبيرة في مجال الزراعة المروية الا انها بحاجة الى رعاية اكبر. كما أن الزراعة البعلية تشكو من عدم الاهتمام الكافي بها. أما بالنسبة لدور الصناعة في جذب الموارد الانتاجية الاخرى كالعمال من القطاعات الاقتصادية، فان هذا الدور ضئيل نسبيا. صحيح ان النشاط في الصناعة التحويلية قد ساعد مع عوامل اخرى على جذب الموارد الانتاجية ومنها العمال من الريف، الا ان القطاع الاكثر استقطابا للعمال كان قطاع الخدمات.

ومن جهة اخرى فان الحماية تؤثر على اختيار المستهلك. اذ يضطر احيانا لاستهلاك السلع المحلية مهما كان سعرها نتيجة لحظر استيراد مثيلاتها، او ان يستهلك السلع المحلية بغض النظر عن جودتها لانها اخفض سعرا من تلك المستوردة اذا ما سمح باستيرادها، بسبب ما تدفعه الاخيرة من رسوم. وفي حالة استهلاكه السلع المستوردة الاعلى سعرا فان تكاليف معيشته سترتفع. وقد قدرت دار الهندسة الاستشارية عام ١٩٧٩ اثر الحماية الجمركية على رفع تكاليف المعيشة بمقدار ١٥٪ (٢).

٢ — تقليل فرص تحسين الانتاجية :

تؤدي الحماية العالية الى حرمان الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية. وهذا يتضمن تكلفة ديناميكية على الاقتصاد في صورة فرص ضائعة لتحسين الانتاجية. خصوصا في حالة صغر حجم السوق. اذ يحد هذا الحجم من فرص تطبيق طرق الانتاج الكبير، كما ان عدم توفر المنافسة المحلية الكافية يعيق تحسين طرق الانتاج والتقدم الفني، مما قد يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي.

وقد ادت الحماية المرتفعة نسبيا على بعض منتجات الصناعة الاردنية كالمنسوجات والاحذية والبطاريات والحلويات الى تقليل المنافسة الخارجية لها منذ منتصف الستينات، كما ادت سياسة الترخيص الصناعي وصغر حجم السوق المحلية وغياب سياسة تصديرية قوية للمنتجات الصناعية الى محدودية المنافسة الداخلية مما كان له أثر سلبي على الاداء الصناعي.

---

١ — Bela Balassa and Associates. op.cit.,p.83.

٢ — Dar Al Handasah Consultants. op.cit.,p.62.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد تمثلت الحماية العالية لبعض المنتجات في القيود الكمية التي تحظر استيراد مجموعة من السلع المماثلة للمنتجات المحلية، كما تمثلت ايضا في الرسوم الجمركية المرتفعة نسبيا على مجموعة اخرى من السلع.

أما السوق الضيقة فلم تستوعب الا منشأة واحدة ذات حجم اقتصادي كفؤ في بعض فروع الصناعات، فساد وضع المنشأة الواحدة للصناعة الواحدة. ومنحت صناعات الاسمنت وتكرير البترول والزيوت النباتية والجلود امتيازا حكوميا فتمتعت باحتكار قانوني. وبقيت بعض الصناعات الاخرى وحيدة حتى الثلث الاول من السبعينات دون ان تمنح امتيازا كشركة الحديد والفولاذ والادوية والبطاريات السائلة وغيرها. كذلك نشأ احتكار قلة في بعض الفترات في فروع اخرى من الصناعات مثل السجائر. وقد عزز من ضيق السوق الاجراءات الحكومية لتشجيع الصادرات اذ كانت غير كافية لتوسيع هذه السوق.

وبالاضافة الى ما سبق فان سياسة الترخيص الصناعي التي اتبعت منذ اواخر الستينات وأوائل السبعينات قد حدّت من عدد المنشآت داخل فروع بعض الصناعات، وذلك برفض طلبات لانشاء مصانع جديدة (مثل صناعات البطاريات الجافة والبطاريات السائلة والمنظفات) بحجة تشبع السوق المحلية. وكان المفروض ان تؤخذ السوق الخارجية وامكانية التصدير بعين الاعتبار. كما ان هذا المبدأ لم يطبق على كافة المنشآت[1]. وكان من جراء تلك السياسة ابقاء الصفة الاحتكارية لبعض المنشآت وتقليل المنافسة الداخلية.

وهكذا ادت الحماية الزائدة لبعض الصناعات، وعدم اتباع اسس واضحة في شؤون الترخيص والحماية والاعفاء، مع عدم اكتمال اجهزة مراقبة جودة الانتاج الى نشوء صناعة محلية، كانت بعض منتجاتها لا تضاهي المنتجات المستوردة من حيث الجودة، كما ترتفع أسعارها على اسعار مثيلاتها المستوردة[2]. ذلك ان بعض المنشآت الصناعية القائمة مالت الى اتباع سياسات تمكنها من الحصول على معدلات ربح عالية سريعة، ولم يكن لديها الحوافز الكافية لتحسين الناتج وادخال الطرق الانتاجية الحديثة التي تخفض التكلفة. اي كان هناك سوء استغلال للموارد، مما يعني تكلفة اكبر على الاقتصاد القومي، وتقليل رفاهية المستهلك خصوصا في غياب الرقابة على جودة الانتاج وعدم دقة وكفاية التسعير.

---

١ — اذ رخصت في تلك الفترة شركة جديدة لصناعة تكفي السوق المحلية لدرجة حظر الاستيراد من مثلاتها الا وهي صناعة السجائر.

٢ — المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولهذا كان لا بد من اتخاذ اجراءات كفيلة بتحسين أداء القطـــــاع الصناعي . ومن هذه الاجراءات ما يتعلق بالحماية وذلك بتغيير نمطها وهيكلهـــا ، عن طريق تعريض المنتجات المحلية للمنافسة الخارجية . وقد تم ذلك في بدايـــــة ومنتصف السبعينات ، اذ ازيلت عام ١٩٧١ الحماية الاغلاقية وشبه الاغلاقية الممنوحـة لمجموعة كبيرة من المنتجات واستبدلت بحماية جمركية عالية نسبيا . وفي عام ١٩٧٦ اتخذت اجراءات أوسع لتحرير المستوردات ، فازيلت تقريبا باقي القيود الكمية وخفضت الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة على المستوردات المماثلة للمنتجات المحلية . وبالنسبـة للمنافسة الداخلية فان سياسة منع الترخيص لبعض الصناعات قد استبدلت بمبـــدأ عام هو السماح بالترخيص بغض النظر عن عدد المنشآت في الصناعة الواحدة . كمـــا ان الاتجاه نحو تشجيع الصادرات الصناعية قد تزايد الى حد ما في السنوات الاخيرة مما ادى الى بعض التحسن في حجم السوق ، وكذلك في الكفاءة الانتاجية لبعـــــض المنتجات نتيجة تعرضها للمنافسـة في الاسواق الخارجية .

وقد سمحت الحماية لبعض الصناعات غير الكفؤة بالعيش والبقاء ، عن طريـق توفير البيئة الملائمة لها لتنمو بعيدا عن المخاطر ، كما تعثر بعضها الاخر ، الا ان تخفيض مستوى الحماية في السنوات الاخيرة ربما يكون قد ساعد على تحسن الانتاجية . ولكن مع هذا فان كفاءة الصناعة الاردنية لا زالت أقل من الكفاءة في الدول المتقدمة ، ولكنها تعتبر جيدة بالمقارنة مع بعض الدول النامية . وقد قام الدكتور علاوين بتحليل كفاءة الصناعة الاردنية وقياس انتاجية العامل الاردني وقارنها مع غيرها في عدد مـــن الدول العربية ، وتوصل الى أنه على العموم ، تعتبر كفاءة الصناعة في الاردن أعلـى منها في تلك البلاد [1] . هذا بالاضافة الى ان الصادرات الاردنية كالسجائـــــر والاسمنت والادوية اثبتت مقدرتها على التنافس في الاسواق الخارجية ، كما ان عددا من الدراسات حول هذا الموضوع بينت ان الانتاجية والكفاءة العالية نسبيا التـــي يتمتع بها الاردنيون كانت من الاسباب التي أدت الى تحقيق معدلات نمو كبيرة في الانتاج القومي .

٣ — <u>تحقيق الارباح العالية</u>

تعرضت بعض المنشآت الصناعية لمنافسة داخلية وخارجية محدودة بسبب التركيز في الصناعة الناشئ عن طبيعة السوق الضيقة او سياسة الترخيص الصناعي المتبعة ، وكذلك بسبب حظر الاستيراد احيانا . وقد أدى ذلك الى تحقيق ارباح عالية في بعض الصناعات ، وفرض اسعار عالية لمنتجاتها دون ان يقابلها تحسن فـي النوعية . وقد تدخلت الحكومة فحددت اسعار مجموعة من السلع الاحتكارية الاساسية

---

١ — Abdulhadi A.Alawin ,op.cit., Chapter 7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الممنوحة امتيازا حكوميا ،مشترطة كفاية السوق المحلية. مثال ذلك تحديد اسعـــار الاسمنت منذ عام ١٩٥٩ ، والمنتجات النفطية عام ١٩٦١. كما حددت أسعار مجموعة أخرى من السلع تتمتع بحماية جمركية عالية بحيث كان عدد الصناعات الخاضعة للتسعير حتى عام ١٩٧٤ يبلغ ٩ صناعات تشمل بالاضافة الى ما سبق ،صناعات مطاحن الحبوب والمخابز والمشروبات الغازية والجلود والادوية. أما بعض السلع الاخرى وخصوصـــا الغذائية منها فان تحديدها تم منذ عام ١٩٧٤ ،اي منذ انشاء وزارة التموينـــن، اذ تحددت أسعار السمن ومنتجات الالبان والمعكرونة ورب البندورة والمشروبـــات الغازية وغيرها ،بالاضافة الى المنظفات الكيماوية والورق الصحي .

ويتم تحديد الاسعار بعمل جدول للتكاليف يراعي فيه تحقيق ربح معقـــول ، وكثيرا ما يحدد سعر السلع المستوردة بحيث يساوى سعر السلع المحلية المماثلـــة . كمساواة سعر الاسمنت المستورد من سوريا ولبنان عام ١٩٦٠ بسعر الاسمنت الاردني ، وكذلك رب البندورة الاردني مع ذلك المستورد عام ١٩٧٧ ،وكذلك أسعار اقمشـــة مرايبل المدارس وغيرها .

وقد يحدد سعر السلعة المستوردة بحيث يكون أعلى من السعر المحلـــي كالورق الصحي عام ١٩٧٩ ،اذ اشترط فيه ان يضاف على تكلفة الورق الصحي (الجاهز) المستورد ١٥٪ من التكلفة للوصول الى سعر البيع للمستهلك. وفي حالات اخـــرى لا يكتفي بجعل السعر المحلي المحدد مساويا لذلك المستورد بل تذهب الحكومة أبعد من ذلك بحيث يكون السعر المحدد أقل حتى من السعر العالمي ،كأسعـــار الاسمنت والبترول والاعلاف والمشروبات الغازية وغيرها . هذا وتتغير الاسعـــار المحددة من فترة لاخرى تبعا لتغير الظروف الاقتصادية. وقد تعوم هذه الاسعار بعد تحديدها ،كما حدث للمرطبات عام ١٩٧٤ (أعيد تحديدها عام ١٩٧٥) ، والبطاريات السائلة عام ١٩٧٧ .

لقد تعمقت درجة المنافسة بين الصناعات الاردنية في السنوات الاخـــيرة بالنسبة لمعظم المنتجات، نتيجة لسياسة الترخيص الصناعي الجديدة وسياسة الاستيراد المتحررة ،بحيث اصبح الاسلوب الحكومي المباشر لتحديد السعر ـ لا سيما بالنسبـــة لبعض المنتجات ـ ربما غير مبرر ،لما له من بعض المساوئ تتجلى في تقليل الحوافز لتحسين الانتاجية وخفض التكلفة ،علاوة على صعوبة تحديد السعر بدقة [1] . لقد

---

١ ← Stephen E.Guisinger, "Direct Controls in the Private sector", in UNIDO and the World Bank, Policies for Industrial Progress in Developing Countries, (New York: Oxford University Press for the world Bank, 1980), pp. 189-209.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أدى الفلو في تحديد الاسعار وانقاص الارباح المتحققة لبعض المنشآت الى أن أخذت هذه المنشآت تبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها ، حيث لا تخضع السلع المصدرة للتسعير ، مثل الاسمنت والاعلاف والادوية .

ولم يتوقف تدخل الدولة عند حد السعر ، بل لجأت ايضا الى انشاء مديرية المواصفات والمقاييس عام ١٩٧٢ ، وذلك مراعاة لمصلحة المستهلك وتحقيقا لسمعة جيدة للمنتجات الاردنية في الاسواق الخارجية . ومن مهام هذه المديرية تحديد المواصفات والمقاييس للمنتجات المختلفة مما يسهل تبادلها داخل المملكة وخارجها (١) . وقد تم اصدار مواصفات قياسية تتعلق بمعظم المنتجات الغذائية وبعدد متزايد من السلع الصناعية الاخرى كالنسيج والجلد وتكرير البترول والورق والكيماويات والطوب وأسياخ وقضبان الحديد والفولاذ والادوات الصحية وغيرها . والواقع ان الاهم من وضع المقاييس تطبيقها بصورة صحيحة ، وهذا يتطلب جهازا فنيا كافيا وكفوا .

٤ — وجود الطاقة غير المستغلة في المصانع :

من آلاثار الاخرى الممكنة للحماية المفرطة أنها قد تؤدي الى تنشيط كثير من الفعاليات الاقتصادية فتنشأ مجموعة واسعة من الصناعات نتيجة لما تتمتع به من اعفاءات وتسهيلات سخية بالنسبة للمدخلات ، ووضع القيود الكبيرة على المستوردات المنافسة (٢) . فاذا كانت الظروف الاخرى مواتية ، فلن تنشأ اية مشكلة ، أما اذا وجدت بعض العوامل التي لا تساعد على استغلال كامل الطاقة الانتاجية فان الحماية الزائدة تكون قد ساعدت على انشاء مجموعة كبيرة من الصناعات دونما مبرر . وذلك عندما لا تتمكن هذه الصناعات من تسويق انتاجها داخليا وخارجيا ، اولا يكفيها المتاح من الخامات المحلية ، أو يتأخر وصول المواد الخام الوسيطة المستوردة ، اولا تتوفر القوى العاملة الفنية ، كما قد تتأثر الصناعات بسياسة الترخيص الصناعي المتبعة وبالتالي تعمل هذه الصناعات بأقل من طاقتها القصوى ، خصوصا اذا كانت السوق المحلية صغيرة ، ووجد بعض التحيز ضد الصادرات الصناعية .

---

١ — قبل هذا التاريخ كانت مراقبة الجودة محدودة للغاية ، وتتعلق بالسلع الغذائية فقط . فمثلا اشترطت السلطات عام ١٩٦٣ ، وجود نسبة معينة للمواد الجامدة في رب البندورة ، كما اشترطت خصائص معينة لصلب التعبئة . وفي عام ١٩٧٠ وضع قانون مؤقت للمواصفات والمقاييس.

٢ — William F.Steel, " Import Substitution and Excess Capacity in Ghana" Oxford Economic Papers, vol.24, 1979, pp.212-239.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وربما لعبت معظم العوامل السابق ذكرها دورا في وجود طاقة غير مستغلة في كثير من المصانع الاردنية. وقد قدر المسؤولون في خطة التنمية الثلاثية الطاقة غير المستغلة في بداية السبعينات بحوالي (٢٥—٣٥٪) من الطاقة المتاحة للمنشآت الصناعية، الا انه منذ منتصف السبعينات تحسن الوضع وأصبحت الطاقة الصناعية العاطلة قليلة، وذلك نتيجة لازدياد الطلب الداخلي والخارجي. وينطبق هذا القول بصورة اكبر على المنشآت الكبيرة التي تعمل بطاقة عالية تسمح لها بالتصدير بعد كفاية السوق المحلية، كالسجائر، والاسمنت في بعض الفترات، كما تمت توسعات ضخمة في بعض المنشآت مثل مصفاة البترول بغية كفاية الطلب المحلي المتزايد. أما المنشآت الصغيرة فتعمل مابين (٨—١٠) ساعات يوميا، لصعوبة الدورات المسائية فيها (١).

وتعتبر مشتريات الحكومة من بعض المنشآت الصناعية من العوامل التي مكنت هذه المنشآت من استغلال كامل الطاقة الانتاجية فيها، اذ ساعدت فعلا على نمو هذه المنشآت وتشجيعها وتسهيل عمليات التسويق الخاصة بها.

٥ — تثبيط انتاج واستخدام المدخلات المحلية:

ان الحماية الفعلية التي تقدم للصناعة عن طريق اعفاء او تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الالات والمعدد والاجهزة، والمواد الخام والسلع الوسيطة تؤثر على انتاج هذه السلع محليا.

---

١ — هناك صناعات تعاني حاليا من وجود طاقة غير مستغلة كبيرة لديها، وربما لا يعود السبب الى الحماية وانما الى عوامل اخرى قد يكون اهمها سياسة الترخيص الصناعي المتبعة. ومن هذه الصناعات، صناعة المواد الكيماوية وبالذات البلاستيكية، اذ يلاحظ وجود تشبع كبير فيها نظرا لازدياد عدد المصانع ذات الانتاج المتماثل والتي لا يتوفر تنسيق بينها في مجال التخصص او غيره. لقد ساعد منح ما نسبته ٣٠٫٥٪ من تراخيص انشاء المصانع الى الصناعات الكيماوية خلال الخطة الخمسية ١٩٧٦—١٩٨٠ على وجود مثل هذه الطاقة العاطلة. وهذا في الواقع يمثل تكلفة على الاقتصاد القومي الا ان المسؤولين يبررون ذلك على اساس ان هذه الصناعات تتعرض للمنافسة المحلية والخارجية، واذا لم تثبت جدارتها فانها ستزول. والاهم من ذلك ان صعوبة التسويق الداخلي مع وجود اسواق التصدير قد تحفز هذه المنشآت على البحث عن أسواق تصديرية لها، خصوصا وان الاهتمام بتشجيع الصادرات الصناعية تزايد في السنوات الاخيرة الا انه غير كاف. وعلى العموم فان تنظيم سياسة الترخيص الصناعي الحالية، بحيث تقوم على اسس مدروسة حسب حاجة السوق المحلية وامكانية التصدير، امر لازم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والواقع ان انسياب المدخلات اللازمة للصناعة في الاردن قد تم على الاغلب بسهولة كبيرة بسبب أسلوب الرقابة الادارية المحدودة على الصرف الاجنبي ، وبسبب التحرر النقدي الذي تصاعد منذ منتصف السبعينات، وبالتالي أزال اية عقبات أو عوائق أمام التنمية الصناعية في هذا المجال . وقد كانت القيود على الصرف الاجنبي ونقص المخصصات اللازمة لاستيراد مدخلات الانتاج وراء تأخير تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية ، كما كانت السبب في وجود طاقة غير مستغلة كبيرة في المصانع لدى كثير من الدول النامية . وساعد على سهولة انسياب هذه المدخلات الى الاردن ، الاعفاءات والتخفيضات في الرسوم الجمركية ، الا ان هذه الاعفاءات قد ثبطت انتاج السلع الرأسمالية محليا (١) .

وبالاضافة الى ما سبق فان تلك الاعفاءات شجعت على استخدام أسلوب الصناعة كثيفة رأس المال في معظم المصانع الاردنية الكبيرة . حيث يسود استخدام الالات الحديثة الاوتوماتيكية وشبه الاوتوماتيكية ، خصوصا وان تكلفة رأس المال تعتبر منخفضة نسبيا . كما ان امكانية الحصول على الاموال اللازمة للمنشآت الكبيرة ليست صعبة في الوقت الحالي .

ويعزز هذا الاتجاه وضع الاردن بالنسبة للعمالة . ففي حين تشكو معظم الدول النامية من البطالة وتحاول تشغيل الايدي العاملة فيها بحيث يكون استخدام أسلوب الصناعة كثيفة العمل مبررا في هذه الحالة ، فان الاردن الان يختلف في هذا المجال اذ لا يعاني من مشكلة البطالة . وعلى أية حال ، يعتمد اختيار التكنولوجيا المناسبة على عدد كبير من المتغيرات ، ويتعلق بسياسة الحكومة العامة في هذا المجال ، كما يتعلق بنوع التكنولوجيا الموجودة في الاسواق .

مما سبق يتضح انه لم تنشأ عن الحماية في الاردن — على الاقل في الاجل القصير — آثار سلبية واضحة فيما يتعلق بانتاج الالات او استخدام اسلوب الصناعة كثيفة رأس المال .

---

١ — الحقيقة ان الحجم الصغير للسوق الاردنية ، والمرحلة الحالية من التطور الاقتصادي ووضع التكامل العربي ربما لا يسمح بانتاج السلع الرأسمالية على مدى واسع في الوقت الراهن ، حتى وان كان هناك مجال لانتاج بعضها فيمكن تشجيعه عن طريق الدعم المالي المباشر مثلا او اي طرق اخرى غير اسلوب الحماية الجمركية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما المواد الخام، فان اعفاءها من الرسوم الجمركية او تقليلها عليها قد شجع على زيادة المستوردات منها، اذ اعتبرت المواد المستوردة على العموم افضل من المحلية من حيث الجودة وربما السعر، كما أن عدم وجود الرسوم الجمركية او انخفاضها وامكانية الحصول على هذه المواد دون تكلفة عالية لم يشجع على اكتشاف واستغلال وتطوير بعض المواد الاولية المحلية، وبقي الترابط الانتاجي بين القطاع الصناعي نفسه وبينه وبين غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى لا سيما التعدين والزراعة محدودا.

وبالرغم من ان هذه المستوردات قد حسنت من مستوى المنتجات المحلية الاردنية بالمقارنة مع الدول الاخرى التي فرضت حكوماتها استخدام مواردها الاولية — بغض النظر عن جودتها — في صناعاتها المحلية، الا ان ذلك بالنسبة للاردن يعني عدم المساعدة في تخفيض عجز الميزان التجاري. وأيا كان الامر، فانه يتوجب تقديم الحوافز والمزايا للمنشآت التي تنتج موادا أولية أو وسيطة للصناعات القائمة (١).

وجملة القول، ان السياسة التجارية في الاردن، وبالذات سياسة المستوردات قد وجهت لتخدم غرض حماية الانتاج البديل للمستوردات، ولكن الى حد معين. ذلك ان الاردن بلد له ظروفه الخاصة التي مكنته من استمرار الحصول على العون الخارجي مما وفر له قدرا كافيا من الصرف الاجنبي الذي ساعد على استمرارية التنمية. كما ساعد مع تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج فيما بعد على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لمعظم السنوات.

أدت الامكانيات السابقة الى تبني الاردن سياسة تجارية اتجهت نحو مزيد من التحرر خلال العقدين الماضيين. اذ لم تستخدم القيود الادارية بصورة مركزة نوعا الا في الخمسينات، واقتصرت في الستينات على تراخيص الاستيراد التي ما لبثت ان تضاءلت في بداية السبعينات الى ان الغيت في منتصفها، وأصبحت الان تستخدم فقط كأداة لايجاد نوع من الاطار الاداري الذي يمكن باستخدامها من التأثير على حجم ونوع المستوردات اذا دعت الحاجة الى ذلك، طبعا بالاضافة الى ما تحققه هذه التراخيص من ايرادات للحكومة المحلية المركزية. اما اجراءات الحماية الجمركية فاقتصرت منذ الستينات وحتى الان على التعرفة الجمركية، التي شهدت اعلى المستويات لها في الستينات وحتى منتصف السبعينات حيث خفضت ضمن السياسة العام لتحرير الواردات التي شملت كافة القيود.

---

١ — لقد قدمت الحكومة بعضا من هذه الحوافز الا أن ذلك لا زال غير كاف.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع ان القيود الادارية (حظر الاستيراد من بعض السلع) قد استخدمت بصورة محدودة، الا انها كانت بهدف حماية الانتاج المحلي. في حين ان الهدف الاساسي للتعرفة الجمركية كان ولا زال تحقيق الايرادات. صحيح ان دورها في الحماية ايضا لا يمكن تجاهله خاصة بالنسبة لبعض الصناعات، وصحيح انها الان اداة الحماية الوحيدة، الا ان تخفيض مستواها جعل لها اثرا متوسطا في الوقت الحالي في تقديم الحماية للمنتجين المحليين.

لقد تم استخدام تلك القيود سواء لخدمة التجارة الخارجية او الصناعة دون ان يوجد اطار عام لها او خطة واضحة الاهداف، محددة المراحل، متكاملة الحلقات. فاتخذ كثير من القرارات والاجراءات، في معظم الحالات ولا سيما في الستينات، بصورة عشوائية وآنية. وكان لهذا بعض السلبيات. كما نشأ عن الحماية العالية نسبيا لبعض الصناعات محاذير متعددة، الا انها تعتبر غير خطيرة اذا قورنت بالدول النامية الاخرى نظرا لاعتماد الاردن على سياسة تجارية حرة نوعا ما، كما ان الحكومة قامت في معظم الحالات باتخاذ اجراءات مضادة للتغلب على السلبيات السابقة.

ان امكانية تمويل المستوردات بدرجة كبيرة من خارج نطاق مقدرات الاقتصاد الوطني، وبوجود السياسة التجارية المتحررة ربما جعل المسؤولين يتقاعسون عن ايجاد الحلول الجذرية والجدية لعجز الميزان التجاري المزمن. كما ادى فتح الابواب على مصاريعها امام المستوردات من كل صنف، ومن كل حدب وصوب الى ايجاد انماط استهلاكية مستوردة والولاء لها دون ان تنسجم مع روح هذا البلد النامي وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. وان استمرار هذا التدفق يزيد من صعوبة التخلي عن هذه الانماط بعد حين في حال تبدل الاوضاع وانقطاع او تناقص هذا العون او تلك التحويلات. وليس معنى هذا اتباع سياسة تجارية مقيدة، ذلك ان تحرير التجارة وتقليل القيود أفاد نمو الاقتصاد الاردني واستمراريته على العموم كما ان انتهاج مثل هذه السياسة يتوجب بحثها اولا ضمن الاستراتيجية العامة للاقتصاد الوطني والتي قد تركز في مجال الصناعة مثلا، على زيادة الصادرات الصناعية ومن ثم وجوب استمرار هذا التحرر.

وهناك نقطة جديرة بالذكر تتعلق بموقف الاردن من الحماية الممنوحة للصناعة المحلية، ومن كونه عضوا في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكذلك السوق العربية المشتركة. الواقع انه تم الاتفاق مع دول هذه السوق على الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وذلك منذ عام ١٩٦٥. كما ان المسؤولين قرروا اعادة النظر في التعرفة الجمركية وفي اعفاء المواد الاولية والمواد الخام المستوردة لضمان التكافؤ مع المنتجات الصناعية المستوردة والمماثلة من الاقطار التي تتمتع باعفاءات خاصة وفقا للاتفاقيات الاقتصادية واحكام السوق العربية المشتركة. وقد تم بالفعل ذلك عام ١٩٧٦ عندما وحدت التعرفة الجمركية على بعض المدخلات المستوردة لـ ٣٥ صناعة وذلك بين الاردن وسوريا ضمن الاطار العام لتحقيق التكامل الاقتصادي. ولكن المهم هو التنفيذ!

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابـــع
أدوات سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن
السياسة التمويلية وتشجيع الاستثمار

اولا : السياسة التمويلية

يعتمد تمويل الصناعة أساسا على الموارد الذاتية للمنشآت الصناعية ، وكذلـــك على ما تقدمه لها البنوك التجارية من تسهيلات ائتمانية . وقد ساهمت الحكومة في مـــل‌ء الفجوة الناشئة عن نقص بعض الموارد المالية اللازمة عن طريق انشاء مؤسسة اقـــراض متخصصة هي بنك الانماء الصناعي ، وكذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص في انشـــاء مجموعة من الصناعات الهامة . ولا شك أيضا ان السياسات النقدية التي تستخدمهـــا الدولة(١) ، والمؤسسات الاخرى التي توجد ها لها أثر في اجتذاب المدخرات وتعبئتها

(١) من مهام البنك المركزي تهيئة المناخ النقدي الملائم للتنمية . وقد ادى تحديد سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية على تسهيلاتها الائتمانية بـــين (٨–٩٪) الى تخفيض كلفة الاقتراض ، لان هذا المعدل يعتبر في الحقيقـــة سالبا اذا ما قورن بمعدلات التضخم في السنوات الاخيرة .

كما أنه بالاضافة الى مساهمته في انشاء مؤسسات الاقراض المتخصصـــة ، كبنك الانماء الصناعي ، يقوم بمنح هذه المؤسسات تسهيلات وقروض لاجال متوسطة وبأسعار تفضيلية تتراوح بين (٥–٥ر٥٪) وبمعدلات أقل للمشاريع التـــي تقام خارج محافظة العاصمة .

ويتبنى البنك عددا من السياسات النقدية التي تساعد الى حد ما على توفير مزيد من التسهيلات للمشاريع الانمائية . كتنزيل قيمة مساهمات البنـــوك المرخصة في اسناد القروض التي تصدرها الشركات المساهمة العامة (ومنهـــا شركات صناعية) من التسهيلات الائتمانية لغايات احتساب نسبة الائتمان الى الودائع ، وكذلك استثناء المساهمة في المشاريع التنموية المحلية التي يوافق عليها البنك المركزي من القرارات المتعلقة بتنظيم تعامل البنوك التجارية بأسهـــم الشركات الاردنية ، تلك القرارات التي تقضي بالا تزيد مساهمة البنك في أسهم اية شركة عن (١٠٪) من رأسمال تلك الشركة المدفوع . وهناك عدد آخر مـــن القرارات الشبيهة .

وقد شجع البنك المركزي حديثا (منذ عام ١٩٧٨) أسلوب التمويـــــل المشترك في محاولة للتغلب على عقبة توفير الاموال . وذلك عن طريق تنظيم تجمعات بنكية يشترك فيها عدد من البنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصـــة والمؤسسات المالية بهدف تعبئة المصادر المالية المحلية لتمويل المشاريـــع الصناعية والتنموية الاخرى الكبيرة ، وذلك عن طريق اجتذاب تلك المؤسســـات للمشاركة في هذه القروض . وقد بلغت قيمة القروض المصرفية المجمعة الممنوحـــة عام ١٩٨٠ حوالي ٤٣ر٧ مليون دينار . انظر : البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي ، لعدة سنوات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك استثمارها كسوق عمان المالي وصندوق التوفير البريدي وصندوق التقاعد .

١ - المشاركة الحكومية :

كانت مشاركة الحكومة الاردنية للقطاع الخاص في انشاء مجموعة من الصناعات الحيوية في بداية الخمسينات هي الاساس للقطاع المشترك في هذا المجال . اذ شاركت في مصانع الاسمنت والفوسفات والزيوت النباتية وغيرها . واستمرت هذه المشاركة للصناعات القائمة والمستجده حتى يومنا هذا .

وفي آخر الستينات بلغ نصيب الحكومة الاردنية في الشركات الصناعية التي تساهم فيها ما يزيد قليلا على الخمس، وبقيت هذه النسبة تتراوح حول ذلك المعدل خلال السبعينات ، الا أنها من الناحية المطلقة تضاعفت بما يزيد عن خمس مرات . فقد وصل نصيب الحكومة عام ١٩٨٠ في الشركات الصناعية التي تساهم برأسمالها ما قيمته ٢٠ر٣ مليون دينار تمثل ١٨ ٪ من رأسمال الشركات الصناعية التي تساهم الحكومة بها وما نسبته ١٥ ٪ من رأسمال كل الشركات الصناعية المساهمة ، كما تمثل ما نسبته ٢٦ ٪ من مجموع استثمارات الحكومة في المشاريع الاقتصادية المختلفة(١) .

وتتفاوت مساهمة الحكومة في رأس المال الاسمي للشركات الصناعية من الملكية التامة في بعض الحالات الى مشاركة طفيفة في حالات اخرى(٢) ، علما بأن هناك شركات كثيرة لا تساهم الحكومة فيها (٣) . وبالاضافة الى المشاركة في رأس المال تشارك الحكومة ايضا في ادارة هذه الشركات عن طريق تعيين ممثلين لها في مجالس الادارة ، كما أنه من المعتاد تدبير بعض القروض من المصادر المختلفة لهذه الشركات .

---

(١) ساهمت الحكومة حتى ١٩٨٠/١١/٥ في ٣٢ شركة هي : ١٤ شركة صناعية ، ٣ تعدينية ، ١٠ للسياحة والنقل ، اثنتان للكهرباء ، شركة واحدة للانتاج التلفزيوني بنكمين . وتبلغ قيمة مشاركتها ٧٨ر٤ مليون دينار اى ما نسبته ٣١ ٪ من مجموع رأس المال المصرح به لهذه الشركات . وتتوزع هذه المساهمة كالتالي : ٦٠ر٧ ٪ للتعدين ، ٢٥ر٨ ٪ للصناعة ، ١٣ر٥ ٪ الباقي .
المصدر : تم احتساب النسب من الارقام الواردة في :
الاردن ، وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية الشركات والتسجيل التجاري ، الشركات التي تساهم الحكومة برأسمالها حتى تاريخ ١٩٨٠/١١/١٥ .

(٢) كانت مساهمة الحكومة في رأس المال الاسمي للشركات المساهمة الاردنية عام ١٩٧٧ تصل الى ما يقرب من ١٠٠ ٪ في شركة تصنيع المنتوجات الزراعية والمخابز الالية ، ٥١ ٪ في الاسمدة الكيماوية ، ١٣ ٪ في الورق والكرتون ، ٣ ٪ في مصفاة البترول .

(٣) من اصل ٣٩ شركة عامة صناعية شاركت الحكومة في ١٤ شركة عام ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالنسبة للأسس المتبعة في اختيار المشاريع للمشاركة بها وحجم هذه المشاركة ، فقد بين برنامج السنوات السبع " ان الحكومة تتبنى الملكية الفردية للمؤسسات وحين يصبح رأس المال الفردي غير كاف تتقدم الحكومة بدعم المشاريع السليمة عن طريق الاقراض أو المساهمة [١] . ومن الناحية العملية يصعب التعرف على المعيار الذي تتبعه الحكومة في اختيارها . هل له علاقة بحجم الاستثمار أم بالقيمة المضافة أم بما توفره الصناعة من عمالة أم بأهمية الصناعة للاقتصاد القومي . كما لا يقتصر دعم الحكومة للمشاريع الجديدة ، أذ تقوم أيضا بمد يد العون الى بعض المشاريع التي تعاني من بعض الصعوبات المالية او الفنية او الادارية ، وقد ساعدت فعلا بعضا من هذه المشاريع ، وان كان دعم الشركات غير الكفوءة تحقيقا لمصالح فئات معينه ، يؤدي الى تكلفة اقتصادية يتحملها الاقتصاد الوطني أحيانا دونما مبرر .

ان دعم الصناعات الناشئة الحيوية في بداية تكوينها ، أو فيما بعد اذا واجهتها بعض المصاعب هو الهدف الأول لهذه المشاركة . وهذا مبرر كاف بسبب احتمال تحقق الخسارة والمصاعب في بداية العمر الانتاجي لأى مشروع . أما واقع الأمر فيشير الى استمرار هذه المشاركة ، والى أن أرباح أسهم الحكومة في هذه الشركات تحول للخزينة ، كما أنها لا تقوم ببيع حصتها فيما بعد لاعادة استثمارها في مشاريع جديدة . ومع ان السياسة السليمة قد تشير الى ضرورة بيع هذه الحصص واستثمارها مع الأرباح من جديد ، وبالرغم من أن هذه التوصية قد وردت في الخطتين الثلاثية والخمسية (بتخصيص نصف الارباح لهذه الغاية) الا انه يبدو أن الحكومة لم تستطع تحقيق ذلك . ربما بسبب ضغوط المساهمين في هذه الشركات تخوفا من انخفاض أسعار اسهمها اذا ما قامت الحكومة ببيع حصتها ، وكذلك ربما لعدم قبول وزارة المالية ضياع ما يتحقق من ارباح من هذه الشركات ولو كان هذا الضياع مؤقتا ، أو غير ذلك من اسباب .

ولو قمنا بمقارنة بسيطة مع بعض الدول العربية المجاورة لتبين لنا ان الجزء الأكبر من القطاع الصناعي هو بيد القطاع العام وذلك في كل من سوريا والعراق ، ولئن اتفق هذا مع الفلسفة الاقتصادية لكل منهما ، فان دولة كالكويت تعطي الدور الاكبر في مجال الصناعة التحويلية للقطاع الخاص ، بلغ نصيب الحكومة في الاستثمارات الكلية في الصناعة ٣٧٪ في حين كان حوالي ١٧٪ في الاردن [٢] .

١- المملكة الاردنية الهاشمية ، مجلس الاعمار ، برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠ مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

٢- United Nations, United Nations Economic and social office in Beirut (UNESOB) , "Financing of Industrial Development in Various Countries of the Middle East," in Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1973, (UN. DOC. NO. ST/UNESOB/10. New York ; UN, 1974), P. 24.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلاوة على ذلك فان مساهمة الحكومة الاردنية في الصناعة التحويلية تتركز اساسا في شركتين اثنتين هما شركة الاسمنت وشركة صناعة الاسمدة تشتأثران بحوالي ٨٨٪ من مجموع الاستثمارات الحكومية في هذه الصناعة(١) .

- ٢ -

بنك الانماء الصناعي :

تأسس بنك الانماء الصناعي عام ١٩٦٥ ليحل محل صندوق الانماء الصناعي . وقد بدأ برأسمال مصرح به مقداره ٣ مليون دينار بملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص (٢) وقد ارتفع رأسماله الى ٦ مليون دينار . ويعمد البنك بالاضافة الى رأسماله الى الاقتراض من المؤسسات المحلية والخارجية وقبول الهبات والمساعدات من جهات متعددة .

يتمثل دوره الرئيسي في منح قروض متوسطة وطويلة الاجل للمشاريع الصناعية والسياحية الجديدة منها والقائمة ، كما يمكن ان يساهم في الشركات الصناعية او السياحية وان يزودها بالمشورة الفنية والمعلومات الادارية ودراسات الجدوى الاقتصادية .

ان دوره في مجال المساهمة في المشاريع الصناعية ضئيل (٣) . أما في مجال الاقراض فقد منح البنك خلال السنوات (١٩٦٥ - ١٩٧٥) قروضا للصناعة قيمتها ٨ر٨ مليون دينار ارتفعت الى ١٩ر٢ مليون خلال السنوات الخمس (١٩٧٦ - ١٩٨٠) (٤) . وتتوزع هذه القروض على مجموعة كبيرة من الصناعات نالت الصناعات البلاستيكية أعلى نسبة منها (حوالي الثلث) خلال السنوات الاخيرة .

---

١ - بلغت مساهمة الحكومة في شركة الاسمنت عام ١٩٧٣ (لم تكن شركة الاسمدة قد انشئت بعد) حوالي ثلثي حجم المساهمة الحكومية في الصناعة التحويلية .

٢- المعلومات والارقام الواردة حول بنك الانماء الصناعي مأخوذة من : الاردن ، بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ، عدة سنوات .

٣ - اذ شكلت هذه المساهمة ٤٪ من مجموع راس المال الاسمي للشركات التي تساهم بها وذلك عام ١٩٧٥ .

٤ - بلغ عدد القروض الممنوحة للصناعة والسياحة ٣٨٥ قرضا خلال الفترة (١٩٦٥-٧٥) قيمتها ١٠ر٣ مليون دينار ، معدل قيمة القرض الواحد حوالي ٣٦ ألف دينار ، توجه (٨٥٪) منها للصناعة . في حين ارتفع عدد القروض خلال فترة الخطة الخمسية الى ٣٩٢ قرضا بقيمة ٣٣ر٧ مليون دينار ، معدل القرض الواحد ٨١ ألف دينار توجه ما نسبته (٨١٪) منها للصناعة اي انخفض نصيب الصناعة قليلا لصالح السياحة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومراعاة لظروف صغار الصناعيين أنشىء عام ١٩٧٥ صندوق الصناعات الصغيرة واليدوية تابع للبنك . ويقوم بتقديم القروض والاستشارات الفنية . وتعتبر هذه المساعدة بالذات ضرورية جدا لمثل هذه الفئة من المنظمين (١) .

وقد بدأ البنك في بداية عام ١٩٧٨ يتبنى سياسة اقراض تفضيلية خاصة بالمناطق المتخلفة لتشجيع انشاء المصانع فيها . وتتضمن هذه السياسة حوافز تتعلق بطول المدة ومعدل الفائدة على القروض وغير ذلك .

وحول معدل الفائدة الذى يتقاضاه البنك فانه كان ٨٪ (متضمنا ١٪ عمولة سنويا) وهذا المعدل يبدو مرتفعا بالمقارنة مع معدلات مؤسسات الاقراض المتخصصة الاخرى (٢) كما انه قريب من المعدل الذى تتقاضاه البنوك التجارية (٩٪) . وهذا يشير الى ان كلفة الاقتراض من بنك الانماء الصناعي تعتبر عالية نسبيا ، ويعتبر معدل الفائدة مرتفعا بالمقارنه مع معدلات الفائدة التي تتقاضاها البنوك المناظرة في الدول الاخرى المجاورة ، فمثلا تراوح هذا المعدل بين (٤ - ٥٪) في العراق ، (٤٫٥ - ٧٫٥ ٪) في سوريا ، (٧٫٥ - ٩٫٥٪) في لبنان ، وبلغ (٣٪) في الكويت (٣) .

١- بلغ عدد القروض الممنوحة لهم ٦٠٢ قرضا خلال السنوات (١٩٧٥ - ٨٠) قيمتها ٢٫١ مليون دينار ، ومعدل القرض الواحد حوالي ٢٠٠٠ دينار ، منح الجزء الاكبر منها لمحافظة العاصمة .

٢ - كان معدل الفائدة عام ١٩٧٥ على قروض مؤسسات الاقراض المتخصصة كالتالي : بنك الانماء الصناعي (٧٪) ، المنظمة التعاونية (٦٪) ، مؤسسة الاقراض الزراعي (٦٪) ، مؤسسة الاسكان (٥٪) واصبحت هذه المعدلات عام ١٩٨٠ ، كما يلي : (٨٪) ، (٦ - ٨٪) ، (٧٪) ، (٥٪) على التوالي انظر : البنك المركزى الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدة نشرات لعدة سنوات .

٣- United Nations Economic and Social office in Beirut, op. cit , P . 21.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما مدة القروض الممنوحة في الاردن فحدها الادنى ٣ سنوات والاعلى ١٥ سنة ، وعلى الاغلب تتراوح بين (٥ - ١٠) سنوات . وتعتبر هذه المدة بالمقارنة مع الدول الاخرى جيدة . فهي تتراوح ايضا بين (٥ — ١٠) سنوات في كل من الكويت وسوريا ولبنان (١) .

ويتميز بنك الانماء الاردني على البنوك المتخصصة في الدول السابقة من حيث الضمانات المطلوبة للقروض . فبالرغم من انه يشترط ضمانات للقروض تشبه الى حد ما تلك المطلوبة من البنوك التجارية الا انها كثيرا ما تراعي الجدوى الاقتصادية للمشروع ايضا ، في حين تركز الدول السابقة بصورة رئيسية على موضوع الربحية وامكانات تقديم الضمانات .

ومما يجدر ذكره ان قروض هذا البنك تمتاز على قروض البنوك التجارية من حيث طول المدة الزمنية ، الا انه في الواقع كثيرا ما يعاد تجديد القروض قصيرة الاجل الممنوحة من البنوك التجارية ، ومع ذلك فان هذا البنك ادى ولا زال يؤدي دورا في تمويل الاستثمار الصناعي متوسط وطويل الاجل ، حتى وان كان يعجز عن تمويل المنشآت الصناعية الكبرى بسبب محدودية موارده مقارنة برأسمال هذه الشركات . وحديثا تعاون بنك الانماء مع عدد من المؤسسات الاخرى في المشاركة بالقروض المجمعة ، وقد بلغ عدد القروض المجمعة التي نظمها هذا البنك ويقوم بادارتها ٦ قروض ، تبلغ قيمتها حوالي ١٨ مليون دينار .

ولكن بالرغم من كل ما سبق فان هذا البنك لم يحتل دورا قياديا في التمويل الصناعي وهو بعيد في الوقت الحالي عن تأدية اي دور كبير في التنمية الصناعية ، اذ لم يتجاوز نصيبه في تمويل الصناعة ٤٪ مقابل ٩٪ في سوريا ، ١٫٣ ٪ في الكويت ٣٪ في لبنان ٢٢٪ في العراق (٢) .

ان موارده لا زالت محدودة ، ويمكن ان يودي تطويرها عن طريق قبول ودائع الجمهور مثلا ، واستقبال جزء من فائض ودائع المصارف التجارية وايداعها لديه ، واستقطاب مزيد من المصادر العربية والاجنبية الى تحسين دورة كما تتحسن كفاءته اذا قدم المزيد من المشورة الفنية والخبرة الادارية وقام بالتعريف بفرص الاستثمار .

٣- البنوك التجارية :

تستمد البنوك التجارية أهميتها في التمويل لكونها تمثل الشكل الاكثر تطورا وكفاءة في تعبئة المدخرات . ويتأتى معظم دورها من تمويل الصناعات على شكل قروض قصيرة الاجل ، ويبرز دورها بالذات في تمويل المؤسسات الكبيرة .

---

(١) Ibid .

(٢) Ibid . P. 28 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بلغت قيمة القروض المقدمة من البنوك التجارية للصناعة التحويلية عام ١٩٦٥ ، ٤ر٣ مليون دينار انخفضت الى ٩ر٣ مليونا عام ١٩٧١ تبعا لانخفاض النشاط الاقتصادي ثم ارتفعت الى ٦٨ر٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ نتيجة للتوسع الاخير في نشاط البنوك والذي تضاعف عدة مرات .

ومع ان قيمة القروض الممنوحة للصناعة التحويلية من البنوك التجارية تبلغ اضعاف ما يقدمه بنك الانماء الصناعي (بلغت مؤخرا حوالي ١٣ ضعفا) ، الا ان نصيب الصناعة من القروض الكلية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات المختلفة ضئيل (حوالي ١١٪) في حين تستأثر التجارة بالنصيب الاوفر من هذه التسهيلات(١) .

ويقوم البنك المركزي باستخدام وسائل الاقناع الادبي للتأثير على البنوك التجارية حتى تمنح نسبا متزايدة من تسهيلاتها الائتمانية الى فروع الانتاج السلعي كالزراعة والصناعة(٢) . الا ان هذا في الواقع لا يكفي . اذ لا بد للبنك المركزي ان يؤثر بصورة اكبر ، وذلك بان يتخذ اجراءات اوسع لزيادة التعاون بين البنوك التجارية المتخصصة

١- منحت البنوك التجارية قروضا للصناعة التحويلية نسبتها الى القروض الكلية (بلغت ١ر١٣٪) (٢ر٩٪) ، (٥ر١١٪) ، وذلك خلال الفترات الزمنية (١٩٦٤ - ٦٦) ، (١٩٧٣ - ٨٠) على الترتيب ، بينما بلغت نسبة التسهيلات المقدمة للتجارة خلال الفترات السابقة وبنفس الترتيب (٨ر٥٠٪) ، (٤ر٤١٪) ، (٧ ر ٣٥٪) وهذا التناقص في نصيب التجارة كان لصالح القطاعات الاخرى لا سيما الانشاءات المصدر :

النسب محسوبة من الارقام الواردة في :
البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدة نشرات لعدة سنوات.

٢- حتى في السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ التي اتخذ فيها البنك المركزي اجراءات لمكافحة التضخم مثل تخفيف السيولة المرتفعة للاقتصاد المحلي عن طريق الحد من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للاغراض التجارية واغراض المضاربة ، فانه اوصى بالاستمرار في منح هذه التسهيلات لقطاعي الزراعة والصناعة لئلا تتعطل حركة التنمية . انظر :
البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني عشر ، ١٩٧٥ ، ص ٣٣ . التقرير السنوي الثالث عشر ، ١٩٧٦ ، ص ٤٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع انه تم حديثا التعامل بالقروض المجمعة كأحد أشكال التعاون الا انه من الضروري توسيع قاعدة هذا التعاون ، وزيادة اشكاله . ومن الضروري التأثير على البنوك التجارية بحيث توسع نطاق الاقراض ليشمل منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، حتى تؤدي هذه البنوك دورا اكثر ايجابية في التنمية (١) .

خلاصة الامر فيما يتعلق بالتمويل الصناعي في الاردن ، فان المصادر الذاتية للشركات الصناعية تمول ما يزيد على ثلاثة ارباع احتياجاتها في حين تؤمن الباقي من البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وبعض المصادر الاخرى ، وهذا الوضع يشبه الى حد بعيد وضع التمويل الصناعي في عدد من الدول العربية المجاورة (٢) ، اى ان دور المؤسسات المالية في تقديم التسهيلات للصناعة ما زال بسيطا ، وان تزايدت أهميته وتطورت في السنوات الاخيرة . ويمكن ان يكون دور البنوك التجارية اكبر واكثر فعالية لو انها غيرت من سلوكها التقليدي في منحها الائتمان الاكبر للمشاريع التجارية والانشائية تجاه مشاريع الانتاج السلعي ، كما ان دور مؤسسات الاقراض يتحسن لو تمكنت هذه المؤسسات من زيادة مواردها المالية بزجة معقوله ، مثلا عن طريق ايداع البنوك التجارية مبالغ من فوائضها او احتياطاتها لدى هذه المؤسسات ، او منحها معدلات فائدة اكثر انخفاضا للتمكن من الاقراض بمعدلات اكثر تشجيعا .

---

١ — يمكن الاطلاع على الظروف والاسباب المشجعة لتطبيق هذا الاتجاه في الاردن في : جمال صلاح ، ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الاردن نحو الائتمان الطويل الأجل ، البنك المركزي الاردني ، دائرة البنوك والدراسات (عمان ، تموز ١٩٨١) ص ص ٩ — ١٥ .

٢ — كانت نسبة التمويل المقدم في الاردن من مؤسسات الاقراض المتخصصة (٤ ٪) ، البنوك التجارية (٩ ٪) ، المصادر الذاتية (٧٧ ٪) ، مصادر اخرى (١٠ ٪) . اما مساهمة المصادر الذاتية للشركات الصناعية في العراق فكانت (٧٣ ٪) ، لبنان (٧٥ ٪) ، السعودية (٧٣ ٪) ، الكويت (٥٨ ٪) سوريا (٧٧ ٪) . انظر :

United Nations Economic and Social office in Beirut op. , cit ., P. 28 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا - السياسات الضريبية والجمركيـــة :

الحوافز الضريبية المستخدمة لتشجيع الصناعة في الاردن نوعان : الاول ، مجموعـــة التسهيلات الواردة في قانون ضريبة الدخل ، وتشتمل على خصم بعض النفقات الانتاجية من الايرادات للوصول الى دخل المكلف الخاضع للضريبة ، وكذلك تنزيل الخسائر وتدويرهـــا (١) بالاضافة الى حوافز خاصة بالصناعة تتعلق بمعدل الضريبة ، اذ لا يتعدى معدل الضريبـــة المفروض على الدخل الخاضع للضريبة في الشركات الصناعية العامة المساهمة المحدودة ٣٨,٥٪، بينما يبلغ هذا المعدل ٤٠ ٪ ، ٤٥ ٪ في الشركات الاخرى . أما النوع الثاني من الحوافز فهو أكثر اهمية ويمنح بموجب قوانين تشجيع الاستثمار في صورة اعفاءات ضريبية واخـــرى جمركية ، ولهذا سنبدأ باعطاء فكرة عن قوانين تشجيع الاستثمار .

قوانين تشجيع الاستثمـــار :

صدرت في الاردن عدة قوانين تنظم شؤون الاستثمار كانت تعدل وتطور لتناســـب التطور الاقتصادي في المملكة . والقانون الحالي هو قانون تشجيع الاستثمار رقم ٥٢ لسنـــة ١٩٧٢ الذي عدل عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ . وقد حل هذا القانون محل القانون الصـــادر عام ١٩٦٧ ، الذي كان بدوره قد حل محل قانون تشجيع وترجيه الصناعة عام ١٩٥٥ .

تتعلق الخطوط العامة للقوانين السابقة بمنح المشروع المستفيد مجموعة من الاعفاءات الضريبية والجمركية . وسنعرض هذه الاجراءات بايجاز من خلال القانون الحالي وتعديلاتـــه .

الاعفاءات الضريبيـــة :

تشمل الاعفاءات الضريبية اعفاء الارباح الصافية للمشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية وكذلك اعفاء الابنية والاراضي من ضريبتي الابنية والاراضي . ويتم ما سبق عـــادة لمدد وشروط معينه .

والمتتبع لتطور قوانين تشجيع الاستثمار يلاحظ ان الاتجاه العام للتعديلات الـــتي طرأت عليها كان منح المزيد من الحوافـــز (٢) .

١ـ اذ يجيز قانون ضريبة الدخل الاردني طرح الخسائر من الدخل الخاضع للضريبـــة بالنسبة لكل مكلف ، وذلك خلال السنوات الست التالية بشروط معينه .

٢ـ للتعرف على تفصيلات وتطور قوانين تشجيع الاستثمار انظـــر :
يحيى شقواره ، اهمية الحوافز الاقتصادية للاستثمار في قطاعات الصناعة والتعديـــن والسياحة في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، (عمـــان ، تموز ١٩٧٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقانون عام ١٩٥٥ لم يبحث اعفاء الارباح الصافية من الضرائب عند توسع المشروع بينما اعفى قانون عام ١٩٦٧ مبلغا لا يزيد على ٢٥٪ من الارباح الصافية . وكذلك قانون عام ١٩٧٢ الذى اضاف ايضا اعفاء الموجودات الثابته المستوردة في حالة التوسع من الرسوم الجمركية على ان لا تقل قيمتها عن ٢٥٪ من طاقة المصنع الانتاجية قبل التوسع .

وبالنسبة للفترة الزمنية فقد كانت الارباح الصافية والابنية والاراضي تعفى من الضرائب لمدة ٣ سنوات عام ١٩٥٥ ، أصبحت هذه الفترة تتراوح بين (٦ ــ ٩) سنوات بالنسبة لاعفاء الارباح ، و (٥ ــ ٧) سنوات بالنسبة لاعفاء الابنية والاراضي وذلك في قانون عام ١٩٧٢ .

ولا تمنح الاعفاءات السابقة لكل المشاريع بنفس الدرجة . اذ يميز بين مشروع وآخر حسب معايير عدة منها حجم المشروع . فيميز بين المشروع الاقتصادي وبين المشروع الاقتصادى المصدق (١) . والاخير هو مشروع اقتصادي الا انه يشترط فيه الا تقل قيمة مكائنه والاته واجهزته اذا كان مشروعا صناعيا (٢) عن ٥٠٠٠ دينار ويقترن بموافقة مجلس الوزراء . ويمنح المشروع الاقتصادي المصدق كافة الاعفاءات والتسهيلات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار اما المشروع الاقتصادي فلا يمنح الا بعض هذه الاعفاءات فقط . وقد يمنح كل هذه التسهيلات بموافقة مجلس الوزراء .

ومن الاسس الاخرى المتبعة ، مراعاة الدرجة التي يزود بها المشروع السوق المحلية فاذا كان مشروعا جديدا فيعتبر مشروعا مصدقا . أما اذا كانت السوق المحلية مشبعة فيعتبر مشروعا اقتصاديا فقط ، الا اذا كان موجها للتصدير .

١ــ يشترط في المشروع الاقتصادي ان يكون منسجما مع اهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة ، ومقترنا بموافقة الجهة المعنية ، ويساهم في زيادة الدخل القومي ، والا تقل القيمة المضافة الاجمالية عن (٢٠٪) من التكلفة ، وان يسهم في تدعيم الميزان التجاري او ميزان المدفوعات .

٢ــ ذلك ان قانون تشجيع الاستثمار يشمل السياحة بالاضافة الى الصناعة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة للمشاريع المصدقة نفسها ، فان هنالك تمييز يتعلق بنوع الشركة فاذا كانت الشركة مساهمة فتعفى ارباحها الصافية وأبنيتها وأراضيها من الضرائب لفترات زمنية أطول [١] . وتصيب هذه الاعفاءات الاضافية المشروع اذا كان سيقام خارج محافظة العاصمة مراعاة للتوزيع الاقليمي للمشاريع الصناعية في البلد .

ان التمييز بين المشاريع المختلفة ان كانت مشاريع اقتصادية او مشاريع مصدقة ، وبالتالي مدى سخاء الحوافز الضريبية المقدمة ، يعتمد على حكم لجنة الاستثمار التي قد تحتاج بعض الوقت حتى تبت في قرارها ، ولا يتم بناء على قواعد محددة واردة في قانون تشجيع الاستثمار . وعلى ذلك فمن المحتمل ان يكون القرار المتخذ عرضة للخطأ أو للمحاباة أو التعقيد الاداري . ومع ان الواقع العملي يشير الى تطبيق المعايير الموضوعية المذكورة أعلاه في معظم الاحيان ، الا ان صياغة هذه الاسس ضمن قانون تشجيع الاستثمار نفسه وبصورة واضحة جلية يسهل تطبيقها فتتم بصورة اوتوماتيكية .

وقد يثور سؤال حول كفاية الحوافز الضريبية الممنوحة في الاردن . وللاجابة على ذلك يحسن ان نقارن اهم هذه الحوافز ، وهي الاجازة الضريبية Tax Holiday اي اعفاء الارباح الصافية للمشروع الصناعي من ضريبة الدخل مدة معينه من الزمن ، مع تلك المقدمة من دول اخرى . ويتضح لنا ان دولا مثل (غانا ، ماليزيا ، نيجيريا ، الباكستان ، تايوان ، السنغال ، الارغواي ....) تمنح المشاريع الصناعية اجازة من الضريبة لفترة من الزمن هي (٥ ــ ١٠) سنوات [٢] . وهذه المدة قريبة من تلك الممنوحة في الاردن والتي تتراوح بين (٦ ــ ٩) سنوات .

والواقع ان هذا الحافز يثير بعض التحفظات لكنه يفيد بصورة اكبر تلك المشاريع التي تحقق الربح السريع . وهذه الحالة لا تتم لاغلب المؤسسات ، اذ يمنى بعضها بخسارة في بداية عمرها الانتاجي . لذا فان كثيرا من الدول لجأت الى ترحيل الخسائر التي تتم خلال فترة اجازة الضريبة وانقاصها من الارباح المتحققة خلال فترة ما بعد الاجازة الضريبية . ومن هذه الدول : نيجيريا ، جمايكا ، اسرائيل ، المكسيك [٣] .

١ــ تعفى الارباح الصافية للشركات المساهمة العامة للمشاريع المصدقة ــ لمدة ٩ سنوات بدلا من ٦ سنوات للشركات العادية ، وعند التوسع يكون الاعفاء لمدة ٤ سنوات بدلا من ٣ سنوات . اما الاراضي والابنية فتعفى من الضرائب لمدة ٧ سنوات بدلا من خمس .

٢) David Lim , op. cit., p. 170.

٣) Ibid., p. 172 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ناحية اخرى فان الاعفاءات الضريبية تنطبق اساسا على المشاريع الجديدة على انه من الاهمية بمكان ان يتم بعض التوسع في المشاريع الصناعية من قطاع الصناعة ذاته كيلا تجتذب الاموال الفائضة مشاريع اقتصادية اخرى ذات ربحية أعلى . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاعفاء الكلي أو الجزئي من ضريبة الدخل على الارباح المعاد استثمارها Reinvestment Allowances

ويحدث هذا في (البرازيل ، كولومبيا ، المغرب ، تايوان ، تونس ، هند وراس ، الارغواي)[١] وقد ساهمت المدخرات من المنشآت الصناعية القائمة باكثر من ٤٠ ٪ من الاموال اللازمة لتمويل مشاريع صناعية جديدة في بعض الدول شبه الصناعية في امريكا اللاتينية واكثر من (٥٠٪) في الدول الصناعية المتقدمه[٢] . وقد تمنح بعض الدول تخفيضا في الضريبة على الاموال الاحتياطية المخصصة لاعادة الاستثمار ، على ان لا تتعدى نسبة معينة من الارباح السنوية ، وذلك بقصد تشجيع هذه المؤسسات على التوسع .

ومن الاجراءات الاخرى التي تتخذها بعض الدول النامية تطبيق مبدأ الاهتلاك المتسارع للموجودات الثابتة Accelerated Depreciation

وهذا يتم في (كينيا ، جمايكا ، المغرب ، كوريا ، تركيا)[٣] . ويؤدي تطبيق نظام Investment Allowances الى نتائج مفيدة ، اذ يسمح للمشروع بتقليل مطلوباته الضريبية بمقدار ثابت من تكلفة راس مال المنشأة (٣٠ ٪ مثلا) وذلك بالاضافة الى الاهتلاك العادي[٤] .

---

(١) — Ibid.

(٢) — United Nations , United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) , Incentive Policies For Industrial Development , Report and Proceedings of the Interregional Seminar Held in Vienna , 10-21 march, 1969, (LD/58 vol. 1, New York: UN, 1970) p.4.

(٣) — David Lim , op.cit., P.171.

(٤) — United Nations; UNIDO , Incentive policies For Industrial Development op.cit. P.41.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي الاردن لا تطبق الاجراءات السابقة . ويتم تشجيع المشروع الاقتصادي المصدق على التوسع بأن يمنح القانون هذا المشروع عند توسعه الفعلي اعفاءا اضافيا من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية على (٢٥ ٪) نقط من صافي ارباحه السنوية . ويتم ذلك منذ بدء التوسع ولمدة ٣ سنوات ، بشرط الا تقل قيمة الالات المستوردة لغرض التوسع عن (٣٥ ٪) من القيمة الكلية للموجودات الثابتة .

٢- الاعفاءات الجمركية :

تعود أهمية اعفاء الالات والعدد وقطع الغيار المستوردة للمنشآت الجديدة وتلك التي تحت التوسع الى كونها تقدم دعما في المرحلة التي تكون فيها المنشآة بحاجة ماسة لأي عون .

ومع انه في الاردن تم اعفاء معظم الالات والعدد من الرسوم الجمركية في التعديل الجمركي عام ١٩٧٦ ، الا ان بعضها لايزال يدفع رسما يتراوح بين (٢ - ٢٣ ٪) بالاضافة الى الرسوم الاضافية الاخرى ، وبالتالي فان المشاريع المصدقة فقط ، والمشاريع الاقتصادية التي تعفى من هذه الرسوم تنال هذه الامتيازات ، أما المشاريع الاخرى ولا سيما الصغيرة فلا تستفيد منها . ولهذا فقد يكون من الافضل فرض رسم عام منخفض على كل الالات المستوردة بغض النظر عن مستخدميها .

وبالاضافة الى ذلك فان كثيرا من المواد الخام المستوردة اما معفاة تماما والمذات للتصدير أو تخضع لرسم منخفض بالمقارنه مع ما تدفعه السلع الاخرى غير الضرورية من رسوم ، مما يقدم المزيد من الحوافز للمستثمرين . وهذا الاسلوب تتبعه معظم الدول في تشجيع صناعاتها (١) .

يتبين لنا من المقارنات السابقة ، ان الحوافز الضريبية المقدمة للصناعة في الاردن هي عموما أقل من تلك المقدمة في دول اخرى . كما ان تقرير لجنة Scott (٢) عن الاردن عام ١٩٧٦ حول هذا الموضوع قد بين ان مجموعة الحوافز الممنوحة آنذاك غير كافية لجذب حجم الاستثمارات المقرر في الخطة الخمسية .

---

(١) Bela Balassa and Associates , op.cit., p. 229.

(٢) W.D. Scott and Company pty. Ltd ., Development Prospects for Manufacturing Industry in Jordan, (Unpublished Final Draft Report , 1976) , PP. 41 - 43 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن ما هي الاهمية والدور الفعلي لهذه الحوافز بالنسبة للاستثمار الصناعي ؟ لمعرفة أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الصناعي يمكن الرجوع الى الدراسات النظرية والتطبيقية التي تمت في بلدان مختلفة ، وكذلك الى الدراسات التي تمت على المستوى المحلي . الا اننا سنقرر ابتداءً ما استقر في النظرية الاقتصادية وما يلاحظه أي باحث من وجود حوافز أخرى أكثر أهمية في جذب الاستثمارات على رأسها الاستقرار السياسي والاقتصادي . فقانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٥٥ كان على العموم أقل تشجيعا من قانون عام ١٩٦٧ ومع ذلك فان نسبة استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة (١٩٥٤ - ١٩٦٦) - فترة تطبيق القانون - بلغت ٦٥٪ من مجموع الاستثمارات، بينما انخفضت هذه النسبة الى (٥٦٪) في الفترة (١٩٦٧ - ٧١) - فترة تطبيق القانون الثاني [١] - وهي الفترة التي اتصفت بعدم الاستقرار السياسي الناجم عن حرب حزيران وما تلاها من أحداث حيث سادت ظروف عدم التأكد حول مصير المنطقة ، والتشاؤم وعدم وضوح الرؤيا فيما يتعلق بالاستثمارات .

ان الاتجاه العام للدراسات النظرية والتطبيقية على المستوى العالمي [٢] يبين ان الحوافز الضريبية لم تكن الدافع الاساسي لاتخاذ قرار الاستثمار الا انها كانت ذات اثر في ايجاد الجو الاستثماري المناسب للصناعة . كما ان دراسة تمت على المستوى المحلي توصل فيها الباحث الى نفس النتيجة السابقة [٣] .

١- يحيى شقوازه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

٢- انظر في هذا :

G.Meier , The International Economics of Development (New York : Harper and Row , 1968); H.Dougall , Investments , (NewJersey ;Prentice Hall, Inc., 1969); pearson, L.B. and others , partners in Development (London : pall Mall Press, 1969).

٣- هاني ابو جباره ، ضريبة الدخل في الاردن : اهدافها وانجازاتها ، منشورات مجلس البحث العلمي الاردني (عمان : ١٩٧٦) ، ص ص ٦٧ ، ٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا يمكن القول أن أثر الحوافز على مستوى الاستثمار الصناعي محدود ، وأن هناك عوامل أكثر أهمية تتعلق بالمناخ الاقتصادي وحالة السوق وغير ذلك ، ولكن لا يعني هذا اهمال هذه الحوافز ، ذلك انه اذا ما توفرت العوامل الاساسية للاستثمار فان هذه الحوافز تعتبر باعثا اضافيا لتنمية الصناعة . ان وجودها يساعد على تخصيص الموارد بحيث تتجه بدرجة أكبر نحو الصناعة نتيجة لما تقدمه من اغراءات بتأثير الحوافز المقدمة . ولهذا لا بأس من زيادة هذه الحوافز مع مراعاة تبسيط اجراءاتها الادارية ما امكن وتطبيقها على كافة المنشآت ضمن الصناعة الواحدة دون تحيز (١) .

ومهما يكن من أمر فقد استفادت المشاريع المنشأة حديثا والمتوسعة من الحوافز الضريبية السابقة . فقانون عام ١٩٥٥ أفاد ٨٤ منشأة وذلك خلال الفترة (١٩٥٥ ــ ١٩٦٧) اذ منح اكثر من نصفها كافة الاعفاءات (٢) . اما قانون عام ١٩٧٢ وتعديلاته فمنذ تطبيقه لغاية ايار ١٩٧٩ أفاد ٣٦٠ مشروعا منها ١٨٢ مشروعا انتاجيا مجموع رؤوس اموالها حوالي ٢١ مليون دينار ، و ١٧٨ مشروعا اقتصاديا مصدقا مجموع رؤوس اموالها حوالي ٩٢ مليون دينار (٣) .

١- كثيرا ما كانت هذه الامتيازات تمنح بصورة غير مدروسة ودون ان تبنى على اسس موضوعية . فمثلا قانون عام ١٩٥٥ والذي بقي مطبقا لغاية عام ١٩٦٧ قدم اعفاءات لعدد من الصناعات وترك صناعات اخرى دون تشجيع بالرغم من اهميتها . كما انه منح بعض المؤسسات الاعفاءات والتسهيلات في حين حجبها عن مؤسسات اخرى تنتج نفس السلع . لمزيد من التفصيل انظر :
غالب عمرو عرفات ، التنمية الصناعية في الاردن : حالتها الحاضرة وطرق دعمها (عمان : وزارة الاقتصاد الوطني ، مركز التنمية الصناعية الاردني ، ١٩٧٠) ، ص ص ، ٢٥ - ٣١ .

٢- يحيى شقواره ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ .

٣- احمد قاسم الاحمد ، اثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة الابحاث الاقتصادية (عمان — ١٩٨٠) ، ص ٥٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣- اجراءات اضافية لتشجيع الاستثمار الاجنبي :

بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعة ، فان دولا كثيرة في العالم تتنافس لاجتذابه ، وتقدم له العديد من الحوافز والاغراءات ولا تتأثر هذه الحوافز بسخاء الحوافز المقدمة من دولة ما فقط ، بل تتأثر ايضا بما يقدم من الدول الاخرى وحتى من الدول الصناعية نفسها للمناطق الاقل تقدما فيها . وتتراوح اهمية هذه الاستثمارات الى ما تقدمه من دعم لموارد البلد المحدودة ، وتقديم للمعرفة والخبرة الفنية ، وكذلك تشجيع للصادرات الصناعية[١] .

ان الاتجاه العام في الاردن في هذا المجال هو تشجيع هذا الاستثمار للاستفادة منه في تحقيق الاهداف السابقة . وان كان واقع الحال لا يشير الى وجود صعوبة كبيرة في الحصول على الموارد المالية (على الاقل في الوقت الحالي) لا سيما من المصادر العربية ، كما ان استخدام التقنية الملائمة وتطوير المهارات المختلفة أمران يمكن الحصول عليهما من بدائل عدة[٢] . ومع ذلك فكثيرا ما يفضل الحصول على هذه الامور مباشرة من الشركة الاجنبية المستثمرة على اعتبار ان التكنولوجيا مرتبطة الى حد ما برأس المال وبدرجة أكبر بالادارة اذ ان الشركة تقدم هذه الامور كحزمه واحدة متصلة وليس في صورة مشتريات منفصلة لكل منهما .

---

١ - ان هذه المزايا قد لا تتحقق دائما ، أو تتحقق بصورة مشوهة ، بالاضافة الى وجود محاذير اخرى سياسية واجتماعية لا مجال لخوضها الان ، وهذا يستوجب الحيطة والحذر في التعامل مع مثل هذه الاستثمارات وبالذات بعض اشكالها كالشركات المتعددة الجنسية . انظر ملخصا لمحاذير هذه الاستثمارات في :

United Nations , United Nations Economic and Social office in Beirut (UNESOB), "Some Aspects and Problems of Foreign private Investment in the Middle East", in Studies on Development Problems in selected Countries of the Middle East 1973 , (Doc. No. t/UNESOB;NewYork : U.N.Publication 1974) op.cit., pp. 14,15 .

٢- كالترخيص ، والعقود الادارية ، والاتفاقيات الفنية او شراء الالات وغير ذلك . ومن البدائل الاخرى وضع سياسة لا تعتمد أصلا على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة ، وانما وضع سياسة خاصة بالدول النامية عن طريق التعاون فيما بينها لتطوير تكنولوجيا مناسبة لاوضاعها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتم تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال السماح لهؤلاء المستثمرين بالاستفادة من الحوافز المقدمة للمستثمر المحلي كالحماية ، والاعفاءات الضريبية والجمركية الواردة في قانون تشجيع الاستثمار . كما ان هذا القانون تقدم مجموعة أخرى من الحوافز تشتمل على تسهيلات تحويل راس المال العربي والاجنبي وأرباحه وفوائدة ورواتب وتعويضات المستخدمين غير الاردنيين الى الخارج ، بالاضافة الى مجموعة اخرى وردت في قانون تسجيل الشركات الاجنبية لعام ١٩٧٥ (١) . مثل اعفاء الارباح التي تجنيها الشركة من اعمالها في خارج المملكة من كل من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية ، والاعفاء من التسجيل لدى الجهات المعنية ، والاعفاء من رخص المهن ، واعفاء الاثاث والتجهيزات المستوردة للشركة الاجنبية من الرسوم الجمركية ، والسماح لهم بفتح حساب غير مقيم في البنوك التجارية .

ولا تعتبر هذه الحوافز بالمقارنه مع كثير من الدول الاخرى قليلة ، وانما هي ذات مستوى مقبول (٢) ، ولكن مع هذا فان حجم الاستثمار الاجنبي في الاردن قليل ، ويشير تقرير صادر عن البنك المركزي حول الاستثمار الاجنبي في الاردن خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨) الى ان حجم الاستثمار الاجنبي طوال هذه المدة تراوحت تقديراته بين (٣٣ ـ ٣٦) مليون دينار (٣) وانه ازداد بصورة واضحة فقط منذ عام ١٩٧٥ (بالذات من الدول العربية : السعودية ، الكويت ، قطر) وان معظم الاستثمارات كانت في القطاع المالي كالبنوك ، وكذلك الفنادق اما نصيب الصناعة التحويلية فكان قليلا . اذ شكل ما نسبته ٧٫٨ / من المجموع (٤).

---

١ ـ صدر عام ١٩٥٥ ايضا قانون بخصوص الاستثمارات الاجنبية هو قانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية لعام ١٩٥٥ .

٢ ـ United Nations, UN6SOB; Some Aspects and problems of Foreign private Investment in the Middle East ,op.cit. pp. 16.17.

٣ ـ عمر احمد علي ، واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاردن ، (١٩٦٥ ـ ١٩٧٨) البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، (عمان ، شباط ١٩٨٠ ، ص ٧ .

٤ ـ المرجع السابق ، ص ١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد اخذ شكل التراخيص والاتفاقيات الفنية التي تهدف اساسا الى نقل التقنية الحديثة . اما الاستثمارات المباشرة في الصناعة فتعتبر ضئيلة وتأخذ شكل المشاركة Joint Venture حيث يشارك رأس المال الاجنبي في تمويل بعض الشركات المحلية بنسبة قليلة لا تتعدى ٥٠٪ من رأس المال الاجنبي بالاضافة الى تقديم الخبرة الفنية والادارية والتسويقية .

ان ضآلة حجم الاستثمار الاجنبي في الاردن يمكن ان تفسر بأن الاردن دولة غير جذابة لهذه الاستثمارات على حد تعبير وتصنيف الدراسة التي قام بها كل من (فرانكلين — روت وأحمد أحمد)

Frdnklin R.Roet ond Ahmdd A.Ahmad(1)

والتي توصلا فيها الى ان العوامل الاساسية لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي مدى توفر البنية التحتية الملائمة ، ودرجة التحضر الاجتماعي ، وحاله الاسواق ، ومدى استقرار الحكومات ، وكفاءة الادارة الحكومية ، ودور الحكومة في الاقتصاد ، بالاضافة الى بعض التشريعات الخاصة بالتأميم وتسهيلات تحويل رؤوس الاموال والارباح الى الخارج وغيرها .

كما ان دراسة عبد الله المالكي (٢) حول الاستثمارات العربية ، وان كانت على الاغلب في صورة استثمار مالي ، تؤكد على اهمية الاستقرار السياسي ومدى تحقيق الارباح وضمان رؤوس الاموال (٣) .

---

١ — اذ تم اختيار عينه من ٨٥ دولة نامية من ضمنها الاردن ، وأخذ ٣٨ متغيرا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وصنفت هذه المتغيرات حسب اهميتها بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعة وذلك للتعرف على محددات وفقات هذه الاستثمارات . انظر :

Franklin Roat and Ahmad A. Ahmad," Empirical Determinants of Manufacturing Direct Foreign Investment in Developing countries," Economic Development & Cultural Change, Vol. 27, No.4 (July, 1979) pp. 751 - 767 .

٢ — عبد الله المالكي، تدابير تشجيع رؤوس الاموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية ، منشورات مجلس البحث العلمي الاردني (عمان ، ١٩٧٤) .

٣ — من الدلائل على اهمية هذه العوامل ان رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في الصناعة الاردنية على ضآلتها ترتفع نسبتها في المشاريع الاقتصادية المعدقة عنها في المشاريع الاقتصادية ، لان الاولى تساهم الحكومة في معظمها ، بالاضافة الى ما تتمتع به من مزايا كبر حجم المشروع وكثرة التسهيلات التي تحظى بها من الحكومة . ويكون دور مؤسسات التأمين مثل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي انشئت عام ١٩٧٠) هاما في هذا المجال .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واذا كان الامر كذلك فهل من الضروري تقديم المزيد من الاعفاءات والتسهيلات ؟ قد يكون المزيد من هذه الحوافز مفيدا للاردن في المرحلة الحالية ، ولكن الاهم من ذلك التركيز على الامور الاساسية التي تتعلق بهذا النوع من الاستثمارات وازالة العقبات أمام توجه هذه الاستثمارات نحو الصناعة . ويتطلب هذا وضع اطار عام محدد لسياسة الحكومة تجاه هذه الاستثمارات ، وتعريف المستثمر بها وبالحوافز التي تقدمها ، وكذلك ادخال التحسينات على طريقة عرضها وايصالها للمستثمر ، ثم تطبيق ذلك بصورة تقلل من التعقيد الاداري . وكذلك نشر المعلومات الواضحة والدقيقة حول حالة البلد الاقتصادية وما يشهده من تطور في البنى الاساسية ومهارة العمل وبناء المدن الصناعية وما يتبعها من خدمات ، وتوسيع القاعدة الصناعية وما يستجد من فرص استثمار مناسبة . وربما يكون انشاء مركز كفؤ لتشجيع الاستثمار الاجنبي مفيدا في جذب هذه الاستثمارات ، كما ان تطوير وضع الاردن كمركز تجاري هام لرقعة واسعة من العالم العربي امر يعود على الاردن وعلى الشركات الاجنبية المستثمرة بمنافع واضحة .

وخلاصة القول ان الدول لا تقتصر في تقديمها للحوافز على الاعفاءات الجمركية والضريبية ، وعلى تقديم القروض الميسرة ، بل يتقدم بعضها دعما مباشرا للصناعة في صورة هبات نقدية او تسهيلات كبيرة في الحصول على الماء والكهرباء أو بناء المصانع أو شراء الاراضي باسعار مخفضة وقد تقدم مجانا ، وغير ذلك من امور .

وبالنسبة للاردن ، لو نظرنا الى الحوافز السابقة (التمويلية والضريبية) كمجموعة واحدة ، وقارناها بما تقدمه دول اخرى نامية ومتقدمة لتشجيع الصناعة لوجدنا ان جملة هذه الحوافز في الاردن هي أقل منها في عدد من هذه الدول ، ولوجدنا دولا صناعية متقدمة تقدم في هذا المجال أكثر مما يقدمه الاردن . فمثلا تمنح كندا قروضا للاستثمار الصناعي في صورة تخفيضات مالية تقدم نقدا للمشروع الصناعي في أول يوم لتنفيذه تصل الى ثلث رأسمال المشروع الثابت ، كما تقدم ٥٠ ٪ من تكاليف التطوير والبحث ، وقروضا تصل لغاية ٥ ملايين دولار بدون فوائد ، وباقي القروض بفوائد مخفضة . اما ايرلندا ، فيصل ما تقدمه للاستثمار الصناعي في صورة نقدية تستلم في بداية المشروع الى ثلثي قيمة رأسماله بالاضافة الى تقديم هبات لتدريب العمال تصل الى (٥٠ ٪) من قيمة الاستثمار ، مع تقديم اعفاءات ضريبية لمدة ١٠ سنوات لمشاريع التصدير . وفي بورتوريكو ، تقدم القروض النقدية في بداية المشروع بنسبة تصل (١٥ ٪) من رأسماله الثابت بالاضافة الى ٢٥٠ دولار لكل عامل ، وقروضا تصل الى (٥٠ — ٧٥ ٪) من الاستثمار بمعدل فائدة ٥ ر٦ ٪

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالاضافة الى اعفاءات من الضريبة لمدة (١٠ ـ ١٧) سنه حسب المنطقة التي يقام فيها المشروع[١] .

ان وضع الاردن يتطلب ولا شك منح المزيد من هذه الحوافز بصورة عامة ، وكذلك متحها بالذات لتحقيق غايات معينه لتشجيع توسع المشاريع ، وللتصدير وللتنمية الاقليمية .

Hain Lary & Marshall Sarrat, " Investment Incentives and the Allocation of Resources," Economic Development and Cultural change, vol. 23, No. 3 (1975), p. 433.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الخامســـس

تقييم سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن

اتبع الاردن خلال الستينات والسبعينات استراتيجية للتصنيع اساسها احلال المستوردات، واعتمدتها الحكومة سياسة للتنمية . وللتعرف على نتائج تطبيق هذه السياسة ومدى نجاحها ستقوم اولا بقياس الاحلال المتحقق . ثم نبحث في الاثار الناجمة من عملية الاحلال على الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال التعرف على مدى تحقق الاهداف التي اتبعت هذه السياسة لاجلها .

اولا : قياس الاحلال :

سنعتمد في قياس الاحلال الذى تم في الصناعة التحويلية الاردنية على المقياس الذى وضعه (جيلومنت Guillaumont)(١) . وقد وقع الاختيار على هذا المقياس لانه يتلافى العيوب الموجودة في المقاييس الاخرى . واهمها ان نتائج تلك المقاييس عند التطبيق لا تكون متناسقة . فقد يكون هناك احلال مستوردات موجب في كل صناعة ومع ذلك يتحقق احلال مستوردات سالب لكل الصناعات كمجموعة .(٢)

اما هذا المقياس فيبين ان احلال المستوردات على مستوى المنتج او القطاع يتم اذا كان معامل المستوردات (مساهمة المستوردات النسبية في العرض الكلي) لهذا المنتج متناقصا . وعلى مستوى الاقتصاد ، فان التغير في معامل المستوردات لا يكون واضحا لانه قد ينجم عن التغير في هيكل الطلب بالاضافة الى احلال المستوردات لمختلف المنتوجات . ولهذا فقد اوجد جيلومنت طريقة مناسبة لتجميع مقاييس الاحلال على المستوى القطاعي للحصول على مقياس للاقتصاد يكون منسجما

---

(١) Patrick Guillaumont, "More on Consistent Measures of Import Substitution" Oxford Economic Papers, Vol.31,No2 (July, 1979), pp 324-329.

(٢) عدم الاتساق يظهر في مقياس تشنيرى Chenery ، والمقاييس المعتمدة عليه وكذلك عند مورلي وسميث Morely & Smith ، وقد تعرضنا لهذه المقاييس في الفصل الاول من هذه الدراسة . انظر الانتقاد لهذه المقاييس في :
George Fane, op. cit., p. 255.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مع المقاييس القطاعية. لقد ادخل في اعتباره عند حساب الاحلال السلع المستوردة المطلوبة كسلع وسيطة ، وذلك بطريقة سليمة.

وقد اعتبر بيكون Bacon (١) ان مقياس جيلومنت اضافة قيمة للادب الاقتصادي في هذا المجال ، وقام بتطويره وتوسيعه معتمدا على جداول المدخلات والمخرجات.

مقياس جيلومنت للاحلال

ليكن

Z_i = العرض الكلي للمنتج i(Product)

$Z_i = Q_i + M_i$

حيث

Q_i = القيمة الاجمالية للمنتج i

M_i = قيمة المستوردات من المنتج i

Q = قيمة الانتاج الكلي

M = قيمة المستوردات الكلية

وان

$(Q_i, Z_i, Q, Z$: (يشتمل كل منها على المدخلات الوسيطة

ولمكن

Z'_i = العرض الصافي للمنتج i

$Z'_i = Q'_i + M_i$

حيث

Q'_i = القيمة المضافة للمنتج i

وكذلك

Z' = العرض الصافي الاجمالي

$Z' = Q' + M$

حيث

Q' = القيمة المضافة الاجمالية

وان

$(Q'_i, Z'_i, Q', Z'$: (لا يشتمل اي منها على المدخلات الوسيطة

فيكون

m_i = معامل المستوردات للمنتج i (Import Coefficient)

$m_i = \frac{M_i}{Z_i}$

---

(١) Robert W. Bacon, op.cit., p.330.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معامل المستوردات الاجمالي

$$m = \frac{M}{Z'}$$

وان m •

(معامل المستوردات الاجمالي ليس منسجما مع معامل المستوردات للمنتج)

وللحصول على تعريف متسق Consistent لمعامل المستوردات لقطاع ما نبدأ من الطلب النهائي لكل منتج ، ثم نرجح معاملات المستوردات بالمساهمة النسبية للطلب النهائي . أى ندخل في الاعتبار المدخلات المستوردة المستخدمة في انتاج السلع البديلة وليس فقط السلع المستوردة نفسها . وهذا يتطلب تحليل التدا خل الصناعي والذى قد لا يكون متوفرا في حالة عدم وجود جداول للمدخلات والمخرجات في بداية ونهاية الفترة المدروسة ، الا انه يمكن استخدام طرق اخرى بدون هذه الجداول ، تعطي نتائج تقريبية معقولة .

البديل الاول ، ان نعرف معامل المستوردات لكل قطاع بانه نسبة المستوردات من المنتج i الى العرض الكلي له . ثم ننتقل من المستوى القطاعي الى الكلي باستخدام معاملات للترجيح تنسب للعرض الصافي الاجمالي ، والتي يكون مجموعها اكبر من واحد لان تجميع العروض الكلية لكل المنتجات يكون اكبر من العرض الصافي الاجمالي . ويتم القياس كالتالي :

أ — قياس الاحلال بصورة نسبية :

احلال المستوردات للمنتج : هو التغير في معامل المستوردات لهذا المنتج ، فلو كان لدينا فترة زمنية تمتد بين الزمن (٥) — سنة الاساس و (١) — سنة المقارنة) فيكون الاحلال للمنتج i هو :

$$r_i = -\Delta m_i = -(m_{i1} - m_{io}) = m_{io} - m_{i1}$$

احلال المستوردات للاقتصاد : هو الفرق بين قيمة معامل المستوردات المتوسط الذى تحصل عليه لو بقيت معاملات المستوردات للمنتجات على حالها وبين قيمة معامل المستوردات الفعلي . ويمكن حسابه عن طريق تجميع الاحلال للمنتجات بعد ترجيحها بمساهمة العرض الكلي لكل منتج في العرض الصافي الاجمالي .

$$r = \sum r_i \alpha_i$$ حيث

α_i = معامل الترجيح

$$\alpha_i = z_i / z' \qquad \sum \alpha_i > 1$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب — قياس الاحلال بطريقة مطلقة :

احلال المستوردات للمنتج i : هو النقص في المستوردات نتيجة للانخفاض في معامل المستوردات.ويمكن ان يعبر هذا عن الوفر المتحقق في القطاع الاجنبي لهذا المنتج في الزمن (١) مقارنا بغياب احلال المستوردات.

$$R_i = r_i Z_i$$

احلال المستوردات للاقتصاد : هو الفرق بين قيمة المستوردات التي كان يجب ان تتم لو ان معاملات المستوردات للمنتجات لم تتغير وبين القيمة الفعلية للمستوردات . ويقيس هذا الوفر المتحقق في الاقتصاد ككل في القطاع الاجنبي في الزمن (١) مقارنا بغياب احلال المستوردات.

$$R = r.Z'$$

وهناك بديل آخر تقريبي يعتمد اساسا على القيمة المضافة. اذ يعرف معامل المستوردات للمنتج i بأنه نسبة المستوردات من هذا المنتج الى العرض الصافي له. وينتقد هذا المقياس لاستخدامه متغيرين (المستوردات والقيمة المضافة) ليسا من طبيعة متجانسة.

ذكرنا ان القياس الدقيق للاحلال يتطلب توفر جداول للمدخلات والمخرجات ونتيجة لعدم توفر هذه الجداول في الاردن في بداية ونهاية كل فترة(١) ،فاننا سنضطر لاستخدام المقياس التقريبي الذى شرحناه آنفا .

ويخضع هذا المقياس عند تطبيقه على الاردن لمزيد من التقريب وذلك بسبب طبيعة البيانات المتاحة ،والتي لا تتوفر بالكيفية الملائمة. ان نتائج التعداد الصناعي تعرض حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) . في حين

---

(١) توفرت حديثا جداول للمدخلات والمخرجات للاقتصاد الاردني لعام ١٩٧٩، كما انه يوجد مثل هذه الجداول لبعض السنوات خلال الستينات،الا أن عدم التطابق بين فروع الصناعة التحويلية في هذه الجداول قد حال دون استخدامها ،علاوة على عدم توفر مثل هذه الجداول لعام ١٩٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان بيانات التجارة الخارجية تعرض حسب التصنيف الدولي (BTN) الذى لا يتوافق مع التصنيف الصناعي . وهكذا يضطر الباحث في حصوله على الارقام الخاصة بالتجارة الخارجية حسب التصنيف الصناعي الى تجميع الارقام الواردة في نشرات التجارة الخارجية . وحيث انها لا تظهر الارقام التفصيلية للبنود ذات القيم الصغيرة فانها لا تعطي الصورة الدقيقة لحجم المستوردات . كما ان هذه النشرات لا تظهر الارقام الخاصة بمستوردات بند النشر ، في حين ان ارقام التعداد الصناعي تظهر قيمة الانتاج المحلي من الطباعة والنشر معا . والواقع ان الثغرات السابقة يقل اثرها نتيجة لعملية المقارنة عند حساب الاحلال .

ومن الصعوبات الاخرى وجود درجة كبيرة من التجميع في فروع مجموعة الصناعة الواحدة كالصناعة الكيماوية التي تشتمل على مجموعة غير متجانسة من السلع مثل الادوية والاسمدة والصابون والمنظفات والدهانات وغيرها . وهذا يجعل معنى الاحلال في هذه المجموعة غير واضح . كما اننا اضطررنا الى تجميع الصناعات المعدنية الاساسية والالات غير الكهربائية والالات الكهربائية في مجموعة واحدة بسبب التداخل في مضمون ومحتوى كل بند فيها في سنة الاساس مقارنا مع البند المماثل سنة المقارنة . (١)

على اية حال ، لا بأس من استخدام هذا المقياس كمؤشر عام على الاحلال الذى تم في الصناعة الاردنية ، بالرغم من عدم الدقة الكافية فيه ؛ وان النتائج التي ستظهر يجب ان ينظر اليها في ظل النموذج المستخدم وفي ظل البيانات المتاحة . وان فرص تحسين هذا القياس وتطويره واردة اذا ما توفرت متطلبات التحسين والتطوير .

---

(١) فمثلا في عام ١٩٧٤ كان عدد المؤسسات الصناعية العاملة في حقل المنتجات المعدنية (٤٠١) مؤسسة ، واصبح عددها ٨ مؤسسات فقط عام ١٩٧٩ ! كما بلغ عدد المؤسسات في صناعة المنتجات الكهربائية ١٣٥ مؤسسة عام ١٩٧٤ انخفض الى (٤) فقط عام ١٩٧٩ .
انظر : الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٧٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تم قياس احلال المستوردات الصناعية في الاردن ضمن عدد من الدراسات حول الصناعة الاردنية او الاقتصاد الاردني عموما . (١) ان قام الدكتور(ميشيل مازور) (٢) في كتابه " النمو الاقتصادي والتنمية في الاردن " بقياس المساهمة النسبية للانتاج المحلي في العرض الكلي لقطاعات الصناعة التحويلية المختلفة وذلك للاعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٤ مستخدما اياها كمؤشر عام على الاحلال . كما قام الدكتور علاوين في رسالته للدكتوراه حول " هيكل واداء الصناعة التحويلية في الاردن " (٣) بقياس الاحلال للفترتين (١٩٥٩-١٩٦٥) ، (١٩٦٥ - ١٩٧٤) وذلك للصناعات الموجودة في الاردن اعتمادا على مقياس تشينرى Chenery عند حسابه لدرجة الاحلال على المستوى القطاعي اما قياس الاحلال على مستوى الصناعة التحويلية ككل فقد تم بصورة مطلقة فقط لأن الاحلال النسبي حسب طريقة جيلومنت ذو مفهوم مختلف عن الطرق المبنية على مقياس تشينرى . والدراسة الاخيرة هي لدار الهندسة الاستشارية (٤) وذلك للفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٧) فقط ، وتقيس الاحلال لاهم الصناعات في الاردن معتمدة على قياس درجة الاحلال وقيمته لكل قطاع صناعي دون الحصول على درجة الاحلال في الصناعة ككل .

---

(١) اولى الدراسات حول هذا الموضوع كانت لاحمد حسن مصطفى بعنوان :
" التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الاردن " ، البنك المركزى الاردني ، بحث مطبوع على الستانسل، ايار ١٩٧٣ .
وقد حسب الاحلال للاقتصاد ككل ، ولعدد من السنوات ، اعتمادا على تناقص نسبة المستوردات الاجمالية الى الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه الطريقة في القياس على المستوى التجميعي تتعرض للنقد الشديد ، اذ ان نقص النسبة السابقة لا يصح تعريفة بأنه احلال للمستوردات ، فقد يكون دليلا على نقص الصادرات او زيادة الاحتياطي مثلا ، انظر في انتقاد ذلك :
Gordon C.Winston, op.cit., p.111.

(٢) Michael Mazur, Economic Growth and Dewelopment in Jordan, op. cit., pp. 210,217.

(٣) Abdulhadi Alawin, The Structure and performance of Manufacturing Industry in Jordan, op.cit., pp.344-381.

(٤) Dar Al Handasah Consultants for National Planning Council, Macro Economic Analysis of the Demand for, and Supply of, Industrial Sector, Task 1.1 (Unpublished Repprt, April 1981), pp. 71-76.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي قياس هذه الدراسة للاحلال ستقسم الفترة قيد الدراسة الى ثلاثة فترات جزئية هي (١٩٥٩—١٩٦٦) ، (١٩٦٨—١٩٧٤) ، (١٩٧٤—١٩٧٩) وذلك بسبب توفر تعداد صناعي في بداية ونهاية كل فترة او على الاقل في احداهما حتى تكون الارقام اقرب الى الدقة وابعد عن التقدير (١) . وسنقوم بحساب درجة الاحلال لجميع قطاعات الصناعة التحويلية ثم نقوم بعملية ترجيح مناسبة لقياس درجة الاحلال المتحققة في الصناعة ككل ، كذلك سنقوم بحساب الوفر المتحقق في العملة الاجنبية الناجم عن عملية الاحلال وذلك على المستوى القطاعي والتجميعي ايضا . ان حساب درجة الاحلال مفيدة للمخططين (٢) لانها ، تعرفهم بشكل تقريبي بنمط تغير العرض المتعلق باهداف قومية كمية .

ان ما تضيفه هذه الدراسة الى ما سبق ، هو قياس الاحلال للفترة الزمنية (١٩٧٤—١٩٧٩) ، واهمية ذلك ان هذه الفترة بالذات شهدت تطورا كبيرا في نمو معظم قطاعات الصناعة التحويلية ، كما ان هذه الدراسة بالاضافة الى شمول قياسها لكافة الصناعات التحويلية في الاردن ، تقوم بقياس الاحلال بطريقة نسبية ومطلقة للصناعة ككل ، ولمجموعات الصناعات حسب الطلب النهائي عليها ، وليس للفروع فقط . وللقياس النسبي على المستوى التجميعي اهمية خاصة لانه يمكننا من مقارنة الاحلال للبلد الواحد في اكثر من فترة زمنية وكذلك من المقارنة بين البلدان المختلفة .

٢ — النتائج الاجمالية لقياس الاحلال :

سنعرض في الصفحات التالية نتائج قياس الاحلال بصورة اجمالية ثم نتعرض لبعض التفصيل عند بحث الاحلال خلال كل فترة من الفترات الثلاث

---

(١) سيكون قياس الاحلال للفترة الاولى للمملكة الاردنية الهاشمية ككل ، اما خلال الفترتين الثانية والثالثة ، فانه سيقتصر على الضفة الشرقية فقط وقد حاولنا الحصول على قيمة الانتاج الصناعي في الضفة الغربية بالصورة التي تتفق وقطاعات الصناعة التحويلية في الاردن عام ١٩٧٤ ، الا ان قيمة هذا الانتاج والتي قدرت من قبل دائرة الاحصاءات العامة في الاردن كانت تقريبية وتخضع لنسبة ليست قليلة من الخطأ حسب تعبير هذه الدائرة ، علاوة على ان قيمة هذا الانتاج لا تمثل الا نسبة ضئيلة من انتاج المملكة اذ قدرت دائرة الاحصاءات العامة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية للضفة الغربية بـ ١٠٪ فقط من القيمة المضافة للمملكة عام ١٩٧٤ . ولذلك سنلجأ الى قياس الاحلال خلال الفترة الثانية (١٩٦٨—١٩٧٤) للضفة الشرقية فقط وهذا الاسلوب يمكننا من المقارنة بسهولة مع الفترة الثالثة (١٩٧٤—١٩٧٩) والتي ستكون ايضا للضفة الشرقية .

انظر : دائرة الاحصاءات العامة ، الدخل القومي ١٩٧٠—١٩٧٤ ، عمان : دائرة الاحصاءات العامة ، تموز ١٩٧٦) ص ٤٩ .

(٢) P.B. Clark, op.cit., p. 135.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥ - ١)

النتائج الاجمالية لدرجة الاحلال في الصناعة التحويلية الاردنية والوفر المتحقق في القطاع الاجنبي (بالمليون دينار)

	١٩٥٩ - ٦٦	١٩٦٨ - ٧٤	١٩٧٤ - ٧٩
درجة الاحلال المتحققة في مجموع الصناعة التحويلية	+٠ر٢٥٩٥	-٠ر٠٥٩	-٠ر٠٥
درجة الاحلال المتحققة في قطاع الصناعات الاستهلاكية الاساسية	+٠ر١٠٤	+٠ر٠٠٤	-٠ر٢٢٩
درجة الاحلال المتحققة في قطاع الصناعات الاستثمارية والصناعات المتصلة بها	+٠ر٠٣٩٦	-٠ر٠٨١	-٠ر٢٣٦
درجة الاحلال المتحققة في قطاع صناعات السلع الاخرى	+٠ر١٠٩٥	-٠ر٠١٨	-٠ر٠٣٥
الوفر المتحقق في القطاع الاجنبي في مجموع الصناعة التحويلية	+١٦ر٤	-٠ر٩	-٢٧ر٦
الوفر المتحقق في القطاع الاجنبي في قطاع الصناعات الاستهلاكية الاساسية	+٦ر٤	+٠ر٦	-١٢ر٦
الوفر المتحقق في القطاع الاجنبي في قطاع الصناعات الاستثمارية والصناعات المتصلة بها	+٢ر٥	-١ر٢	-١٢ر٩
الوفر المتحقق في القطاع الاجنبي في قطاع صناعات السلع الاخرى	+٧ر٥	-٠ر٣	-٢ر١

يظهر الجدول نتائج قياس الاحلال بصورة نسبية ومطلقة للصناعة التحويلية عموماً، وكذلك للقطاعات حسب الطلب عليها . وهذه القطاعات هي قطاع الصناعات الاستهلاكية الاساسية وتشمل على المواد الغذائية ... الخ ، النسيج ، الملابس ، الاحذية ، وقطاع الصناعات الاستثمارية والسلع المتصلة بها وهي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنتجات غير المعدنية والمنتجات المعدنية الاساسية والالات ومعدات النقل. واخيرا قطاع الصناعات الاخرى وتشتمل على ما تبقى من صناعات ينتج بعضها سلعا للاستهلاك النهائي المباشر وغير المباشر وبعضها ينتج سلعا ذات استخدام وسيط ، وقد تجمع الصناعة الواحدة سلعا تطلب لاكثر من استخدام (١) .

لقد تحقق الاحلال الموجب للصناعة التحويلية ككل في الفترة الاولى فقط. وكانت درجة الاحلال (٠ر٣) تقريبا . وفي الفترة الثانية كانت درجة الاحلال الكلية سالبة الا انها منخفضة جدا ،اى ان الاحلال في هذه الفترة كان تقريبا غير موجود . لقد بلغت درجته (-٠ر٠٠٦) ، اما في الفترة الاخيرة فقد اصبحت درجة الاحلال الكلية سالبة بدرجة اكبر فبلغت (-٠ر٥٠) .

وحيث ان الاحلال مقاسا بالقيم المطلقة هو الفرق بين قيمة المستوردات الممكنة سنة المقارنة لو بقيت نسبة المستوردات الى العرض الكلي على حالها سنة الاساس وبين قيمة المستوردات الفعلية ، فانه نتيجة لكون قيمة المستوردات المقدرة عام ١٩٦٦ اكبر من قيمة المستوردات الفعلية تحقق احلال موجب قيمته ٥ر١٦ مليون دينار، يعبر عن الوفر المتحصل في العملة الاجنبية نتيجة لهذا الاحلال . وخلال الفترة الثانية لم يتحقق وفر ، بل كان هناك عجز بسيط يقدر بأقل من مليون دينار. اما في الفترة الثالثة فقد حصل عجز يقدر بحوالي ٦ر٢٧ مليون دينار يعبر عن قيمة المستوردات التي فشلت سياسة الاحلال في المحافظة على الاقل بنسبة المستوردات الى العرض الكلي لها كما كانت في سنة الاساس ، اى ان استراتيجية

---

(١) اتبع هذا التصنيف لعدم دقة التصنيف المعتاد للسلع (حسب الاستخدام الغالب لها الى سلع استهلاكية ووسيطة ورأسمالية) عند تطبيقه على الاردن. ويعود ذلك الى عدم وجود حدود فاصلة لدرجة كافية بين كل مجموعة من المجموعات الثلاث، بسبب الدرجة العالية من التجميع في فروع الصناعة الواحدة. فمثلا الصناعات الكيماوية وصناعة الورق ومنتجاته تصنفان عادة كصناعات وسيطة ، بينما في الاردن ،اظهر جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٧٩ ، ان نسبة ما يتوجه من الصناعة الكيماوية لتلبية الطلب الوسيط قد بلغ ٤٨٪ فقط (أقل من النصف) . وكذلك الامر بالنسبة لصناعة الورق اذ كانت النسبة السابقة ٤٥٪ وحتى بالنسبة لصناعة تكرير البترول فان ٦٠٪ منها فقط توجه نحو الطلب الوسيط . وفيما يتعلق بالسنوات السابقة كسنة ١٩٦٨ مثلا ،فان غالبية منتجات الصناعة الكيماوية وصناعة الورق كانتا سلعا استهلاكية . انظر :

The Hashemite Kingdom of Jordan, National Planning Council, Jordan Input-Output Table, 1979, Amman 1980.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصنيع الاحلالي للمستوردات في الاردن نجم عنها مؤخرا استنزاف للعملة الاجنبية .

ويعود تحقق الاحلال في الفترة الاولى الى اننا نقارن مستوى الاداء عام ١٩٦٦ بمستوى منخفض من النشاط الاقتصادي عام ١٩٥٩ ، ولهذا كان الاحلال واضحا ، بينما يعزى الاحلال السالب فيما بعد ، وخصوصا في الفترة الثالثة الى النمو المتسارع في حجم المستوردات بدرجة تفوق كثيرا امكانات الانتاج المحلي على النمو .

وعلى ذلك كان الاحلال عاملا مهما في النمو الصناعي خلال الفترة الاولى فتضاعفت القيمة المضافة بما يقرب من ثلاث مرات بالاسعار الجارية ، ويمكن ان يعتبر هذا ذا مضمون حقيقي بسبب الارتفاع البسيط في المستوى العام للاسعار آنذاك . كما نتج النمو ايضا عن زيادة الطلب المحلي نتيجة لزيادة الدخول . اما دور الصادرات فكان محدودا اذ لم تزد نسبة ما توجه من الانتاج الصناعي نحو التصدير عن ٤٪ في عام ١٩٦٦ . اما خلال الفترتين الثانية والثالثة فان دور الاحلال في تحقيق النمو على مستوى الصناعة التحويلية ككل كان سالبا ، وكان له دور على مستوى المجموعات او القطاعات الصناعية لعدد لا بأس به من الصناعات في الفترة الثانية ، ولعدد اقل في الفترة الثالثة . وفيما يتعلق بمستوى الصناعة الواحدة فقد تحقق احلال جيد وكان تاما احيانا لعدد من الصناعات خصوصا في الفترة الثانية . وقد تضاعفت القيمة المضافة ايضا خلال الفترتين الاخيرتين . وحيث ان معدل همة الاحلال الكلية كانت سالبة فان النمو في الناتج الصناعي يعود الى دور الطلب المحلي الذي تصاعد بسبب الزيادة السكانية وزيادة الدخول الناجمة بصفة كبيرة عن زيادة المساعدات والتحويلات الخارجية ، كما يعود النمو ايضا الى زيادة الطلب الخارجي . فقد ازدادت قيمة الصادرات الصناعية فبلغت ١٢٪ تقريبا من قيمة الانتاج الصناعي عام ١٩٧٤ ، ووصلت حوالي ١٣٪ عام ١٩٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويشبه هذا النمط الى حد ما تجارب بعض الدول النامية الاخرى . فمثلا تشير دراسة (لويس وسوليغو Lewis and Soligo المعروفة عن الباكستان (١) الى ان الاحلال كان احد مصادر النمو في الناتج الصناعي في بداية مراحل التصنيع (بالاضافة الى دور الطلب المحلي والصادرات) اما فيما بعد فقد اصبح احلال المستوردات سالبا ، واصبح الطلب المحلي مصدر كل التوسع الحادث في الناتج الصناعي تقريبا .

وبالنظر في مكونات الصناعة التحويلية نجد ان الصناعات الاستهلاكية الاساسية سجلت اعلى احلال خلال الفترة الاولى ،وسجلت احلالا موجبا ضئيلا في الفترة الثانية واصبح هذا الاحلال سالبا خلال الفترة الثالثة . في حين ان مجموعة الصناعات الاستثمارية والسلع المتصلة بها قد سجلت احلالا موجبا منخفضا خلال الفترة الاولى واصبح الاحلال سالبا خلال الفترة الثانية واستمر كذلك في الفترة الثالثة ولكن بدرجة اكبر . اما مجموعة السلع الاخرى فقد سجلت احلالا موجبا في الفترة الاولى وسالبا بدرجة ضئيلة في الفترتين الثانية والثالثة . (٢)

---

(١) Stephen R. Lewis and Ronald Soligo, op.cit.,pp.106, 107.

(٢) لو قمنا بتصنيف الصناعات عام ١٩٧٩ حسب التصنيف المستند الى صناعات استهلاكية ووسيطة ورأسمالية بحيث تشتمل الاولى على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، والغزل والنسيج والملابس والاحذية والاخشاب والطباعة والبلاستيك والصناعات الاخرى . بينما يشتمل قطاع الصناعات الاستثمارية على الصناعات غير المعدنية والصناعات المعدنية الاساسية والالات ومعدات النقل . اما الصناعات الوسيطة فتشتمل على الدباغة ، الورق ، الصناعة الكيماوية ، تكرير البترول ، المطاط. نجد حسب هذا التصنيف ان درجة الاحلال المتحققة هي : - ٠ر٤٢٠ ، - ٠ر٢٣٦ ، + ٠ر١٥٧ . للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة على الترتيب . اى ان الصناعات الوسيطة حققت احلالا موجبا في هذه الحالة . اما لو صنفنا الصناعات حسب الاستخدام الغالب لها في الاردن (٥٠٪ فما فوق) فستكون النتيجة ان الصناعات الوسيطة هي (تكرير البترول ، الدباغة ، والمطاط) ، وقد حققت درجة من الاحلال قدرها - ٠ر٠١٩ . وهذه النتائج مضللة لذا سنكتفي بتحليل الاحلال حسب التصنيف الذى اتبعناه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا فان الصناعات الاستهلاكية الاساسية استطاعت ان تحقق وفرا في العملة الاجنبية خلال الفترتين الاولى والثانية ، بينما كان قطاع الصناعات الاستثمارية اقل القطاعات توفيرا للعملة الاجنبية في الفترة الاولى ، واكثرها استنزافا لها خلال الفترتين الثانية والثالثة ، مما يعني ان امام الصناعات الرأسمالية مجال ارحب للاحلال من الصناعات الاخرى وذلك اذا ما توفرت متطلبات انتاجها محليا ، اما بالنسبة لقطاع صناعات السلع الاخرى فقد كان الاحلال فيها خلال الفترة الاخيرة اقل استنزافا للعملة الاجنبية من بقية القطاعات اذ لم يزد العجز عن (٢) مليون دينار .

ويلاحظ ان تجارب الكثير من الدول النامية تظهر تحيزا ضد الصناعات الاستثمارية (١) . وعادة ما يؤدى تطبيق استراتيجيات الاحلال التي تركز على الانتاج الاستهلاكي البديل الى عجز في العملة الاجنبية متسبب عن زيادة المستوردات من مستلزمات الانتاج اللازمة للتنمية . ولكن الحال في الاردن ، يشير الى ان السلع الاستهلاكية الاساسية ايضا استنزفت قدرا كبيرا من العملة الاجنبية خلال الفترة الاخيرة يقارب ما استنزفته السلع الرأسمالية .

٣ - النتائج التفصيلية لقياس الاحلال :

للتعرف بصورة اوسع على اداء فروع الصناعة التحويلية سنبحث في كل فترة من الفترات الثلاث على حدة .

الفترة الاولى (١٩٥٩ - ١٩٦٦) :

يوضح الجدول رقم (٥ - ٢) قياس الاحلال لهذه الفترة فيشير العمودان الاول والثاني الى المساهمة النسبية للمستوردات في العرض الكلي ، في حين يمكن اعتبار العمود الثالث كمقياس لدرجة الاحلال في الصناعة . بينما يقيس العمود الاخير الاحلال المطلق معبرا عنه في صورة الوفر المتحقق في العملة الاجنبية . وحيث ان الغالبية العظمى للارقام في العمودين الثالث والاخير موجبة فهذا يدل على حسن اداء الاقتصاد الاردني في هذا المجال .

(١) انظر Stephen R. Lewis and Ronald Soligo, op.cit., pp. 106, 107 و Harikleia Karayiannis-Bacon, "Tariff Protection and Import Substitution in Post-War Greece," World Development, Vol. 4, No. 6 (1976), pp. 538 - 541.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-ح)

درجة وقيمة إحلال المستوردات المتحقق في الصناعة التحويلية الاردنية خلال الفترة (١٩٥٩-١٩٦٦)

النشاط الاقتصادي	المستوردات M_{1o} / العرض الكلي Z_{1o} لسنة الاساس ١٩٥٩	المستوردات M_{11} / العرض الكلي Z_{11} لسنة المقارنة ١٩٦٦	$m_{11} = m_{1o}$	درجة الاحلال المتحقق خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٦ $m_{11} = 1 - (2)-(1)$	العرض الكلي Z_{11} سنة ١٩٦٦	معامل الترجيح درجة الاحلال بالنسبة للعرض الكلي في سنة ١٩٦٦ $\frac{Z_{11}}{Z_{11}} = (4)$	معامل الترجيح درجة الاحلال بالنسبة للعرض الكلي في سنة ١٩٦٦ $\frac{Z_{11}}{Z^{11}} = (5)$	الوفر المتحقق في العملة الاجنبية عام ١٩٦٦ Z_{11} (بالاسعار الجارية)	$(5) \times (3) - (3)$
	(١)	(٢)		(٣)	(٤)				
المواد الغذائية	٠٫٧٢٥٧	٠٫٥٠٦٤	٠٫٧٠٣٦	٠٫١٩٣	٢٠١١٠	٠٫٣١٧٢	٠٫٠٦٩٥	٤١٠٤ر	١٠٤١ر
الحضروات	٠٫٢٢٨٢	٠٫١٥٨٢	٠٫٦٩٤٣	٠٫٠٨٠٠	٨٠٩	٠٫٠١٢٧	٠٫٠٠١٠	٦٤٧	٩٦-
القمح والشعير	٠٫٠٣٢٢	٠٫٠٣٥٢	١٫٠٩٠٣	-٠٫٠٠٢٩	٣٢٢٢	٠٫٠٥٢٤	-٠٫٠٠٠١	١٤٥٩	٩٦-
النخيل والتبغ	٠٫٩٣٦٥	٠٫٧٨١٤	١٫١٩٣٥	٠٫١٥٥١	٩٤١٢	٠٫١٤٨٤	٠٫٠٢٣٠	٤٤٠٥	٢٤٠٩
الحاصلات الحقلية	٠٫٢٦٠٥	٠٫١٣٣٠	٠٫٤٩٠٥	٠٫١٢٧٥	٣٤٥١	٠٫٠٥٤٤	٠٫٠٠٦٩	٤٤٠٥	٢٤٠٩
الفاكهة والخضار	٠٫٩٠٦٠	٠٫٨٠٠	٠٫٨٩٠٠	٠٫٨٢٦٠	٨٠٠	٠٫١٢٦	٠٫٠١٠٤	٦٦٠٨	٢٦٠٨
منتجات الالبان والجبن	٠٫٩٢٢٠	٠٫٣٨٠١	٠٫٥٨١٩	٠٫١٤١٩	٤٥٣٤	٠٫٧١٥	٠٫٠١٠١	٦٤٣٨	٢٤٣٨
والالبان									
صناعة الحلق	٠٫٧٩٥٧	٠٫٨١٩٨	٠٫٢٣٥	٠٫٢٤١-	١٤٩٣	٠٫٢٣٥	٠٫٠٠٠٥-	٣٦٠٥-	٣٦٠٥-
الطباعة والنشر	٠٫٢٢٩٨	٠٫٣١٢٥	٠٫٠١٥٦	٠٫٠٨٢٧-	٩٩٢	٠٫٠١٥٦	٠٫٠١٢-	٨٢٠٣-	٨٢٠٣-
الصناعات الكيماوية	٠٫٩٠٢٠	٠٫٦٧٩٩	٠٫١٠٤٤	٠٫٠٢٣١	٦٦٢٠	٠٫٠٢٣١	٠٫٠٢٣١	١٤٧٠٣-	١٤٧٠٣-
البترول ومنتجاته	١٫٠٠٠٠	٠٫٩٨٤٨	٠٫٠٩٨٤	٠٫٠٨٢٤	٦٢٣٨	٠٫٠٢٣٢	٠٫٠٠٣٩-	٥٢٨٨٦	٢٥٢٦-
منتجات المطاط	٠٫٧٨٢٢	٠٫٧١١٧-	٠٫٢٨٣٣	٠٫١٦٢	٤٦٠٦	٠٫٠٧٢٦	٠٫٠٠٣٩-	١٠٢٩٤	٢٥٢٦-
المنتجات غير المعدنية	٠٫٤٦٥١	٠٫٢٤١٦	٠٫٩٥٣٩	٠٫٢٢٣٥	١٦١٤٦	٠٫٢٥٤٦	٠٫٢١١	١٢٤١٧	١٠٢٩٤
والالات غير الكهربائية	٠٫٩٠٨١	٠٫٨٢٥٠	٠٫٨٩٥٥	٠٫٠٨٣١	٢٦٦٤	٠٫٠٨٩٥	٠٫٠٠٢٢	١٥١٠	١٥١٠
والمنتجات الكهربائية	٠٫٩٢٢١	٠٫٩٢٢٧	٠٫٥٠٨٥	٠٫٠٨٥٨-	٥٦٧٨	٠٫٠٢١١	٠٫٠٠١٨-	١١٤٩-	١١٤٩-
معدات النقل									
صناعات متفرقة									
المجموع									

ملاحظات:

العرض الذلي لفرع الصناعة التحويلية هو مجمل قيمة الانتاج لهذا الفـــرع مقاسا (بسعر التكلفة) مضافا اليه قيمة المستوردات (سيف).

$\acute{z}$ = العرض الصافي الاجمالي : هو مجمل القيمة المضافة لكافة فروع الصناعة (بسعر التكلفة) مضافا اليه مجمل قيمة المستوردات (سيف).

العرض الصافي الاجمالي عام ١٩٦٦ = $\acute{z}$ = ٦٣٣٩٤ (الف دينار).

المصدر:

المحلق رقم (١) والملحق رقم (٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد برز الاداء الجيد نسبيا في صناعة المواد الغذائية . وهي من الصناعات الاستهلاكية الاساسية التي تظهر عادة في بداية مراحل التصنيع . اما المشروبات فكانت درجة الاحلال فيها اقل ، ذلك ان المحتوى النسبي للاستيراد في عرضها الكلي ضئيل في الاصل لا سيما المشروبات الغازية والكحولية ، وبالتالي لم يكن هناك فرصة للاحلال . والواقع ان الاحلال لمثل هذه المنتوجات يحدث تدريجيا وبصورة طبيعية على الاغلب استجابة لنمو السوق المحلية . اذ ينشأ الكثير من المؤسسات في الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية بسبب الوزن (١) . بالاضافة الى هذه الحماية الطبيعية، ساعد تشجيع الحكومة عن طريق حظر الاستيراد من مثيلات المشروبات الغازية والبيرة على اكتفاء السوق المحلية منها بدرجة كبيرة . واما صناعة التبغ والسجاير فتكاد درجة الاحلال فيها ان تكون صفرا . والواقع ان قياس الاحلال لهذه السلعة ليس مهما لانها سلعة محظور استيرادها - اذ تستورد بنسب ضئيلة لبعض الجهات فقط - فهي توفر محليا وتكفي السوق المحلية وتصدر الفائض ويتضح هذا من المساهمة الضئيلة جدا للمستوردات في عرضها الكلي .

وفيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج فقد حققت احلالا موجبا ، الا ان المستوردات تمثل نسبة كبيرة في عرضها الكلي . فهي صناعة حديثة نسبيا في الاردن مع انها عادة ما تكون ذات نشأة عريقة في كثير من الدول النامية الاخرى ، اذ تزدهر حتى مع دخل منخفض نسبيا (٢) . وقد سجلت الملابس الجاهزة والاحذية احلالا موجبا الا انه كان بدرجة اقل .

---

(١) Albert O. Hirschman, op.cit., p.4.

(٢) فمثلا في مصر اذى توفر نمط الانتاج الزراعي المناسب والطلب المحلي على الغذاء والكساء الى نشوء صناعات حفظ الاغذية والنسيج حتى قبل الحرب العالمية الاولى ، فكانت بهذا هي اولى الدول العربية التي تمت فيها تجربة احلال المستوردات الصناعية . انظر :
Rodney Wilson, Trade and Investment in the Middle East (London: The Macmillan Press LTD, 1977) p. 55.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان السلع الاستهلاكية الاساسية قد سجلت في الواقع اعلى احلال . ويعود ذلك الى ان الاستثمارات الخاصة في غياب التوجيه الحكومي الواضح تتوجه في بداية مراحل التصنيع نحو القطاعات التي يتوفر عليها الطلب المحلي ، والتي لا تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ، ولا تتطلب درجة عالية من المهارة في العمل والتنظيم ، كما ان الحجم الكفوء للانتاج فيها منخفض(١) ، هذا بالاضافة الى توفر التشجيع الحكومي لها .

اما أعلى درجات الاحلال فتحققت في صناعتي تكرير البترول والدباغة والجلود ، وبدرجة اقل في صناعة المنتجات غير المعدنية . ويعود ذلك الى ان السوق المحلية كانت معتمدة كليا في السابق على المستوردات من منتجات البترول ، ومعتمدة بدرجة كبيرة على المستوردات من الدباغة والجلود . وقد ادى انشاء شركتين محتكرتين تتمتعان بالامتياز الحكومي الى جعل السوق المحلية شبه مكتفية من هذه المنتجات . وبالنسبة لصناعة المنتجات غير المعدنية فان نسبة المستورد الى العرض الكلي لها متوسطة منذ البداية ، وذلك لان اهم منتجاتها ، الاسمنت ، كان قد غطى حاجة السوق المحلية منذ عام ١٩٥٤ بسبب منح الشركة المنتجة له امتيازا حكوميا ايضا . اما صناعة الرخام والبلاط فقد استفادت من الحماية الطبيعية التي تتوفر لمثل هذه المنتجات عادة .

الفترة الثانية (١٩٦٨ - ١٩٧٤)

سنعتمد في تحليل هذه الفترة على الجدول رقم (٥ - ٣) الذي يظهر تحقق احلال موجب لعدد من الصناعات . الا ان المحصلة النهائية لمجموع الصناعة التحويلية كانت سالبة . لقد تم احلال موجب في ٩ صناعات من اصل ١٨ صناعة وادى تحقق الاحلال السالب بصورة عالية نسبيا لبعض المنتجات مع وجود عوامل ترجيح عال لها الى جعل المحصلة النهائية لدرجة الاحلال الكلية سالبة ، وان كانت منخفضة ، اذ بلغت قيمة هذا الاحلال السالبة (العجز في العملة الاجنبية) اقل من مليون دينار .

(١) Henry J. Bruton, op.cit., p.29.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥-٣)

درجة وقيمة احلال المستوردات المتحقق في الصناعة التحويلية الاردنية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤)

النشاط الاقتصادي	المستوردات m_{10} العرض الكلي Z_{10} لسنة الاساس ١٩٦٨ (١)	المستوردات m_{11} العرض الكلي Z_{11} لسنة المقارنة ١٩٧٤ (٢)	درجة الاحلال المتحقق خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤) (٣)=(١)-(٢)	العرض الكلي Z_{11} لسنة ١٩٧٤ (٤)	معامل (الترجيح) = العرض الكلي Z_{11} / العرض الكلي Z' (٥)	درجة تحقيق درجة الاحلال باستبدال العرض الكلي في الصناعة عام ١٩٧٤ الى العرض الصناعي الاجمالي (٥)×(٣)=(٦)	الوفر المتحقق في العملة الاجنبية عام ١٩٧٤ (بالالف دينار) (٦)×(٤)=(٧)
الصناعات الغذائية	٠٫٦٥٩٤	٠٫٦٥٧٩	٠٫٠٠١٥	٤٢٢٦٧	٠٫٢٨٠٩	٠٫٠٠٠٤	٦٣٫٤
المشروبات	٠٫٢٣٠٨	٠٫٢٣٢٤	-٠٫٠٠٩٧٥	٢٠٩٩	٠٫٠٩٣٩	٠٫٠٠١٢	٢٠٤٦
التبغ والسجاير	٠٫٠٣٥٧	٠٫٠٣٢٤	-٠٫٠٠٧٣	٢٥٣٩	٠٫٠٩٢٥	٠٫٠٠٠١	٢٥٫٨
المنسوجات	٠٫٧٢٩٨	٠٫٧٢١٨	٠٫٠١٨٠	١٤٤١٣	٠٫٠٩٥٧	٠٫٠٠١٧	٢٥٩٫٤
الملابس والمفروشات	٠٫٠٣٧٠	٠٫٠٣٤٣	٠٫٠٠٢٧	٣٤١٣	٠٫٠٢٢٦	٠٫٠٠٠١	١٧٩٫٩
الاحذية	٠٫٠٨٤	٠٫٠٠٨	٠٫٠٠٧٦	١١٥٠	٠٫٠٠٥٠	٠٫٠٠٠٦	٨٧٫٧
منتجات الاخشاب	٠٫٠٤٠٦	٠٫٠٧١٤	-٠٫٠٣٨٨	٧٥٨	٠٫٠٠٣٤	-٠٫٠٠١٣	١٠٥٫٢
والاثاث	٠٫٠١٨٦	٠٫٠٤٨٢	٠٫٠٣٥٥	٤٨٢٥	٠٫٠٣٢٠	٠٫٠٠١١	١٧١٫٣
صناعة الورق	٠٫٧٥٩٠	٠٫٨٠٠١	-٠٫٠٤١١	٥٠١٥	-٠٫٠٢٢٣	-٠٫٠٠١٣	٢٠٦٫١
الطباعة والنشر	٠٫٢٢٩٣	٠٫٣٥٩٠	-٠٫١٢٩٧	١٨٤٤	٠٫٠١٢٢	-٠٫٠٠١٥	٢٢٩٫٢
الصناعات الكيماوية	٠٫٧٢١٨	٠٫٧٢٢٣	٠٫٠٠٥٥	١٤٢٥٥	٠٫٠٩٤٧	٠٫٠٠٠٠	٧٫١
البترول ومنتجاته	٠٫١١٢٤	٠٫١٤٠٨	-٠٫٠٢١٦	١٠٨٠٨	٠٫٠٧١٨	٠٫٠٠٠٥	٥٠٫٨
منتجات المطاط	٠٫٩٦٦٧	٠٫١٨٨٤	-٠٫٠٢١٧	٢٣٤٣	٠٫٠١٥٥	٠٫٠٠٠٣	٢٣٫٤
والبلاستيك	٠٫١٩٧١	٠٫٢٨١٧	-٠٫٠٨٤١	٨٨٢٧	٠٫٠٥٨٧	-٠٫٠٠٤١	٧٤٣٫٢
المنتجات غير المعدنية	٠٫٨٢٣٢	٠٫٨٢٠٤	٠٫٠٠٢٨	٤٢٤٢٧	٠٫٢٨١٩	٠٫٠٠٠٧	١١٨٫٨
والالات غير الكهربائية	٠٫٠٢١٩	٠٫٠٥٤٢	-٠٫٠٣٢٣	١٨٢٧٨	٠٫٠١٢١٤	-٠٫٠٠٢٩	٥٩٠٫٤
والمنتجات الكهربائية							
معدات النقل							
صناعات متفرقة							
المجموع							٨٧٧٫٨

ملاحظة :-
Z' = العرض الصافي الاجمالي = مجمل القيمة المضافة لجميع فروع الصناعة + قيمة المستوردات الكلية = ١٥٠٤٦٢ الف دينار) وذلك لسنة ١٩٧٤ .

المصدر :-
الباحث (جدول ٣-١، ٢، ٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والواقع ان الصناعات التي سجلت احلالا موجبا ، كان فيها الاحلال عموما منخفضا جدا ، اذ ان النمو في الانتاج فيها كان اعلى قليلا من النمو في المستوردات . واما تلك التي سجلت احلالا سالبا فقد كان النمو في المستوردات اعلى قليلا من النمو في الناتج المحلي لها . اى انه لم يحدث في هذه الفترة تغيرات جوهرية بارزة على مستوى الصناعة التحويلية ككل او على المستوى القطاعي وان حدث بعض التغير على مستوى الصناعة الواحدة .

الفترة الثالثة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) :

ان درجة الاحلال التي تحققت لمجموع الصناعة في هذه الفترة كانت سالبة كالفترة السابقة الا انها اصبحت بصورة اكبر . حتى ان الاحلال معبرا عنه بالعجز في العملة الاجنبية بلغ حوالي ٢٧ر٦ مليون دينار . وعلى مستوى مجموعات الصناعات فان الجدول رقم (٥ - ٤) يبين ان معظم الصناعات سجلت احلالا سالبا . ولم يتحقق الاحلال الموجب الا لصناعات الورق ومنتجاته والصناعات الكيماوية ، والمنتجات المطاطية بدرجة محدودة . فبلغت قيمة الوفر في العملة الاجنبية لصناعة الورق (٣ ر٢) مليون دينار ، وكانت قيمته اكبر في الصناعات الكيماوية اذ بلغت (٧ر٧) مليون دينار بينما كانت منخفضة في المنتجات المطاطية اذ بلغت (١٠ر٠) مليون دينار .

وقد تكون درجة الاحلال الموجبة في صناعة الورق عائدة الى تحسن كفاءة هذه الصناعة من جهة ، والى سياسة الحكومة التشجيعية لها من جهة اخرى ، تلك السياسة التي تشترط على المستوردين المحليين شراء نسبة معينة من الكرتون المصنع وصناديق الكرتون من الانتاج المحلي . اما الصناعة الكيماوية فان النمو فيها ناجم عن توسع الانتاج وتنوعه ايضا . وقد حازت الصناعة الكيماوية على النصيب الاوفر من مجموع التراخيص الصناعية الممنوحة خلال السنوات الخمس (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، فبلغت نسبتها ٤ر٣٠٪ (١) . ومع ذلك فلا زالت نسبة المستورد الى العرض الكلي منها كبيرة . وهذا يعود الى ان هناك بعض السلع لا تنتج اصلا كالاسمدة (٢) والى عدم الجدوى الاقتصادية لانتاج مجموعة من السلع لاسباب تتعلق بتوافر المورد الخام محليا ، او بحجم المنشأة او الرساميل

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٢) انشئت صناعة للاسمدة في تلك الفترة الا انها لم تكن قد طرحت انتاجها بعد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥-٤)

درجة وقيمة احلال المستوردات المتحقق في الصناعة التحويلية الأردنية خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٩)

النشاط الاقتصادي	المستوردات m_{io} / المعوض الكلي Z_{io} لسنة الاساس ١٩٧٩	المستوردات m_{i1} / المعوض الكلي Z_{i1} لسنة مقارنة ١٩٧٩	درجة الاحلال المتحققة خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٩) $1-(1)=(3)$	المعوض الكلي Z_{i1} سنة ١٩٧٩ $(4)=Z_{i1}*$	معامل الترجيح $\frac{Z_{i1}}{Z'}=(5)$	الوزن المتحقق في المملة الاجنبية على (بالالف دينار) $(6)=(4)\times(5)$	الترجيح وزنية الاحلال باستخدام المعوض الكلي لسنة الاساس الى المعوض الحالي $(7)=(5)\times(6)$
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	$(5)=\frac{(4)}{Z'}$		
					٣٠٥٠٠		
المواد الغذائية	٠٫٦٥٧٩	٠٫٧٠٢٩	-٠٫٠٤٥٠	٨٤٦٨٧	٠٫٢٠٥٠	٢٨١٠٢٠٠	-٠٫٠٠٦٩
المشروبات والتبغ	٠٫١٣٢٣	٠٫١٣٥٥	-٠٫٠٢٢٠	١٣٠٧٨	٠٫٠٣٣١	٢٨٢٨	-٠٫٠٠٠٠
المنسوجات والملبس	٠٫٠٣٢٤	٠٫٠٣١٥	-٠٫٠٠٠٩	١٨٣٨٠	٠٫٠٠٠٠	١٦٢٥	-٠٫٠٠٠٠
الجلد ومنتجاته الجاهزة	٠٫٧٨١٨	٠٫٧٨١٦	-٠٫٠٥٩٨	٢١٠٧٣	٠٫٠٥٣٢	١٧٣٨٦	-٠٫٠٠٣١
الخشب والفلين الجاهزة	٠٫٢٤٥٣	٠٫٧٠٥٩	-٠٫٠٤٤٦	١٣٣٤٠	٠٫٠٣٤٤	٦٠٢٤٣	-٠٫٠١١٠
الاثاث ومفروشاته	٠٫١٠٠٨	٠٫٣١٦٥	-٠٫٢١٥٧	٢٢٦٢	٠٫٠٠٤١	٤٨٧٠٦	-٠٫٠٠٨٠
الطباعة والنشر	٠٫١٧٩٤	٠٫٤٣١٩	-٠٫٢٥٢٥	٤١٦٣	٠٫٠٠٧٢	١٠٥١٠٢	-٠٫٠١٩٠
الصناعات الكيماوية والبترول ومنتجاته	٠٫٨٤٠٤	٠٫٨٣٦٥	-٠٫٠١٧٥	٢٢٢٧١	٠٫٠٥٩٤	١٠٤٦٧٠	-٠٫٠١٦٥
منتجات المطاط	٠٫١٤٠٨	٠٫١٤١٨	-٠٫٠٢٢٠	٦١٦٦	٠٫٠١١٣	١٠٧٢٦	-٠٫٠٠٠١
منتجات البلاستيك	٠٫١٨٨٤	٠٫١٨٧١	٠٫٠٠١٣	٥٤٤٥٢	٠٫٠٩٩٨	٧٧٢١٤	-٠٫٠١٤١
المنتجات غير المعدنية	٠٫٢١٢٦	٠٫٢١٧٧	-٠٫٠٠٥١	٢١٦٧١	٠٫٠٣٩٣	٦٥٢٨٠	-٠٫٠١١٠
الصناعات المعدنية	٠٫٢٨١٧	٠٫٢٥٨٢	-٠٫٠٧٦٥	٨٧٦٠	٠٫٠١٦٠	١١٠٤	٠٫٠٠٠٠
الالات غير الكهربائية والمنتجات الكهربائية	٠٫٨٣٠٤	٠٫٨٣١٠	-٠٫٠١٠٦	١٣٥٤٧	٠٫٠٢٤٨	١٤٢٣٨٠	-٠٫٠١٨٢
معدات النقل	٠٫٥٤٢٠	٠٫٥٩٠٦	-٠٫٠٢٢٠	٥٦٥٣٦	٠٫١٠٣٦	٩٩٧٨٦	-٠٫٠١٨٢
صناعات متفرقة	٠٫٩٦٦٤	٠٫٩٣٧٥	-٠٫٠٢٦٩	٢٠٢١٠٥	٠٫٠٠٣٦	٢١٤٢٠٣	-٠٫٠٠٣٦
المجموع				٦٨٤٢٤	٠٫١٢٥٤	٨٣٤٠٨	-٠٫٠١٥٠
				٧٢٢٨	٠٫٠١٣٢	٣٣٩٠٠	-٠٫٠٠٠٦
					٠٫٠٥٠	٢٧٦٥٠٢٧	-٠٫٠٠٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظات:

z = العرض الصافي الاجمالي لعام ١٩٧٩ = قيمة المستوردات الكلية + القيمة المضافة لكل فروع الصناعة = ٥٤٥٥٩٢ (ألف دينار).

* تم توزيع قيمة الانتاج الصناعي في بند الخدمات الصناعية (ويمثل ٣ر٩٪ من المجموع) وكذلك القيمة المضافة (تمثل ٥ر٥٪ من المجموع) على فروع الصناعات ذات العلاقة، وذلك باعطائها أوزانا متساوية، اعتمادا على نشرة من دائرة الاحصاءات العامة تبين فروع النشاط في مجال الخدمات الصناعية. وتشمل اصلاح المنتجات الجلدية والادوات المختلفة، وتركيب الاجهزة والورش الميكانيكية وغيرها.

المصدر:

الملحق رقم (٤) ورقم (٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

او التقنية اللازمة لها . ومن جهة اخرى فان الطلب على السلع المستوردة من بعض اصناف السلع الكيماوية ازداد كثيرا في هذه الفترة سواء لمقابلة الزيادة في الطلب الاستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخول ، او الطلب الاستثماري الناتج عن توسع الانتاج المحلي واحتياجه لهذه السلع كمدخلات وسيطة .

اما الصناعات التي كانت درجة عدم الاحلال فيها كبيرة نسبيا فاهمها المنتجات غير المعدنية ، والملبوسات الجاهزة والاحذية ، ومنتجات الاخشاب والاثاث .

بالنسبة للمنتجات غير المعدنية فان النمو في المستوردات سبق فاق كثيرا النمو في الانتاج المحلي حتى انها سجلت اعلى عجز في مجموعات الصناعات؛ اذ بلغ هذا العجز حوالي (١٠) مليون دينار يعود معظمه الى سلعة الاسمنت التي ازدادت مستوردا تنا منها من (٢ر٠) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (١٦) مليون دينار عام ١٩٧٩ (تضاعفت حوالي ٨٠ مرة) . يعزز ذلك نظرة سريعة على حسابات الدخل القومي ، التي تشير الى ازدياد القيمة المضافة في الانشاءات من (١٦ر٨) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٣٥) مليون عام ١٩٧٨ والى (٦٠ر٥) مليون عام ١٩٧٩ . ويعتقد ان زيادة المستوردات من هذه السلعة بهذه النسبة مبرر كاف لتوسيع مصانع الاسمنت في الفحيص وانشاء مصانع اخرى كمصنع الاسمنت الابيض في منطقة الظليل .

اما صناعة الالبسة الجاهزة والاحذية فقد بلغ العجز في العملة الاجنبية المتحصل منها (٧) ملايين دينار . ويشير بند الالبسة الخارجية للنساء والبنات وصغار الاطفال الى اهم تطور في المستوردات من مجموعة هذه الصناعة. فقد ارتفعت قيمة المستوردات منها من (٣ر٠) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٦) مليون دينار (تضاعفت ٢٠ مرة) . ومع ان مشروع صناعة الالبسة الجاهزة في المنطقة الصناعية في السلط سيقتصر في البداية على انواع محددة من المنتجات وقد يعمد فيما بعد الى عمل خطوط انتاج متنوعة في نشاط صناعة الملابس ، الا ان ارتباط انتاج الملابس بتغيرات الاذواق العالمية والرغبة في محاكاة انماط الاستهلاك في الدول المتقدمة ، مع استمرار الانفتاح في التجارة الخارجية قد يعني استمرار الاستيراد المحلي من هذه الملابس ، لاسيما وان هذه المنتجات تخضع للتمييز في الناتج وللعلامات التجارية . (١)

---

(١) انظر تفصيلا للنقطة الاخيرة في :

Abdulhadi A. Alqwin, op.cit., p.374.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيما يتعلق بصناعة الاخشاب والاثاث فقد ارتفعت قيمة المستورد منها من (٢ر٣) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٦ر٢٤) مليون عام ١٩٧٩ . ويمكن ان نعزو هذا الارتفاع الى زيادة الطلب المحلي على الخشب المستورد المستخدم كسلع وسيطة في صناعة الاثاث المحلية ، وكذلك الى زيادة الطلب على الاثاث المستورد . وقد بلغت قيمة الاخير (عدا الاثاث المستخدم لاغراض معينة) ٩ر٣ مليون دينار ، في حين كانت هذه القيمة اقل من (٢ر٠) مليون عام ١٩٧٤ . ويمكن ان تفسر الزيادة في هذا البند ، وكذلك بند الملابس الجاهزة وغيرها من السلع الاستهلاكية بانها حدثت نتيجة للتغير والتطور الحضري والحضاري ، بالاضافة الى ازدياد الدخول بصورة كبيرة وخصوصا لدى بعض الفئات ، وكذلك نتيجة لعامل المحاكاة (١) ، ولا شك أن خفض الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع الاستهلاكية عام ١٩٧٦ ، وبدرجة واضحة على الاثاث قد أثر على تزايد المستوردات منها .

ومن الصناعات الهامة التي حققت احلالا موجبا خلال الفترتين الاولى والثانية وحققت احلالا سالبا خلال هذه الفترة صناعة تكرير البترول . ومع ان نسبة المستورد منها الى العرض الكلي لا زالت منخفضة ، بمعنى تحقيق درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتي الا ان النمو في المستوردات منها كان اسرع من النمو في الناتج المحلي والذات في زيوت التشحيم . اذ ارتفعت قيمة المستوردات منها من (١ر٤) مليون دينار عام ١٩٧٤ الى (٣ر٩) مليون عام ١٩٧٩ . وقد وجد مشروع لتوسيع طاقة انتاج البترول وانتاج الزيوت ايضا .

ومن الصناعات التي حققت احلالا سالبا وكانت نسبة المستورد في العرض الكلي لها كبيرة صناعة المنتجات المعدنية والالات ومعدات النقل . ويعود ارتفاع هذه النسبة الى عدم انتاج معظمها محليا في حين تتزايد متطلباتنا منها باستمرار . فمعدات النقل يكاد استيرادنا منها ان يكون تاما . وتشكل الخدمات

---

(١) وليس ادل على ذلك من ان النسبة الكبرى من قيمة الاثاث المستورد عام ١٩٧٩ مصدرها الدول الاجنبية المتقدمة والمتخصصة في هذه المجالات مثل ايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، اذ مثل المستورد منها مجتمعة اكثر من نصف المستوردات في حين كانت نسبة المستورد من هذه الدول اقل من الربع عام ١٩٧٤ ، وكان المستورد من سوريا ولبنان آنذاك يمثل اكثر من النصف .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتعلقة بهذا القطاع مثل الورش الميكانيكية لاصلاح السيارات وغيرها الجزء الاكبر من انتاجنا منها . اما الالات الكهربائية فان ما ينتج منها لا يتعدى البطاريات السائلة والجافة والموتورات ، وكذلك الامر بالنسبة للالات غير الكهربائية فانتاجنا منها محدود . بالنسبة للمنتجات المعدنية الاساسية فان المنتجات المتعلقة بالبناء والتدفئة تشكل الجزء الاكبر منها .

ويعود السبب الاساسي لانخفاض انتاجنا من الصناعات الاساسية السابقة الى ان متطلبات هذه الصناعات من رأسمال كبير وتكنولوجيا متقدمة وعمالة ماهرة ودرجة عالية من التنظيم والخبرة والسوق الواسعة (١) هي غير متوفرة بالدرجة الكافية في الاردن ، على الاقل في الفترة الراهنة ، وفي ظل الاوضاع والظروف الحالية . كما يمكن ان يعزى السبب جزئيا الى عدم توفر الحماية بالنسبة لبعض المنتجات كالالات مثلا ، كونها معفاه من الرسوم الجمركية او تخضع لمعدلات منخفضة تشجيعا للصناعة المحلية المنشئة للسلع الاستهلاكية والوسيطة . اما السبب في تحقق الاحلال السالب فيعود الى نمو المستوردات منها بدرجة كبيرة مقارنا بالنمو في الانتاج المحلي .

لقد ازداد حجم الاستيراد من الالات في الفترة الاخيرة نتيجة لانشاء عدد من الصناعات الكبيرة التي تتطلب مستلزمات استثمارية عالية ، مثل مشروع البوتاس والاسمدة الكيماوية ، ولتوسيع عدد آخر من المشاريع التي تمت في شركات الاسمنت وتكرير البترول . كما ازداد الاستيراد من المنتجات المعدنية الاساسية ، وبالذات قضبان الحديد والصلب والمنشآت الحديدية فارتفعت قيمة المستورد منها من ٢ر٦ مليون دينار الى ١٢٠ر٦ مليون خلال هذه الفترة (تضاعفت حوالي ٤٦ مرة) وذلك نتيجة لتسارع نشاط البناء كما بينا .

وفيما يتعلق بصناعة الغذاء في الاردن ، فمع ان بعض متطلبات انتاجها يتوفر محليا الا ان المحتوى النسبي للاستيراد في عرضها الكلي ليس منخفضا (٢) ويمكن ان يعزى ذلك الى عدد من العوامل منها عدم توفر العرض الكافي من المواد الاولية اللازمة لها عمليا . وقد كان توفر المواد الخام اللازمة للصناعة

---

(١) Henry J. Bruton, op.cit., p.29

(٢) عادة ما يكون العكس هو السائد في صناعة الغذاء والملابس ، كما ظهر من دراسة (تشينرى) Chenery للمقطع العرضي لانماط النمو الصناعي . انظر :

Hollis B. Chenery, Patterns of Industrial Growth, op.cit., p.639.

Harikleia Karayiannis- Bacon, op.cit., p.535.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستهلاكية في اليونان مثلا ، العامل الاساسي للاحلال فيها (١) . اما في الاردن فان قصور الانتاج الزراعي في كثير من مجالات الانتاج كالقمح والسكر واللحوم والاسماك قد اعاق قيام صناعات للطحن او التكرير او التعليب في المجالات السابقة . كما ان توافر الخضروات والفواكه طازجة على مدار السنة قد قلل من الحاجة الى تعليبها بالاضافة الى سهولة تسويق المنتجات الزراعية الاردنية (بخاصة الخضروات) في البلدان العربية . ومن العوامل الاخرى الزيادة السكانية وارتفاع الدخول وكذلك تغير هيكل الطلب تجاه بعض الاصناف من الاطعمة ، فمثلا ازدادت المستوردات من الالبان ومنتجاتها من ٢ر٣ مليون دينار عام ١٩٧٤ الى ٩ر٤ مليون عام ١٩٧٩ ، كما ازدادت المستوردات بدرجة واضحة ايضا من المصنوعات السكرية والشوكلاته والمصنوعات المتصلة بها . وقد يعكس هذا عدم كفاءة المنتجات المحلية من هذه المصنوعات بالدرجة الكافية حتى تنافس المستوردات المماثلة ، وكذلك عامل المحاكاة وتفضيل المستهلك عموما للسلع الاجنبية .

ومما يجدر ذكره ان الزيادة في قيمة المستوردات من معظم السلع السابقة ناتجة عن زيادة الاسعار والكميات معا . وكانت الزيادة في الكميات اكبر من الزيادة في الاسعار بالنسبة للالات ومعدات النقل ، في حين كانت الزيادة في اسعار المستوردات اكبر من الزيادة في الكميات المستوردة بالنسبة للوقود وزيوت التشحيم ، وذلك حسب ما يظهر من الارقام القياسية للمستوردات . (٢)

٤ - تحليل الدور الحالي والمستقبلي للناتج الصناعي المحلي والمستوردات في تحقيق الاحلال :

قبل ان نختتم هذا الجزء من البحث ، سنتطرق لموضوعين يتصلان بقياس الاحلال . الاول تحليل الدور الحالي للانتاج المحلي والمستوردات. والثاني ، نظرة مستقبلية حول الانتاج والمستوردات وما يتصل بهما من تعرض لمراحل التصنيع في الاردن ، ودور الصادرات الصناعية ، واهمية التكامل الاقتصادي .

(1) Harikleia Karayiannis Bacon, op.cit., p. 535.

(٢) الاردن ، البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد السادس عشر العدد الرابع (نيسان ١٩٨٠) ، جدول رقم ٣٢ ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد السادس عشر - العدد الرابع (آب ١٩٨٠) جدول رقم (٣٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدور الحالي للانتاج الصناعي والمستوردات :

تضمن قياس الاحلال البحث في متغيرين اساسيين هما المستوردات والانتاج المحلي . وقد نما الانتاج المحلي بفعل عدد من العوامل ، كما تأثر نمو المستوردات بعوامل اخرى محلية وخارجية ، الا ان نتيجة الاحلال - باستثناء الفترة الاولى - اظهرت قصور النمو في الناتج المحلي الصناعي عن مواكبة التطور المتسارع في المستوردات الصناعية . وسنبحث فيما يلي في الانتاج المحلي الصناعي ثم في المستوردات .

أ - الانتاج الصناعي المحلي :

نما قسم من الانتاج الصناعي كعملية طبيعية تدريجية بعد ان توسعت امكانات العرض وتوفرت الاجواء المناسبة للانتاج البديل نتيجة لرفع الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة تحقيقا للايرادات . الا ان دور الحماية المقصودة كان واضحا بالنسبة لعدد كبير من المنتجات سواء أكانت حماية جمركية او قيودا كمية تحظر الاستيراد الكلي او الجزئي . والواقع انه وان كان الاحلال ضعيفا او سالبا على مستوى مجموعات الصناعات ، الا انه على مستوى الصناعة الواحدة ضمن مجموعات الصناعات حققت بعض الصناعات في بعض الفترات درجة عالية من الاحلال . وكانت السوق المحلية شبه مكتفية من منتجات هذه الصناعات كالمشروبات الغازية والسجاير . كما ادى منح الامتياز الحكومي لعدد من الشركات الحيوية الى تقديم حماية كبيرة لها من المنافسة الداخلية والخارجية وكان عاملا هاما في اكتفاء السوق المحلية الى حد كبير من الاصناف التي تقوم هذه الشركات بانتاجها . كما اخذ التشجيع الحكومي صورا اخرى تتعلق بتوفير البنية الاساسية وتقديم الحوافز الضريبية والتمويلية .

وخلال الفترة الاخيرة استمرت الشركات ذات الامتياز في التمتع بالاوضاع الاحتكارية الممنوحة لها ، واستمر انتاجها بالتزايد ، الا انه مع ذلك عجز عن سد حاجة السوق المحلية حتى ان بعضها وبالذات شركة الاسمنت اضطرت لاستيراد كميات كبيرة لمواجهة الطلب المحلي بعد ان كان انتاجها يكفي السوق المحلية ويبقى منه فائض للتصدير . . وبالنسبة للحماية الجمركية المقدمة لبعض الصناعات وخصوصا للصناعات الاستهلاكية [illegible]

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعض الصناعات الوسيطة فقد خفضت بدرجة واضحة منذ عام ١٩٧٦، اما السلع الانتاجية فقد كانت معفاة من الرسوم الجمركية او تخضع لرسم منخفض منذ الفترات السابقة واستمر الحال كذلك في هذه الفترة مما يعني عدم تقديم الحماية الكافية لها .

وقد ادى عدم توفر متطلبات الانتاج الكافية لبعض الصناعات ، والمعوقات التي واجهتها هي وغيرها من الصناعات الى الحد من امكانية النمو في الانتاج المحلي بالدرجة الكافية بحيث يساير النمو في المستوردات او يزيد عليه . والواقع ان سياسة الحكومة في هذا المجال ، بالرغم مما قدمته من حماية وتشجيع لم تتمكن من توفير المتطلبات اللازمة بالقدر الكافي ، او ازالة المعوقات او تخفيفها تماما بالاضافة الى ضعف قدرات القطاع الخاص في مجال تحديد فرص الاستثمار وتنفيذ المشاريع وادارتها .

وخلاصة القول ، يمكن ان يعزى انخفاض الاحلال المتحقق في الصناعة الاردنية الى عدد من العوامل اهمها : عدم وجود صناعات في بعض المجالات، وعدم كفاية الحماية المقدمة لبعض الصناعات ، بالاضافة الى عدم كفاءة بعض منتجات الصناعة الاردنية ، وكذلك الى تناقص مشتريات الحكومة من المنتجات المحلية (١) . ، كما يمكن ان يعزى ايضا الى تغير الطلب الناجم عن تغير الدخول .

ب - المستوردات :

الجانب الاخر الذى يؤثر على درجة الاحلال هو المستوردات . وقد ازدادت في السنوات الاخيرة بصورة كبيرة حتى ان معدل الزيادة السنوية فيها فاق معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي . فبينما كان متوسط الزيادة السنوية فيها خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) حوالي ٣٤٪ ، كان متوسط الزيادة السنوية في مجمل الناتج المحلي لنفس الفترة ٢٢٪ فقط . وقد بلغت نسبة المستوردات

---

(١) ازدادت مشتريات القطاع العام من بعض المنشآت الى تحقيق نمو سريع فيها خلال الستينات ، الا ان توقفها فيما بعد اثر سلبيا على نمو هذه المنشآت . انظر :
Abdulhadi Alawin, op.cit., pp.130,302.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكلية الى مجمل التكوين المحلي خلال نفس الفترة ٩١٪ ، كما ان مساهمة المستوردات الكلية في العرض الاجمالي ارتفعت من ٢٩٪ عام ١٩٦٨ الى ٣٩٪ عام ١٩٧٤ ، والى ٤٨٪ (حوالي النصف) عام ١٩٧٩ .

ومن الواضح ان تمويل هذه المستوردات لا يعتمد على امكانات الاردن الذاتية فقط ، بل ان جزءا هاما منها يعتمد على العون الخارجي المتزايد وكذلك التحويلات الخارجية ، مما سهل على القطاعين العام والخاص زيادة انفاقهما الاستهلاكي والاستثماري (١) . لقد مكن توفر القوة الشرائية بيد المستهلكين وذلك من المصادر المحلية والخارجية ، من المحافظة على مستوى من الاستهلاك اعلى مما يتيحه الانتاج المحلي . كما ان زيادة الانتاج من الصناعات المحلية كان لها اثر في تقوية الطلب على السلع الاستثمارية . ولا شك ان اتباع سياسة تجارية حرة نوعا ما كان عاملا هاما في السماح لهذه المستوردات بالتزايد بعد ان توفر التمويل الكافي لها .

وهكذا يمكن القول ، ان تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج — وهي احدى المكونات الرئيسية للناتج القومي الاجمالي في الاردن — عملت على رفع الميل الحدي للاستهلاك ، وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي على الانتاج المحلي والمستوردات . ولكن هذه التحويلات لا تساهم في الانتاج المحلي الاجمالي . وهكذا فان التدفق السريع لهذه الحوالات في السنوات الاخيرة كان عاملا هاما في تزايد حجم المستوردات ، في حين انه لم تطرأ عوامل محلية او خارجية تؤثر على الانتاج المحلي بنفس سرعة وقوة التحويلات التي ادت الى زيادة المستوردات . وكان من جراء ذلك قصور النمو في الانتاج المحلي عن مجاراة النمو في المستوردات وانخفاض مستوى الاحلال المتحقق . ولو استطعنا استهداف اثر حوالات الاردنيين لكان اداء الاحلال في الصناعة التحويلية افضل .

---

(١) لقد ازداد الانفاق الاستهلاكي الخاص من ١٨٣ر١ مليون دينار عام ١٩٧٣ الى ٨٤٣ر٤ مليون عام ١٩٨٠ . اما الانفاق الحكومي العام على الاستهلاك فقد زاد من ٨٠ مليون دينار الى ٢٤٣ر٨ مليون ، وازداد التكوين الرأسمالي الثابت من ٤٧ر٢ مليون دينار الى ٣٩٧ر٨ مليون للسنوات السابقة على الترتيب . انظر : الاردن ، البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثامن عشر العدد ٥ (أيار ١٩٨٢) ، الجدول رقم (٤٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظرة مستقبلية :

والان كيف السبيل لجعل الصناعة التحويلية اقدر على سد الاحتياجات المحلية ؟ وربما يكون من الصواب ان نتساءل : كيف يمكن ان نجعل احتياجاتنا من بعض المنتجات تتناسب الى حد معين مع قدراتنا المحلية على الانتاج ؟

أ — الانتاج المحلي والمستوردات :

ان الاجابة على هذه التساؤلات تتطلب البحث في المستوردات والانتاج المحلي ، ويتطلب انقاص المستوردات ترشيدها وذلك بتقليص حجم السلع المستوردة الكمالية وغير الضرورية وسنأتي على تفصيل ذلك في الجزء القادم من هذا الفصل .

اما الانتاج المحلي ، فيمكن ان يؤدى استغلال الطاقة الفائضة في المنشآت القائمة او توسع بعضها او انشاء صناعات جديدة في بعض الحقول الى زيادة الانتاج المحلي . وهذا يتطلب اتباع ادوات سبق ان تناولناها ببعض التفصيل .

ب — مراحل التصنيع ودور الصادرات الصناعية :

ولكن اى الصناعات يجب التركيز على توسيعها او انشائها ؟ اهي الصناعات الاستهلاكية ام الوسيطه ام الرأسمالية ام مزيج منها ؟ بالنسبة للصناعات الاستهلاكية ، والتي تشكل مستورداتنا منها ما يزيد على ثلث قيمة المستوردات الكلية فانها حققت احلالا سالبا في الفترة الاخيرة ، وقد يوحي هذا للوهلة الاولى بوجوب الاستمرار في انتاج مثل هذه السلع حتى تستنفذ السوق المحلية ، الا ان هناك امورا اخرى يجب اخذها بعين الاعتبار ، اذ ان الاستمرار في عملية الاحلال ، لا سيما اذا كان حجم السوق المحلية صغيرا يؤدى الى انشاء مشاريع بعيدة عن الحجم الامثل للمشروع ، ويؤدى بالتالي الى حرمانها من الوفورات الداخلية مما يعني تكلفة اكبر على الاقتصاد القومي وكفاءة اقل في استغلال الموارد . كما ان عدم تعرض المنتجات المحلية للمنافسة الداخلية والخارجية بدرجة كافية ، وفي ضوء انخفاض مستوى الفن الانتاجي ، تنخفض الكفاءة الانتاجية ، وترتفع تكاليف الانتاج والاسعار مما يعني عدم مراعاة حقوق المستهلك المحلي او عدم التمكن فيما بعد من النفاذ الى الاسواق العالمية .

ومن جهة اخرى فان استمرار التوجه نحو الداخل لا يحقق المزايا الكثيرة التي يمكن الحصول عليها اذا كان هناك توجه نحو الخارج في نفس الوقت ، او حتى انشاء صناعة موجهة اصلا للتصدير . ان الصادرات الصناعية تمكن من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جني الكثير من المكاسب للاقتصاد القومي برمته . فبالاضافة الى ما تحققه من تنويع للصادرات المحلية ، ورفع لمعدل الاستثمار والدخل ، وتحقيق للنمو المضطرد وزيادة للعمالة وكسب للعملة الاجنبية وما يتبعها من زيادة المقدرة الاستيرادية ، فانها تؤدي الى تطوير القدرة الانتاجية وتطبيق المعايير العالمية في الانتاج مما يعمل على الارتقاء بمستوى الجودة وتقليل التكلفة وخفض الاسعار حتى تتمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية . كما انها تبني تدريجيا الخبرة التصديرية لدى المنتجين المحليين فيما يتعلق بالانتاج والادارة والتسويق . ومع ما يتصف به الاردن من سوق ضيقة فان سياسة الاستيراد المفتوحة تزيد الامر صعوبة فلا تتمكن الصناعات القائمة من تصريف بضائعها محليا ، وعلى هذا يكون اتساع السوق الناشيء عن التصدير هو المنفذ الوحيد للتغلب على هذه العقبة . (١)

ان علينا ان ندرك وجود حدود لاستراتيجية التصنيع المبنية على احلال المستوردات ، وان المدى الذي يمكن ان تصل اليه دولة ما في اعتمادها على هذه الاستراتيجية يتحدد الى درجة كبيرة بحجم السوق المحلية لهذه الدولة ، وكذلك بالموارد المادية والبشرية ، فاذا كان هذا الحجم صغيرا ، وغالبا ما تكون الموارد المتاحة في هذه الحالة محدودة ، فان ذلك يتطلب عدم التركيز على الداخل فقط . (٢) وقد اظهرت الدراسات بهذا الخصوص اهمية

---

(١) للتعرف على تفصيل اكبر لمزايا واهمية التوجه نحو الصادرات الصناعية انظر:

United Nations, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), The Background to the Development of Export-oriented Industries, Athens, Nov. 1967, Chapter(1); Bela Balassa, Export Incentives and Export Performance in Developing Countries: A comparative Analysis," in world Bank Reprint Series No.59, (Reprinted from weltwirtschaftliches Archive 114, 1978; and Albert Hirshman, op.cit., pp.24, 25 .

(٢) United Nation, UNIDO, The Background to the Development of Export oriented Industries, op. cit., p.8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدور الذى تلعبه الصادرات بالنسبة للدول الصغيرة بالذات . ففي دراسة تشينرى وتيلر (Chenery - Taylor) (١) حول انماط التنمية ، يتبين اثر وفورات الحجم في الاسراع بعملية التصنيع في البلاد الكبيرة ، الا ان هذا الاثر يتناقص مع زيادة الدخل وربما يصبح لا دور له مع زيادة الصادرات الصناعية من الدول الصغيرة .

كما ان تجارب العديد من الدول النامية تشير الى اهمية التوجه نحو الخارج لا سيما في البلاد صغيرة الحجم . فقد وجهت دول جنوب آسيا مثل كوريا وتايوان وسنغافوره صناعاتها نحو التصدير في مرحلة مبكرة من التصنيع وبدرجة معقولة من النجاح . (٢) وبالمقارنة ، فان عدم الانفتاح على العالم الخارجي في دول امريكا اللاتينية خلال عقد الستينات نتيجة لاستمرار التوجه الكبير نحو الداخل ، والذى كان ناجحا في بدايته ، قد ادى الى حرمانها من مزايا كثيرة بحيث كانت النتيجة التأثير السلبي على النمو الاقتصادى وكفاءة الانتاج الصناعي . (٣)

وبالنسبة للاردن فانه يمكن ابقاء المجال مفتوحا امام المنتجين المحليين للاستثمار في انتاج السلع الاستهلاكية سواء للسوق المحلية او للتصدير او للاثنين معا ، لاسيما في المشاريع التي تعتبر حيوية وتؤدى الى توفير كبير في العملة الاجنبية وذات جدوى اقتصادية واضحة ، الا ان الامر يقتضي ايضا ان يكون هناك تركيز على انتاج بعض السلع الوسيطة والرأسمالية طالما كان ذلك مجديا .

وقد ظهر معنا ان تلك السلع حققت احلالا سالبا خلال الفترتين الثانية والثالثة ، وان متطلبات انتاج معظمها غير متوفرة بالدرجة الكافية ، الا ان بعضها كالسلع الوسيطة المعتمدة على المواد الاولية المحلية ربما يمكن انتاجها في ضوء توفر وتطور بعض الخبرات الفنية والادارية وامكانية اجتذاب رؤوس الاموال العربية . وان التركيز على مشاريع احلال المستوردات الوسيطة التي تثبت جدواها

---

(١) Hollis B. Chenery and Lance Taylor," Development Patterns: Among Countries and over time," The Review of Economics and Statistics, Vol. 1, No. 4 (November 1968), p.395.

(٢) Bela Balassa, Export Incentives and Export Performance in Developing Countries, op.cit., p. 27.

(٣) Albert Hirschman , op.cit., p. 3.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية امر لازم . اما السلع الانتاجية فيعتقد ان الاستيراد منها سيستمر لمدة زمنية اطول بسبب ضعف امكانيات انتاج معظمها وصغر السوق المحلية وعدم تشجيع الحكومة لانتاج مثل هذه الانواع من السلع .

اما الصناعات التصديرية فمع انها تعتمد اساسا على مرحلة التصنيع التي يمر بها البلد ، الا ان الدول الصغيرة عموما يمكنها ان تبدأ ذلك منذ مرحلة مبكرة . ولهذا يستحسن للاردن ان لا تكون صادراته الصناعية مجرد تصريف للبضائع الفائضة او التي يصعب تسويقها محليا بسبب المنافسة من المنتجات الاجنبية المستوردة ، وانما يتطلب الامر كذلك ان يكون هدف تشجيع وتوسيع وتنويع الصادرات من الاهداف الاساسية للتنمية الشاملة والخطط والبرامج الصناعية . وفي النتيجة يكون دور الصادرات الصناعية مكملا لدور احلال المستوردات في عملية التنمية الصناعية .

جـ - اهمية التكامل الاقتصادي :

من الممكن ان يؤدي التكامل الاقتصادي بين الدول العربية الى تحقيق تنمية اقتصادية ذات قواعد راسخة . وبالنسبة للتنمية الصناعية ، فان هذا التكامل يمكنها من التغلب على عدد من العقبات التي تعترض سبيل الصناعة ، وذلك نتيجة لما يتوفر حينئذ من موارد اكبر ومهارات وتنظيم افضل وسوق اوسع وربما تقنية احدث مما يسمح بانشاء قاعدة صناعية متنوعة . (١)

ان وضع خطة انتاجية شاملة او التنسيق بين الخطط الانتاجية للدول الساعية الى التكامل ، يؤدي الى تحقيق مزايا جمة . ذلك انه يسمح لاحدى هذه الدول ان تتخصص في انتاج سلعة واحدة تتطلب ان يكون حجمها الامثل كبيرا ، او في انتاج عدد محدود من السلع (التخصص الافقي) او من خلال انتاج القطع والمكونات والاجزاء لسلعة معينة في منشآت منفصلة ثم تجمع فيما بعد (التخصص الرأسي) . وان اهمية التخصص الرأسي تبرز بالذات في انتاج السلع الرأسمالية (٢)

---

(١) J.H.Hensah, " Regional Economic Integration," in United Nations, Planning the External Sector, op.cit., pp.227-265.

(٢) Bela Balassa, The Theory of Economic Integration (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin , Inc., 1961), pp. 120-144.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما يسمح لدولة صغيرة كالاردن ان تساهم في انتاج هذه السلع الحيوية الديناميكية بعد ان تكون قد ضمنت سوقا واسعة تكفل تحقيق وفورات الانتاج الكبير ، وتطبيق الفن الانتاجي المتطور وخفض التكاليف وتوفر امكانيات التسويق .

ان التخصص في الانتاج المبني على اسس من التكامل الاقتصادي يتضمن تسهيل التبادل التجاري وتحرير التجارة (١) . والواقع ان تحرير التجارة شرط ضروري للتكامل ولكنه ليس كافيا . وان توسيع اسواق الدول العربية من الامور الحيوية ، خصوصا وان معظم هذه الدول صغيرة الحجم مما يعني ان توجهها نحو الخارج كبير . وان التصدير منفذ لازم لعقبة ضيق السوق فيها . ومن جهة ثانية فان غالبية الدول العربية تتبنى استراتيجيات تنموية متشابهة ، مما يعني انه في غياب التنسيق والتعاون سيكون هناك تنافس وتعارض في سياسات هذه الدول سواء فيما يتعلق بعلاقاتها مع بعضها او حتى مع العالم الخارجي ، ولهذا فان المصلحة العامة تقتضي اعطاء الصادرات والصادرات الصناعية بالذات اهمية خاصة ، ان تعامل الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي يمكنها من تحسين شروط التبادل التجاري وكذلك من دخول الاسواق الاجنبية ضمن خطة متكاملة متوازنة ، فلا تكون صادراتها مجرد مجموعة من الصناعات المتفرقة التي تصمم لتكون حلقة في سلسلة من عمليات الانتاج والتسويق الخاضعة من قريب او بعيد لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية .

وهكذا فان عملية التكامل تعني انشاء اطار للتنمية الاقتصادية على اساس اقليمي يهدف اساسا الى الاسراع بالنمو ، كما يهدف ايضا الى تحرير التجارة بين الدول العربية ، والى جعل التعامل مع العالم الخارجي اكثر فعالية .

وعالم يتم هذا التكامل او حتى التعاون بدرجة معقولة ، فان الاردن ربما لن يتمكن من الاستمرار في الاستفادة من ميزة موقعه الجغرافي ، والاتفاقيات التجارية مع الدول العربية لاسيما مع دول السوق العربية المشتركة حيث تنساب معظم صادراته الصناعية ، وقد يواجه صعوبات في تصريف منتجاته في هذه الدول ، وذلك بسبب احتمال زيادة اعتماد هذه الدول على منتجاتها المحلية نتيجة لاتباعها استراتيجيات تنموية تعتمد على احلال المستوردات . ولا يكون امام الاردن مفر من محاولة ارتياد اسواق جديدة ، مما يتطلب وضع سياسة محددة اكثر فعالية لتشجيع الصادرات الصناعية .

---

(١) يثار عادة في هذا المجال نقاش حول اسلوبين للتكامل احدهما منهج (بلاسا) الذي ينطلق من تحرير التجارة عبر عدة مستويات حتى يصل الى التنسيق والتكامل الاقتصادي الشامل والمنهج الثاني لـ (ماجدا) Vajdah الذي يبدأ بمرحلة الانتاج وتنسيق السياسات الانتاجية وكذلك التكامل من خلال الاسواق . انظر :

Ibid pp. 2,3,. and Imre Vajda, Foreign Trade in a Planned Economy (London : Combridge University Press, 1971), p.35.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : مدى تحقق الأهداف :-

ذكرنا أن تقييم سياسة احلال المستوردات يجب ان لا يقتصر على قيـــــاس الاحلال ، بل يجب أن يتعداه الى بحث الآثار الناجمة عن عملية الاحلال على الاقتصاد الوطني ، وذلك باستخدام عدد من المؤشرات تتعلق أساسا بتحقيق النمو وخفـــض البطالة وزيادة الانتاجية وتخفيض الضغط على ميزان المدفوعات ، أو بمعنى آخـــر التعرف على مدى تحقق الأهداف التي اتبعت هذه السياسة لأجلها (١).

وسنقوم في الصفحات التالية بتحليل النمو في الانتاج الصناعي والتغيـــر الهيكلي في الاقتصاد ومدى استيعاب العمالة ، نتبعه ببحث مدى الوفر المتحقـــق في العملة الاجنبية وتخفيض العجز في الميزان التجاري ، وأخيرا نتعرض لمسألة الاستقلال الاقتصادي .

١ - النمو في الناتج الصناعي والتغير الهيكلي في الصناعة والاقتصاد :-

أ) النمو في الناتج :

نما الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الأردني بمعدلات حقيقية مرضية بالمقارنة مع كثير من الدول النامية (٢) . وقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو الحقيقي خلال الفترة (١٩٥٤-١٩٦١) ما يقرب من (٥ر٩٪) ، وأصبح (٦٪) خلال الفـــترة (١٩٦٢-١٩٦٦) . أما خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٧٢) فقد ابتلعت الزيـــادة في الأسعار الزيادة التي تمت في الناتج بالأسعار الجارية . وقد تحسن الوضـــع خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) اذ بلغ هذا النمو (٦٪) (٣) ، وارتفع الى (٥ر٨٪)

---

(١) P.B. Clark, op.cit., 26.

(٢) قارن معدلات النمو في الاردن مع غيره من الدول النامية لعدة سنوات في : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٧٩ (باريس : شركة المطبوعات العربية ، اغسطس ١٩٧٩) ، الجدول رقم (٢) العمود (١) ، ملحق ص ١٢ .

(٣) الأردن ، المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال فترة الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) [١].

ويظهر الجدول رقم (٥-٥) تطور الدخل في الاردن خلال عقد من البطولات، ويتضح منه أن الانتاج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة (وبالاسعار الجارية) قد ارتفع في السنوات الاخيرة بصورة واضحة، فازداد من ٣٥٨٫٥ مليون دينار عام ١٩٧٩ الى ٧٦٢٫٤ مليون عام ١٩٨٠، اى بمعدل نمو سنوي متوسطه (٣٣٫٣٪).

وقد كان النمو في الناتج المحلي حصيلة النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها الصناعة التحويلية. لقد حقق هذا القطاع معدلات نمو عالية لاسيما في السنوات الاخيرة [٢]، كما يظهر من الجدول (٥-٥). فارتفع معدل النمو السنوي في المتوسط للدخل من الصناعة التحويلية (بسعر التكلفة) من (٦٫٧٪) خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٧٢) الى (٢٩٫٥٪) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥)، ثم الى (٣١٫٩٪) خلال الفترة الاخيرة (١٩٧٦-١٩٨٠) [٣]. لقد ازداد

---

(١) الاردن المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١-١٩٨٥، مرجع سبق ذكره، ص ٣.
وقد بلغت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي العربي (٤٫٧٪) وذلك خلال النصف الثاني من عقد السبعينات، وهو يعكس أساسا الاستنزاف السريع للموارد البترولية وارتفاع اثمانها. أنظر تقرير الدكتور فخري قدوري امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول الاوضاع الاقتصادية العربية ومؤشرات تطورها واتجاهاتها، منشور في جريدة الدستور، ٤ حزيران، ١٩٨٢، ص ٢.

(٢) بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط للدخل المتولد عن الصناعة التحويلية بسعر السوق (٢٫٥٪) وذلك خلال الفترة (١٩٥٩-١٩٦٦)، علما بأن الفترة المذكورة شهدت استقرارا كبيرا في المستوى العام للاسعار. النسبة محسوبة من الارقام الواردة في:
الأردن، دائرة الاحصاءات العامة؛ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢-١٩٧٦، (عمان: دائرة الاحصاءات العامة، آذار ١٩٧٨)، ص ص ١١٦، ١١٧.

(٣) حتى لو أخذنا معدل التضخم في الاعتبار، والذي بلغ متوسطه خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) حوالي (١٢٪) باعتبار (١٩٧٥=١٠٠) فان هناك بلا شك نمو حقيقي كبير في قطاع الصناعة التحويلية، حسبت النسبة من الارقام الواردة في: البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السابع عشر، ١٩٨٠، جدول ٦٥، ص ٤٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٥ — ٥)

المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي في الاردن للسنوات (١٩٦٨—١٩٨٠)
(بالمليون دينـار)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠*
الصناعات													
الزراعة، الغابات، صيد الاسماك	١٦٫٢	٣٢٫٥	١٥٫٦	٢٣٫٩	٢٦٫٦	١٧٫٦	٣٠٫٣	٢٦٫٠	٣٤٫٣	٤١٫٧	٥٨٫٦	٤٣٫٦	٥٨٫٥
الصناعات الاستخراجية	٢٫٣	٣٫٥	٣٫٧	٢٫٣	٣٫٣	٤٫٠	١٠٫٨	١٦٫٣	١٧٫٨	١٩٫٩	٢٢٫٩	٢٧٫٥	٣٤٫٣
الصناعات التحويلية	١٣٫٩	١٦٫٣	١٢٫٢	١٤٫١	١٥٫٢	١٧٫٢	٢٩٫٧	٣٠٫٥	٥٤٫٧	٦٥٫١	٦١٫٤	٧٤٫٥	١٠٨٫٤
الكهرباء والمياه	١٫٥	١٫٦	١٫٩	٢٫٢	٢٫٥	٢٫٨	٣٫٠	٣٫١	٣٫٦	٤٫١	٥٫٢	٦٫٥	٧٫٣
الانشاءات	٨٫٧	٧٫٧	٧٫٧	٧٫٤	٩٫٢	١٥٫٢	١٦٫٨	١٦٫١	٢٣٫٣	٢٧٫٠	٣٥٫٠	٦٠٫٥	٧٥٫٦
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٢٥٫٦	٣٤٫٣	٣١٫٢	٣٣٫٠	٣٥٫٧	٣٨٫١	٤٢٫٣	٤٦٫٣	٦٤٫٩	٦٦٫٣	٨٧٫٠	١١٥٫٠	١٣٣٫٠
النقل والمواصلات	١٢٫٩	١٤٫٤	١٤٫٣	١٤٫٦	١٧٫٣	١٧٫٩	٢٢٫٨	٢٤٫٩	٣٢٫٥	٣٥٫٩	٦٧٫٣	٧١٫١	٧٥٫٣
خدمات مالية وعقارية وخدمات أعمال	١٦٫٣	١٥٫٣	١٩٫٣	١٩٫٨	٢١٫٠	٢٢٫٥	٢٥٫٢	٢٩٫٧	٣٣٫٤	٤٣٫٦	٥٣٫١	١٠٫٣	١٠٣٫٨
خدمات اجتماعية وشخصية	٨٫١	٢٫٧	٣٫٠	٢٫٩	٣٫٧	٣٫٩	٤٫٣	٨٫٥	٦٫١	٨٫٨	١٠٫٢	١٢٫٠	١٣٫٨
— (ناقص) الخدمات المصرفية المحتسبة	—١٫٣	—١٫٥	—١٫٣	—١٫٤	—١٫٤	—١٫٦	—٢٫٧	—٢٫٩	—٣٫٠	—٣٫٤	—١٢٫٤	—١٦٫٥	—١٤٫٠
الخدمات الحكومية	٣٩٫٤	٤٠٫٥	٤٢٫٥	٤٣٫٦	٤٥٫٩	٤٦٫٨	٥٤٫٣	٦٥٫٢	٨١٫٧	٨٤٫٤	٩٥٫٠	١٢٦٫٠	١٥٥٫٨
المؤسسات التي لا تهدف الربح	٢٫٣	٢٫٦	٣٫٠	٣٫٠	٣٫٢	٤٫٠	٤٫٩	٥٫٠	٥٫٥	٩٫١	١٠٫٥	١١٫٢	١٥٫٥
الخدمات المنزلية	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٧	٠٫٧	٠٫٧	٠٫٨	٠٫٩	١٫٠	١٫٥
الانتاج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	١٣٨٫٢	١٦٢٫٥	١٥٤٫٧	١٦٦٫٠	١٨٢٫٨	١٨٨٫٩	٢٤٢٫٤	٢١٩٫٤	٣٥٨٫٥	٤٠٣٫٣	٤٩٤٫٧	٦٢٦٫٦	٧١٢٫٤

يتبع ٠٠٠٠/

تابع / جدول رقم (٥-٥)

المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي في الاردن للسنوات (١٩٦٨-١٩٨٠)

(بالمليـــون دينـــار)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠*
+ صافي الضرائب غيـــر المباشرة	١٧٫٩	٢٠٫٩	١٩٫٧	٢٠٫٢	٣٤٫٤	٣٩٫٤	٤٫٩	٩٫٢	٤٣٫٢	٧٤٫٣	٨٢٫٠	٨٥٫٤	١٠٦٫٦
= الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٥٦٫١	١٨٣٫٤	١٧٤٫٤	١٨٦٫٢	٢٠٧٫٢	٢١٨٫٣	٢٤٧٫٣	٢٧٨٫٦	٤٠١٫٧	٤٧٧٫٨	٥٧٦٫٧	٧١٢٫٠	٨٦٩٫٠
+ صافي الدخل من الاستثمار في الخارج	١٠٫٣	١٤٫٠	١٢٫٦	١٣٫٢	١٣٫٨	٢٣٫٢	-٣٣٫٠	٦٣٫١	١٤٠٫٨	١٤٥٫٩	١٤٨٫٨	١٦٨٫٣	٢٠٤٫٨
= الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق	١٦٦٫٤	١٩٧٫٤	١٨٧٫٠	١٩٩٫٤	٢٢١٫٠	٢٤١٫٥	٢٧٤٫٣	٣٤٢٫٥	٥٤٢٫٥	٦٢٣٫٥	٧٢٥٫٥	٨٨٠٫٣	١٠٧٣٫٨
ناقصا نفقات اهتلاك رأس المال	٧٫٦	٧٫٧	٧٫٧	٧٫٩	٨٫١	٨٫٣	٨٫٥	٩٫٠	١٠٫٠	١١٫٠	١٣٫٧	٢٠٫٤	٢٨٫٠
ناقصا صافي الضرائـــب غير المباشرة	١٧٫٩	٢٠٫٩	١٩٫٧	٢٠٫٢	٢٤٫٤	٢٩٫٤	٤٫١	١٫٢	٤٣٫٢	٧٤٫٣	٨٢٫٠	٨٥٫٤	١٠٦٫٦
= الانتاج القومي الصافي (بسعر الكلفة)	١٤٥٫٩	١٦٨٫٨	١٥٩٫٦	١٧١٫٣	١٨٨٫٥	٢٠٣٫٨	٢٦٥٫٩	٣٣٤٫٣	٤٨٩٫٣	٥٣٨٫٢	٦٢٩٫٨	٧٧٤٫٥	٩٣٩٫٢

ملاحظة :

* ارقام اوليـــة

المصدر :-

١ - الاردن، دائرة الاحصاءات العامة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢-١٩٧٦ (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، آذار ١٩٧٨) وذلك للاعوام ١٩٦٨-١٩٧٦.

٢ - الاردن، دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٥-١٩٧٩، للاعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩.

٣ - الأردن، البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن عشر، العدد الاول كانون الثاني ١٩٨٢، جدول رقم (٤١).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدخل من الصناعة التحويلية من ١٣٫٢ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ١٠٨٫٤ مليون عام ١٩٨٠ أي تضاعف حوالي ٩ مرات خلال عقد السبعينات.

وللتعرف على تطور مكونات الصناعة التحويلية، لا سيما في السنوات الاخيرة سنستعين بالجدول (٥-٦) الذي يبين الرقم القياسي للانتاج الصناعي لأهم الصناعات في الأردن. ويتضح من الجدول ان الاتجاه العام هو زيادة هذا الرقم اذ ارتفع الرقم القياسي العام (البسيط) من ١١٢ نقطة عام ١٩٧٦ الى ١٩٥ نقطة عام ١٩٨٠ على اعتبار (١٩٧٥=١٠٠). وتحتل الصناعات الكيماوية المرتبة الأولى في تحقيق هذا النمو، لا سيما الدهانات والمنظفات الكيماوية، تليها المواد الغذائية لا سيما المشروبات الغازية، ثم تصفية البترول وانتاج الورق والكرتون في السنتين الأخيرتين، أما الجلود فتقلص انتاجها في حين ثبت انتاج البطاريات تقريبا.

ويمكن التعرف بصورة أوضح على حجم النمو في فروع الصناعة التحويلية عن طريق تحليل النمو الحقيقي فيها، وذلك باستخدام الأرقام القياسية لكميات الانتاج لأهم الصناعات. فجدول رقم (٥-٧) يبين ان الرقم القياسي العام للكميات قد أصبح ٥١٣ نقطة عام ١٩٨٠ على اعتبار سنة ١٩٦٨ سنة أساس. لقد كان هناك زيادة مستمرة في حجم الانتاج خلال هذه الفترة. وتصاعدت هذه الزيادة خلال الاعوام ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٧٦ وكذلك بصورة واضحة خلال السنتين الأخيرتين ١٩٧٩، ١٩٨٠.

وقد احتلت الصناعات الكيماوية المرتبة الأولى أيضا ولا سيما الأدوية والصابون، يليها الأعلاف (التي لم تحقق الا نموا بسيطا في القيمة) والحديد وتكرير البترول.

ب) هيكل الاقتصاد الاردني:

لقد تبين معنا أن الناتج الصناعي، نما بمعدلات حقيقية في معظم السنوات. ولكن هل كان هذا النمو كبيراً بدرجة كافية بحيث يساهم بفعالية في احداث التغير الهيكلي المستهدف في بنيان الاقتصاد القومي؟ قبل الاجابة على هذا التساؤل سنتعرف بايجاز على وضع هيكل الاقتصاد الاردني: والجدول رقم (٥-٨) يبين توزيع الناتج الصافي بين القطاعات المختلفة لعدة فترات زمنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٥-٦)

الرقم القياسي لانتاج أهم الصناعات التحويلية في الاردن خلال السنـــوات ١٩٧٦-١٩٨٠

(١٩٧٥ = ١٠٠)

النشاط الاقتصادي	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١١٨ر٨	١٣٣ر٥	١٤١ر٨	١٨٦ر٤	٢١٨ر٧
المواد الغذائيـة	١٣٥ر٨	١١٩ر٣	١٢٦ر٢	١٩٨ر٢	٢١٨ر٠
المشروبات الغازية	١٠٧ر٨	١٥٧ر٢	١٧١ر٧	٢٣١ر٣	٢٥٣ر٣
المشروبات الروحية	١١٢ر٢	١٠٥ر٥	١٠١ر٧	١٢٧ر٤	١٢٧ر٩
التبغ والسجائر	١٢٠ر٩	١٣٤ر٣	١٤٣ر٤	١٨٣ر٨	٢٢٦ر٩
الانسجة والملبوسات	٩٦ر١	٩١ر٣	١١٦ر٨	١٤٨ر٧	١٧٢ر٣
مواد البنـاء	١١٢ر٨	١١١ر٥	١١٤ر٢	١٤٧ر٥	١٦٣ر٠
الحديـد	١١٩ر٦	١٢٢ر٣	١٢٥ر١	١٥٥ر٢	١٦٥ر٢
الاسمنـت	١٠١ر٨	٩٤ر٠	٩٦ر٦	١٠٨ر٩	١٥٩ر٥
الصناعات الكيماوية	١٧٣ر٥	١٧٥ر٦	٢٧٥ر٣	٢٦٦ر٩	٣٤٥ر٣
الادوية	١٢٣ر٣	١٠١ر٦	١٣٩ر٥	١٦١ر٣	٢٧٤ر٠
الدهانات	٢٢١ر١	٣٣٠ر٠	٣٨٣ر٩	٤٩١ر٠	٤٦٤ر٥
البلاستيك	١٦٩ر٦	٢٦٥ر٦	٥٤١ر٤	٣٤١ر٨	٣٠٨ر٣
المنظفات الكيماوية والصابون	١٣١ر٩	١٣٤ر٧	١٤٣ر٢	٢٩٠ر٣	٤١٦ر١
تصفية البترول	١٣٩ر٩	١٤٣ر٠	١٧٢ر٩	١٩٧ر٦	٢١٠ر٣
البطاريات	١٠٠ر٤	١١٥ر٣	٩٣ر٦	٩٧ر٦	١٠٠ر٧
الاعلاف	١٢٢ر٨	١٠١ر٣	١٢٤ر٩	١٢٤ر٦	١١٥ر٣
الورق والكرتون	١٢٨ر١	١٢٤ر٩	١١٠ر٣	١٧٠ر١	٢٠٩ر٥
الجلود	٧٨ر١	٨٤ر٠	٩٤ر٧	٧٩ر٣	٨٥ر٣
الرقم القياسي العام (البسيط)	١١٢	١٢٤	١٥٢	١٧٣	١٩٥

المصدر :

الاردن ، البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد السابع عشر ، العدد ٩ ، ايلول ١٩٨١ ، جدول رقم (٤٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (د-٧)

الرقم القياسي لكميات الانتاج لأهم الصناعات التحويلية في الأردن خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٨٠ (١٩٦٨=١٠٠)

المنتجات	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الاسمنت	١٢٧٫٩	١٠٠٫٥	١١١٫٥	١٧٦٫١	١٦٤٫٢	١٦٣٫٧	١٥٢٫٣	١٥٥٫١	١٤٣٫١	١٤٧٫٢	١٦٥٫٩	٢٤٣٫٠
المنتجات البترولية	١١٨٫١	١١٣٫٥	١٤١٫٧	١٥٤٫٠	١٧٢٫٠	١٩٠٫٥	٢١٠٫٧	٢٩١٫٤	٢٩١٫٥	٣٥٥٫٥	٤١٠٫٧	٤٤٨٫٠
جلد النمل	٩٣٫٦	٦٩٫٣	٩٩٫٥	١٦٥٫٨	٩٢٫٦	١٣٩٫١	١٣٣٫١	٤٠٫٧	٨٦٫٦	٤٩٫٦	٤٧٫٨	٢٥٫٨
الجلد المطوى	١٠٠٫٥	٧٧٫٦	١١٢٫٥	١٢٩٫٦	٢٢٣٫٥	١٥٧٫٨	١٣٢٫٠	١٣٢٫١	١٥٠٫٦	١٦٧٫٣	١٤٥٫٩	١٤٩٫١
مسحوق السابون	١٠٠٫٩	١٣١٫٥	١٩٩٫٠	١٩٤٫٥	٢١٠٫٥	٢٢٨٫٧	٣٢٣٫٣	٣٨٦٫٦	٤٦٣٫٦	٥٤٢٫١	٨١٢٫٩	١١٧٤٫٢
البطاريات السائلة	١١٢٫٢	١١٢٫١	٦٧٫١	٤٤٫٣	٦٧٫٣	٧٨٫٩	٧٤٫٥	٧٨٫٦	٨٥٫٧	٧٤٫٣	١٠٥٫٥	١١١٫٢
السجائر*	١١٫٤	١٠٠٫٠	٩٤٫٩	٩٣٫٣	١٣٣٫٢	١٢١٫٩	١٢٣٫٤	١٤٨٫٧	١٦٦٫٨	١٧٦٫١	٢٢٤٫٠	٢٨١٫٠
الكحول والمشروبات الروحية	١٠٠٫١	٩٨٫٨	١٠٩٫٥	١١٠٫٦	١٣٣٫٧	١٥٠٫٢	٢٥١٫٤	٢٨٧٫٥	٢٦٢٫٦	٢٥٨٫٣	٣٢٤٫٢	٣٠٩٫٦
الورق	١٣٢٫٩	١٣٠٫٥	٢٠٢٫٢	١٣٣٫٣	١٤٨٫٩	١٧١٫٤	٢٠٣٫٠	٢٥٩٫٩	٢٥٣٫٤	٢٢٣٫٩	٣٤٥٫٣	٤٢٥٫٣
الحديد	١٨٤٫٤	١٦٧٫٢	٦٤٫٠	٢٠٩٫٦	١٩٥٫٠	١٧٦٫٦	٢١٧٫٤	٤٣٣٫٢	٤٤٣٫٢	٤٥٣٫٤	٥٦٢٫٢	٥٩٨٫٠
الاجواخ	١٠٥٫٣	٩٨٫٤	١٥٣٫٩	١٥٣٫١	١٤٢٫٧	١٤٨٫٦	١٩٦٫٠	١٨٨٫٤	١٧٩٫٠	٢٣٤٫٨	٢٩١٫٥	٣٣٧٫٧
الاعلاف	١٧٢٫٨	٢٠٥٫٤	٢٧٤٫٤	٣٥٤٫٦	٣٣٣٫٣	٢٦٢٫٥	٣٣٢٫٦	٤٠٨٫٧	٣٣٧٫٢	٤١٦٫٠	٤١٤٫١	٣٨٤٫٠
الأدوية - سوائل	٩٥٫٢	١٦٫٩	٢٤٤٫١	٣٠١٫١	٣٠٥٫٩	٤١٥٫٣	٥٦٨٫٦	٦٩٧٫٣	٧٦٨٫٩	٧٨٧٫٢	٩٦٢٫٠	١٩٢٧٫٠
الادوية - مساحين وأقراص	١١٠٫٤	١٥٣٫٩	١٤٣٫٢	٢١٤٫٣	٢٥٧٫١	٢٤٣٫٦	٤٠٥٫٠	٣٥٦٫١	٤٤٨٫٩	٥١٠٫٠	٥٦٤٫٦	٧٦٨٫٥
الرقم القياسي العام	١١٩٫٠	١٢٣٫٢	١٣٧٫٠	١٧٣٫٠	١٨٢٫٣	١٨٩٫٦	٢٣٧٫٤	٢٧٦٫٠	٢٩١٫٥	٣١٤٫٠	٣٨٤٫٨	٥١٣٫٠

ملاحظة:

* تم قياس كميات الانتاج لسلعة السجائر في السنتين ١٩٧٩، ١٩٨٠ بالمليون سيجارة وليس بالطن كالسنوات السابقة، لذا عدلت الى الطن اعتمادا على أرقام الاربع سنوات السابقة.

المصدر: للسنوات ١٩٦٨-١٩٧٠، الاردن، البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن، العدد العاشر، تشرين الاول ١٩٧٢، جدول رقم (٣٤).

للسنوات ١٩٧١-١٩٧٤، الاردن، البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن عشر، العدد السادس، ايار ١٩٧٤، جدول رقم (٤٣).

للسنوات ١٩٧٥-١٩٧٩، الاردن، البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، آذار ١٩٨٠، جدول رقم (٤٣).

للسنة ١٩٨٠، الاردن، البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد السابع عشر، العدد التاسع، ايلول ١٩٨١، جدول رقم (٤٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥-٨)

توزيع الناتج الصافي (بالأسعار الجارية) في الاردن بين القطاعات الاقتصادية (٪)

	١٩٦٨-٧٢	١٩٧٣-٧٥	١٩٧٦-٨٠
الزراعة، الغابات، صيد الاسماك	١١ر٤	٩ر٩	٨ر٢
الصناعات الاستخراجية	١ر٦	٤ر٠	٤ر١
الصناعات التحويلية	٧ر٩	١٠ر٢	١٢ر٣
الكهرباء والمياه	١ر١	١ر٢	٩ر٠
الانشاءات	٥ر٠	٦ر٥	٧ر٠
مجموع القطاع السلعي	٢٧ر٠	٣١ر٨	٣٢ر٤
الخدمات	٦١ر٧	٦١ر٩	٥٤ر٧
الضرائب غير المباشرة	١١ر٣	٦ر٣	١٣ر٠

المصدر: النسب محسوبة من الجدول رقم (٥-٥)

يتضح من هذا الجدول ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنسبة للقطاعات الاخرى ،وحتى بالمقارنة مع اقتصاديات الدول المشابهة للأردن في حجم السكان ومعدل دخل الفرد فتعتبر هذه النسب مرتفعة[1] . ان الهيكل غير المتوازن للاقتصاد الأردني يعزى الى عدد من الاسباب لعل من أهمها وجود فائض استيراد كبير بالنسبة لحجم الانتاج المحلي مما أظهر تحيزا تجاه قطاع الخدمات.

ويلاحظ ثبات مساهمة الخدمات في الفترتين الأولى والثانية (حوالي ٦٢٪) مع حصول تغير في مكونات القطاعات السلعية والضرائب غير المباشرة. أما خلال الفترة الثالثة فانخفض نصيب الخدمات واصبح (٥٤ر٧٪) لصالح القطاعات الباقية.

اما مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي فقد ازدادت خلال هذه الفترة بالتدريج وذلك من (٢٧٪) الى (٣١ر٨٪) ثم الى (٣٢ر٤٪) خلال الفترات السابقة على الترتيب. الا أنها لا زالت في حدود ثلث قيمة الانتاج المحلي

---

(١) انظر حول ذلك دراسات المقطع العرضي التي قام بها عدد من الباحثين، مثل : Hollis B. Chenery, " Patterns of Industrial Growth," op.cit., PP 635-636

وكذلك : Hollis B. Chenery and Lance Taylor, op.cit., PP.391-465

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقط. وبالنسبة للصناعة التحويلية فإن مساهمتها في الناتج المحلي ازدادت ايضـــا فوصلت (١٢ر٢٪) خلال الفترة الاخيرة بعد ان كانت (٩ر٧٪) خلال الفترة الاولى. وهذا مؤشر على تحسن أداء الصناعة، وعلى أن تحقق الاحلال السالب خلال هذه السنوات، ربما يعود بدرجة اكبر الى تزايد المستوردات الضخمة.

حـ) مستوى التصنيع في الأردن :

فيما يتعلق بدور الصناعة التحويلية في احداث التغير الهيكلي في الاقتصاد، وبيان مستوى التصنيع الذى وصل اليه الأردن، فيوجد عدد من المقاييس لتوضيـــح ذلك نعرضها في الجدول رقم (٥-٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥-٩)

مساهمة الصناعة التحويلية الأردنية في عدد من المتغيرات الاجمالية خلال السنوات ١٩٦٨-١٩٨٠

(٪)

السنة	مساهمة الصناعة التحويلية في مجمل الناتج المحلي بسعر التكلفة ٪	مساهمة الصناعة التحويلية في مجمل الانتاج السلعي ٪	مساهمة الصناعة * في مجمل الناتج المحلي بسعر التكلفة ٪	مساهمات القطاعات الصناعية في الصناعة *				القوة العاملة في الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من القوة العاملة في الصناعة *
				التعدين ٪	الصناعة التحويلية ٪	الكهرباء والمياه ٪	الانشاءات ٪	
١٩٦٨	١٠	٣٢	٢٠	٨	٥١	٦	٣٥	—
١٩٦٩	١٠	٣٠	١٩	٨	٥٢	٦	٣٤	٦٢
١٩٧٠	٨	٣٠	١٦	١٥	٤٨	٧	٣٠	٧٠
١٩٧١	٩	٢٨	١٦	٩	٥٤	٩	٢٨	٥١
١٩٧٢	٨	٢٧	١٧	١١	٥٠	٩	٣٠	٧١
١٩٧٣	٩	٣٠	٢١	١٠	٤٤	٧	٣٩	٧١
١٩٧٤	١٢	٣٣	٢٥	١٨	٤٩	٥	٢٨	٥٩
١٩٧٥	١١	٣٣	٢٥	٢٥	٤٦	٥	٢٤	٥٨
١٩٧٦	١٥	٤٠	٢٨	١٨	٥٥	٣	٢٤	٥٥
١٩٧٧	١٦	٤١	٢٩	١٧	٥٦	٣	٢٣	٥٧
١٩٧٨	١٢	٢٤	٢٥	١٨	٤٩	٤	٢٨	٤٨
١٩٧٩	١٢	٢٥	٢٧	١٦	٤٤	٤	٣٦	٥١
١٩٨٠	١٤	٣٨	٣٠	١٥	٤٨	٣	٣٤	—

*) ملاحظة :-

المقصود بالصناعة هنا المفهوم الواسع لها بحيث تشتمل على : التعدين ، الصناعة التحويلية ، الماء والكهرباء ، الانشاءات .

المصدر :-

١ - حسبت الارقام في الاعمدة أعلاه (عدا العمود الاخير) من الجدول رقم (٥-٥) .

٢ - العمود الاخير مأخوذ من : الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، السنوات المعنية مع ملاحظة أن القوة العاملة محسوبة فقط للمؤسسات التي تشغل خمسة عمال فاكثر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقياس الأول : نسبة مجمل القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة (١):

وحسب هذا المقياس فان الاردن يصنف ضمن قائمة الدول التي هي في طور التصنيع " Industrializing ". اذ تكون النسبة لهذه الدول بين (١٠٪ - ٢٠٪). وحتى عام ١٩٧٥ فان هذه النسبة في الاردن جعلتها ضمن الحدود الدنيا لهذه الفئة من الدول. وقد ارتفعت هذه النسبة لتقترب من الحدود العليا لهذه الفئة عامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ ثم عادت لتنخفض قليلا فيما بعد بحيث كان متوسط هذه النسبة للسنوات الخمس الاخيرة (١٤٪).

المقياس الثاني : نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الى القيمة المضافة في الانتاج السلعي (٢):

يبدو أن الاتجاه العام في الاردن هو زيادة هذه النسبة. وقد وصل بداية مرحلة الدول شبه الصناعية " Semi-Industrialized " في عامي

(١) United Nations, United Nations Industrial Development Survery (New York: UN, 1974), p.12.

وحسب قياس هيئة الأمم فانه اذا وصل نصيب الصناعة في مجمل الناتج المحلي (٣٠٪) أو اكثر فتعتبر الدولة صناعية " Industrialized " وتعتبر شبه صناعية "Semi-Industrialized" اذا كانت هذه النسبة بين (٢٠٪ - ٣٠٪)، وتصنف الى دولة في طور التصنيع "Industrializing" اذا كانت هذه النسبة بين (١٠٪ - ٢٠٪)، وغير صناعية "Non-Industrialized" اذا كانت هذه النسبة أقل من (١٠٪).

(٢) World Bank Sector Working Paper, op.cit., p.5.

وحسب التصنيف في المرجع المذكور فان الدول التي لديها نسبة أقل من (٢٠٪) من صناعتها التحويلية في انتاجها السلعي الاجمالي تعرف بانها دولة غير مصنعة، وتلك التي لديها نسبة بين (٢٠٪ - ٤٠٪) تعتبر دولة في طور التصنيع وأما تلك التي لديها نسبة بين (٤٠٪ - ٦٠٪) فتصنف على انها دولة شبه صناعية، وتلك التي لديها نسبة اكبر من (٦٠٪) فهي دولة صناعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٦، ١٩٧٧ . حيث تتراوح هذه النسبة عادة لهذه الفئة من الدول بين (٤٠٪ - ٦٠٪) . كما أن متوسط النسبة في الاردن للفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) يكاد يقترب من بداية هذه المرحلة (حوالي ٣٨٪) .

المقياس الثالث : نسبة القيمة المضافة في الصناعة بمفهومها الواسع الى مجمل الناتج المحلي بسعر التكلفة : (١)

ويتطلب هذا المقياس ان يكون الحد الادنى لهذه المساهمة هو (٢٥٪) حتى تعتبر الدولة صناعية ، وان تصل مساهمة الصناعة التحويلية في مجمل الناتج المحلي (٦٠٪) فاكثر ، والا تقل نسبة العاملين في الصناعة بمفهومها الواسع (التعدين والصناعة التحويلية ، الماء الكهرباء ، الانشاءات) عن (١٠٪) من مجموع السكان . وبالنسبة للاردن لم يتحقق الا الشرط الاول . اذ وصل الى هذه النسبة منذ عام ١٩٧٤ . أما فيما يتعلق بالقوى العاملة فقد قدرت هذه النسبة بـ (٢ر٢٪) عام ١٩٧٩ (٢) . والواقع ان استيعاب القوى العاملة في الصناعة لا يصل الى الحد المطلوب في هذا المقياس .

وقد بلغت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية الى العاملين في جميع النشاطات الاقتصادية ٤ر٨٪ عام ١٩٦١ (٣) .

واصبحت (٧ر٩٪) عام ١٩٧٥ (٤) ، وعموما تستوعب الصناعة التحويلية الجزء الاكبر من العمال في الصناعة بمفهومها الواسع كما يظهر ذلك من العمود الاخير في الجدول السابق ، اذ ترتفع هذه النسبة الى حدود (٦٠٪) .

---

(١) Sutcliffe, Industry and Underdevelopment (London: Addison Wesley, 1971).

(٢) وذلك حسب تقدير المجلس القومي للتخطيط .

(٣) الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، القوى العاملة ١٩٧٠ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٢) ، ص ٤٢ .

(٤) الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، نتائج تعداد القوى العاملة ١٩٧٥ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة) ، ص ص ٩ ، ٢٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهكذا ، نتوصل من المقاييس السابقة حول مستوى التصنيع الى ان الأردن يقسم على الأغلب ضمن فئة الدول التي هي في طور التصنيع، صحيح انه يصنف ضمن الدول التي هي على عتبة المرحلة شبه الصناعية، وذلك حسب المقياس الثاني ، إلا أنه يمكن تفسير ارتفاع مساهمة الصناعة في الانتاج السلعي بانه الوجه الآخر لتدني مساهمة القطاعات ذات الانتاج السلعي في الاقتصاد الأردني ، مما يقلل من دقة هذا المقياس في انطباقة على الاردن .

وعلى أية حال ، فان الصناعة التحويلية الاردنية تمثل جزءا هاما من الصناعة بمفهومها الواسع. ويتضح لنا من الجدول السابق انه خلال الفترة الاولى والممتدة حتى عام ١٩٧٣ ، كان هناك ثبات تقريبي في الأهمية النسبية لهذه المكونات. أما خلال الفترة الباقية فان أبرز التغيرات هي زيادة نصيب الصناعة الاستخراجية خلال السنوات (١٩٧٤-١٩٧٦) على حساب قطاع الانشاءات[1] ، وتحقق العكس خلال السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠) ، في حين بقي نصيب الصناعة التحويلية على حالة تقريبا (٥٠٪) .

د) هيكل الصناعة التحويلية:

ومن المؤشرات الأخرى للتعرف على مدى النجاح والتقدم في الصناعة التحويلية تركيب الناتج الصناعي نفسه . ويبين الجدول رقم (د-١٠) هيكل الصناعة التحويلية في الأردن . ويلاحظ أن الصناعات الاستهلاكية الأساسية (صناعات الغذاء والكساء) تميل الى أن تكون أكبر نسبة . وقد كانت مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية لعام ١٩٥٩ حوالي (٥٠٪) . ومن المعتاد ان تصاحب المراحل الأولى للتصنيع بتوسع هذه الصناعات والصناعات الاستهلاكية على وجه العموم. وقد انخفضت هذه النسبة في السنوات اللاحقة وخصوصا عام ١٩٧٩ .

والملاحظة الثانية هي ضيق قاعدة الصناعات الأساسية في الهيكل الصناعي وينطبق نفس القول على الصناعات

---

(١) يعود ذلك أساسا الى ارتفاع الأسعار العالمية لسلعة الفوسفات، والتي تعتبر المكون الأكبر للقطاع الاستخراجي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥ - ١٠)

هيكل النشاط الاقتصادي الأردني ضمن الصناعة التحويلية حسب نوع السلع المنتجة - لسنوات متفرقة (٪) من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية

النشاط الاقتصادي	١٩٥٩	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٧٩*
السلع الصناعية الاستهلاكية الاساسية					
المواد الغذائية ... الخ	٢٢ر٦	١٨ر٤	١٤ر٦	١٨ر٧	١٤ر٢
السجائر	٥ر٣	٥ر٨	٥ر٦	٦ر٠	١٢ر٢
النسيج	٤ر٢	٥ر٢	٥ر٨	٨ر٤	٢ر٣
الملابس والاحذية	١٨ر٣	٩ر٤	٧ر٢	٥ر٦	٣ر٧
مجموع السلع الصناعية الاستهلاكية الاساسية	٥٠ر٤	٣٨ر٨	٣٣ر٢	١٣٨ر٧	٣٢ر٤
السلع الرأسمالية والسلع المتصلة بها					
المنتجات المعدنية	١٦ر٥	١٤ر٦	١٩ر٣	١١ر٤	١٦ر٢
المنتجات المعدنية والالات	٧ر٢	٨ر٢	٨ر٥	١٧ر٠	١٥ر٢
معدات النقل	٣ر٢	٢ر٩	١ر٦	١ر٧	١ر٧
مجموع السلع الرأسمالية	٢٦ر٩	٢٥ر٧	٢٩ر٤	٣٠ر١	٣٣ر١
السلع الاخرى					
الخشب والفلين	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٢		
الأثاث والمفروشات	١٠ر٨	٨ر٨	٤ر٩	٣ر٤	٤ر٨
الورق ومنتجاته	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٦	١ر١	٢ر٥
الطباعة والنشر	٢ر٧	٢ر٢	٣ر٧	١ر٨	٢ر١
الجلود ومنتجاتها	٠ر٤	١ر٧	١ر٨	٢ر٧	٠ر٨
منتجات المطاط	٠ر٩	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٠٠	٠ر١
المنتجات الكيماوية	١ر٣	٥ر٥	٦ر١	٦ر٧	١٠ر٣
منتجات البترول	-	١٤ر٦	١٨ر١	١٤ر٥	١٢ر٠
الصناعات المتفرقة	٥ر٥	١ر٤	١ر٧	١ر٠	١ر٩
مجموع قطاع السلع الاخرى	٢٢ر٦	٣٥ر٥	٣٧ر٣	٣١ر٢	٣٤ر٥

يتبع ٠٠٠٠/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظة :-

* أفرد بند خاص عام ١٩٧٩ للخدمات الصناعية وكان في السابق يرد ضمن الصناعات، لذا فانه، تمكينا للمقارنة، تم توزيع القيمة المضافة في بند الخدمات الصناعية (تمثل ٥ر٥٪ من المجموع) على فروع الصناعات ذات العلاقة.

المصدر :-

النسب محسوبة من الجداول الواردة في المصادر التالية :-

١ - الاردن، دائرة الاحصاءات العامة، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، شباط ١٩٧٠). وذلك للسنوات ١٩٥٩، ١٩٦٦، ١٩٦٨.

٢ - الاردن، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٥، نتائج التعداد الصناعي لعام ١٩٧٤، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٧٥) ص ٩٠، وذلك لسنة ١٩٧٤.

٣ - الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين الاول ١٩٨١ جدول رقم (٥)، ص ٦٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستخراجية[١] . وحيث أن هذه الصناعات هي التي تغذي الفروع الأخرى للصناعات التحويلية . فانه نتيجة لذلك تعتمد الصناعات الأخرى على العالم الخارجي بدرجة كبيرة في استيراد احتياجاتها . وعلى ذلك فان علاقات الترابط والتكامل بين الفروع المختلفة للنشاط داخل قطاع الصناعة التحويلية محدودة .

ويبدو أن هناك بوادر على تحسن هذا الوضع اذ زادت أهمية الصناعات الاستخراجية في السنوات الأخيرة ، وانشئت بعض الصناعات المعتمدة عليها ، مثال ذلك صناعة الأسمدة . كما أن مساهمة المنتجات المعدنية والآلات في القيمة المضافة الاجمالية قد زادت لا سيما منذ منتصف السبعينات .

وأما قطاع السلع الأخرى فيلاحظ تزايد الأهمية النسبية لبعض الفروع ، وبالذات المنتجات الكيماوية والورق[٢] .

وجملة القول ، فان الناتج المحلي الاجمالي قد حقق نموا حقيقيا مرضيا في معظم الفترات ، وقد أثر نمو الصناعة التحويلية الجيد على نمو هذا الناتج ، كما أنه بدأ في التأثير على بنيان الاقتصاد القومي ، اذ تزايدت مساهمة الصناعة التحويلية في مجمل الناتج المحلي ، وهذا يشير الى أن دور هذه الصناعة في احداث التغير الهيكلي المنشود قد بدأ بالتبلور لا سيما منذ عام ١٩٧٣ . هذا بالاضافة الى التغير الحاصل في تركيب الناتج الصناعي نفسه . الا أن هذا ليس كافيا ، اذ لا زالت الصناعة

---

(١) بلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية في قطاع الصناعة والتعدين (٦ر١٥٪ ، ٥ر١٤ ، ٧ر١٥٪ ، ٤ر٢٦٪ ، ١ر١٧٪) وذلك للاعوام (١٩٥٩ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩) على الترتيب . انظر :

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ . وذلك للسنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ .

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ ، لسنة ١٩٧٤ .

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٧٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٢) فيما يتعلق بالسلع الوسيطة ، أظهر جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الاردني لعام ١٩٧٩ ، ان (٣٤٪) من التوجهات النهائية للصناعات التحويلية كانت للطلب الوسيط .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحويلية قاصرة عن احداث التغير الكافي الذي يضمن النمو المضطرد في الاقتصاد المحلي ، كما ان استيعاب هذا القطاع للعماله لا زال محدودا .

وعلى أية حال ، لقد تبنى الأردن استراتيجية للتصنيع من خلال أحلال المستوردات لأكثر من عقدين من الزمن ، ولم يصبح للصادرات الصناعية بعض الاهمية الا حديثا . وقد حققت هذه الاستراتيجية كاستراتيجية مرادفة للتنمية الصناعية (١) نجاحا لا بأس به كما بينا ، الا أنه لم يكن كافيا . ويعزى ذلك الى عدد من المشاكل التي تحد من نمو هذا القطاع أهمها ضيق السوق المحلية الذي يعيق دخول منشآت جديدة في بعض الفروع ، أو يعيق توسع المنشآت القائمة اوحتى انشاء بعض الصناعات التي تتطلب حجما اقتصاديا أكبر لمنشآتها مما تستوعبه السوق المحلية وذلك في ضوء عدم وجود سياسة تشجيعية كافية للصادرات ، ومن المشاكل أيضا عدم كفاية البنية الأساسية في الاقتصاد وارتفاع اسعار الاراضي والطاقة وتكاليف النقل . وتفتقد الصناعة الى العمالة الماهرة الكافية والخبرة الفنية اللازمة والقدرة المحلية الكفوءة في مجالات تصميم المشاريع الصناعية وتحديد فرص الاستثمار وتنفيذ المشاريع وتشغيلها وادارتها . وتعاني الصناعة من عدم كفاية الموارد الأولية والوسيطة المحلية ، وعدم الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى لا سيما الزراعة والتعدين ، هذا بالاضافة الى العشوائية أحيانا في رسم وتنفيذ سياسة الحكومة تجاه هذه السياسة .

ولا شك أن وضع وتنفيذ سياسة حكومية مبنية على مخطط عام واضح بالدرجة التي تسمح بها الظروف ، واتباع سياسة فعالة لتوسيع السوق المحلية من خلال تشجيع الصادرات الصناعية والعمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للقطاع الخاص لا سيما في حال استمرار الاستقرار السياسي والاقتصادي سيكون له أثر كبير في دفع عجلة التصنيع وتحقيق النمو المضطرد في الدخل القومي .

٢ - تحقيق الوفر في العملة الأجنبية ، وتخفيض العجز في الميزان التجاري :-

تحقيق الوفر في العملة الاجنبية :

تبين معنا من قياس الاحلال أنه تحقق وفر في العملة الأجنبية خلال الفترة الأولى فقط (١٩٥٩-١٩٦٦) ، أما فيما بعد فقد كان هناك عجز فيها واستنزاف لها

---

(١) ذلك ان بعض التعريفات الواسعة للتصنيع الاحلالي تعتبر مماثلة تقريبا للتنمية الصناعية ، أنظر :

World Bank Staff Working Paper No. 353, op.cit. P.10 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لاسيما في السنوات الأخيرة، أي أنه لم يكن لسياسة احلال المستوردات الصناعيـــة دور في تحسين مركز ميزان المدفوعات. ويرى البعض ان الاهتمام في المراحل الأولى للتنمية يجب ألا يكون منصبا على تحقيق الوفر في العملة الاجنبية بل على الاستخدام الكفء لما يتوفر منها، بحيث يؤدي ذلك الى تنمية متسارعة مضطردة(١).

وقد تخطى الأردن المراحل الأولى للتنمية، وكان من المؤمل ان تؤثر عملية احلال المستوردات ايجابيا على ميزانه الخارجي. ولكن على العموم، فان ميزان المدفوعات الأردني ذو مركز جيد. وقد حقق فائضا في أغلب السنوات لاسيما في السنوات الأخيرة. كما أن احتياطية من العملات الاجنبية تزايد من ١٧٥ مليون دينار في نهاية عـــام ١٩٧٥ الى ٦٢٣ مليون في نهاية عام ١٩٨٠(٢). وقد كان للفوائض التي تتحقق في معظم بنود هذا الميزان دور في تمويل عجز الميزان التجاري. مثل الفائض في حساب الخدمات وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج وصافي الدخل من عوامل الاستثمار في الخارج والقروض والأهم من ذلك التحويلات الجارية والرأسمالية للحكومة. اذن لا توجد لدينا مشكلة تتعلق بميزان المدفوعات في المدى القصير، وانما يتعلق الأمر بالميزان التجاري، أي بالصادرات السلعية والواردات السلعية، وبميزان المدفوعات في الامد الطويل اذا خف تدفق المساعدات او حوالات الأردنيين.

الميزان التجاري:

تتصف الدول الصغيرة على العموم بأن اقتصادها يكون متجها نحو الخـارج بصورة كبيرة. وقد أظهرت دراسات المقطع العرضي لأنماط النمو أن نسبة التجـارة الخارجية الى مجمل الناتج القومي تعتمد على حجم الدولة أولا، كما تعتمد على مرونات النمو المشتقة كدوال في متوسط دخل الفرد فيها(٣). وفي الأردن، بلغت نسبة التجارة الخارجية (المستوردات + الصادرات) الى الناتج القومي الاجمالي (٤٠٪) في المتوسط خلال عقد الستينات، وأصبحت (٦٦٪) تقريبا خلال السبعينات، وقد بلغت (٨٠٪)

---

(١) P.B. Clark, op.cit., p.26.

(٢) الاردن، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعيـــة ١٩٨١-١٩٨٥، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٣) Hollis B. Chenery and Lence Taylor, op.cit., pp.392-396.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) [1].

والمطلع على ارقام التجارة الخارجية (الملحق رقم٦) يجد أن الاتجاه العام لها هو زيادة الصادرات والمستوردات، كما يجد أن القيمة المطلقة للمستوردات اكبر بكثير من قيمة الصادرات. ولذا يوجد عجز في الميزان التجاري. وعليه فانه بالرغم من أن معدل نمو الصادرات أكبر من معدل نمو المستوردات - كما يظهر من الجدول (٥-١١) الا أن هذا العجز لا زال مستمرا ومتزايدا بالأرقام النسبية (الى الناتج المحلي) وبالارقام المطلقة أيضا (الملحق رقم٦).

---

(١) أما نسبة التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية + المستوردات - المعاد تصديرها) الى الناتج المحلي الاجمالي فبلغت:

(٤٣٪، ٤٦٪، ٤٤٪، ٥٠٪، ١٠٣٪، ٩٠٪) للسنوات (١٩٥٤، ١٩٥٩، ١٩٦٦، ١٩٧٢، ١٩٧٧، ١٩٨٠) على الترتيب.

حسبت النسب من:

أرقام الناتج المحلي:

الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢-١٩٧٦، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٠، ١٥١.

وكذلك، الاردن، البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن عشر - العدد الاول، (كانون ثاني ١٩٨٢)، جدول رقم(٤١).

اما ارقام التجارة الخارجية فمأخوذة من الملحق رقم(٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥-١١)

مساهمة بنود الميزان التجاري الاردني في مجمل الناتج المحلي ، معدلات نمو هذه البنـــــــــــــــــود (٪)

	١٩٥٤-٦١ ٪	١٩٦٢-٦٦ ٪	١٩٦٧-٧٢ ٪	١٩٧٣-٧٥ ٪	١٩٧٦-٨٠ ٪
نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي	٤٤ر٩	٤٠ر٩	٣٥ر١	٦٩ر٥	٩٧ر٦
نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي	٥ر٦	٦ر١	٧ر٠	١٦ر٢	٢٣ر٦
نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي	٣٩ر٣	٣٤ر٨	٢٨ر٧	٥٣ر٣	٧٧ر٧
معدل نمو المستوردات	١١ر٣	١٠ر٤	٦ر٨	٣٥ر٩	٢٦ر٠
معدل نمو الصادرات	١٦ر٣	١٤ر٩	١٠ر٥	٥٧ر٣	٢٩ر١
معدل نمو العجز	١١ر٦	٩ر٩	٦ر٦	٣٥ر٦	٢٥ر٢

المصدر : حسبت النسب من الملحق رقم (٦) .

لقد كانت قيمة الصادرات ٢ر٨ مليون دينار عام ١٩٥٤ ، ارتفعت الى ١٤ر٢ مليون عام ١٩٦٨ ثم الى ٤٨ر٩ مليون عام ١٩٧٥ ، وبلغت ١٧١ مليون عام ١٩٨٠ . في حين كانت قيمة المستوردات ١٩ر٨ مليون دينار ، ٥٧ر٥ مليون ، ٢٣٤ مليون ، ٧١٦ مليون للسنوات السابقة على الترتيب . لذلك كان العجز في الميزان التجاري للسنوات السابقة بالترتيب نفسه : ١٧ مليون دينار ، ٤٣ر٢ مليون ، ١٥٨ر١ مليون ، ٥٤٤ر٥ مليون وذلك كما يظهر من الملحق رقم (٦) .

لقد استطاعت الصادرات الاردنية تحقيق نمو واضح ، ظهر أثره في نسبتها الى مجمل الناتج المحلي ، اذ ارتفعت هذه النسبة من أقل من العشر في بداية السبعينـــات الى اكثر من الخمس في نهايته . كما حدث فيها بعض التنوع . فازدادت قيمـــة صادرات الصناعة التحويلية من ٢ مليون دينار عام ١٩٦٨ الى ٩ر٧ مليون عـــام ١٩٧٤ ثم الى ٤٧ر١ مليون عام ١٩٨٠ ، محققة نموا متوسط معدله السنوي (٣١ر٥٪) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٥) ، واصبح (٣٨ر٥٪) خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠) . أما نسبة صادرات الصناعة التحويلية الى ناتج الصناعة التحويلية فقد ازدادت مـــن (٢٪) عام ١٩٦٨ الى (١٣٪) عام ١٩٧٤ والى (١٣٪) عام ١٩٧٩ . كما ارتفعت نسبتها الى مجمل الصادرات الوطنية من (١٦ر٥٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٩ر٢٪) عام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٩، وكان متوسط الزيادة السنوية لها خلال هذه الفترة (٣٩٪). وفيما يتعلق بنسبتها الى مجمل الناتج المحلي فلا زالت منخفضة، الا أنها ارتفعت من (٤ر١٪) عام ١٩٦٨ الى (٢ر٦٪) عام ١٩٨٠. وتظهر هذه المؤشرات مدى الانجاز الذي حققته الصادرات الصناعية الاردنية(١)، الا أن هذا كان عموما أقل من أستهدفته الخطط الاقتصادية، وأقل مما حققته بعض الدول النامية(٢).

اما المستوردات فقد فاق معدل الزيادة فيها معدل النمو في الناتج المحلي. وبلغت نسبة المستوردات الكلية الى مجمل الناتج المحلي (٩١٪) في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩، وارتفعت مساهمة المستوردات الكلية في العرض الاجمالي من (٢٩٪) عام ١٩٦٨ الى (٤٨٪) عام ١٩٧٩.

---

(١) يقل هذا الانجاز فيما يتعلق بمعدلات النمو، اذا أخذنا التضخم في الحسبان.

(٢) بلغ متوسط معدل النمو (باستخدام الاسعار الجارية) في الصادرات الصناعية التحويلية لعدد من الدول النامية خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٧٣) كالتالي:

(٥ر٣٨٪، ٥ر٢٢٪، ٧ر٧٪، ٥ر١٧٪، ٥٠٪، ٤٢٪، ٤٧٪) وذلك في البرازيل، كولومبيا، الهند، اسرائيل، كوريا، سنغافوره، تايوان على الترتيب.

أما مساهمة صادرات الصناعه التحويلية في ناتج الصناعة التحويلية فقد تغيرت خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٣) كالتالي:
تغيرت من (٤ر٤٪ - ٤ر٤٪) في البرازيل، ومن (٧ر٠ - ٥ر٧٪) في كولومبيا، ومن (٧ر٧٪ - ٨ر٦٪) في الهند، ومن (٩ر٧٪ - ١ر١٤٪) في اسرائيل، ومن (٩ر٪ - ٥ر٤٠٪) في كوريا، ومن (٢ر١١٪ - ٦ر٤٢٪) في سنغافوره، ومن (٦ر٨٪ - ٩ر٤٩٪) في تايوان.

انظر:

Bela Balassa, Export Incentives and Export Performance in Developing Countries, op.cit., PP. 35,36.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعزى الزيادة الكبيرة في المستوردات الى عدد من العوامل اهمها ، زيـــادة الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة كمستلزمات للانتاج المحلي المتزايـد ، وكذلك نتيجة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية . هذه الزيادة الناجمة عن تزايـد السكان وتزايد الدخول النقدية المتاحة للانفاق . كما تعود هذه الزيادة أيضـــا الى تغير النمط الاستهلاكي بفعل عامل التقليد والمحاكاة وخصوصا لدى بعض الفئات السكانية التي توفرت لديها قوة شرائية كبيرة بسبب زيادة التحويلات من الخارج وبسبب صور الكسب السريع كالمضاربة ، هذا بالاضافة الى تهاون الدولة في ترشيد الاستيراد .

ان هدف تخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري الذي تطلعت اليه مختلف الخطط الاقتصادية في الاردن ، قد تحقق جزئيا فقط ، اذ انخفضت نسبة التزايـــد في هذا العجز منذ عام ١٩٦٢ لغاية عام ١٩٧٢ ثم عادت هذه النسبة لترتفع الـى (٣٥ر٦٪) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٥) ، وانخفضت من جديد في الفترة الاخيرة حتى أصبحت حوالي (٢٥٪) ، كما يظهر من الجدول السابق . أما تخفيض قيمة العجز فتحقق لسنوات محدودة فقط منها عام ١٩٧٨ .

وسائل تخفيض العجز في الميزان التجاري :

لتحقيق هذا الهدف لابد من اتباع سياسات واتخاذ اجراءات أكثر فعاليـــة مما اتبع في السابق ، وذلك في مجالي تشجيع الصادرات واحلال المستوردات .

أ) تشجيع الصادرات :

يتعدى هدف تشجيع الصادرات تخفيض العجز في الميزان التجاري ، اذ يحقق أهدافا اخرى مهمة تتعلق بالنمو وزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبيـــة وغيرها من الاهداف التي تتزايد أهميتها بالنسبة لبلد صغير كالأردن . وفي الواقع ، لا توجد في الاردن سياسة محددة لتشجيع الصادرات . ويقتصر الأمر على عقـــد الاتفاقيات التجارية واتخاذ بعض الاجراءات التشجيعية من آن لآخر والتي تعتبـر محدودة بالقياس مع ما تقدمه الدول النامية الاخرى (١) .

ولهذا على الحكومة أن تولي الصادرات ، والصادرات الصناعية بالذات ، اهتمامـا خاصا بحيث يتبلور هذا الاهتمام كهدف لسياسة واضحة محددة ، ويؤخذ في الاعتبار

---

(١) بشينه المحتسب ، " سياسة تشجيع الصادرات السلعية في الاردن " بحث مطبوع على الاستانسل ، قدم للدكتور احمد قطناني ، كلية الاقتصاد والتجارة / قسـم الدراسات العليا ماجستير ، الجامعة الاردنية ١٩٧٦ ، ص ص ١٧-٣٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عند وضع الخطط الصناعية بصفة عامة، وخطط المنشآت الاقتصادية أيضا . كما يتوجب تعيين الاجراءات والادوات اللازم اتباعها، ثم تنفيذ ذلك بصورة سليمة . ان الاجراءات التي تتخذ لتشجيع الصادرات يجب ان تكون على كافة المستويات، منها ما يتعلق بالاجراءات العامة التي تعنى بايجاد المناخ الاستثماري الذى يشجع على زيادة الانتاج المحلي ، وكذلك الاجراءات على مستوى القطاع الخاص، والاجراءات على مستوى القطاع العام (١).

ويثار بهذا الخصوص موضوع تخفيض العملة الاردنية - التي يعتقد ان قيمتها مغالى فيها (٢) - على اعتبار ان ذلك يمكن ان يؤثر على المستوردات والصادرات معا ، بحيث يتحسن مركز الميزان التجاري . وقد يتعارض مثل هذا الاجراء مع هدف تخفيض معدلات التضخم المحلية ، ومع مبدأ عام درج الاردن على تبنيه وهو المحافظة على استقرار قيمة العملة الاردنية ، خصوصا وان هذا المبدأ قد أصبح اكثر رسوخا مؤخرا في محاولة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية والتي تتأثر بمدى ثبات سعر صرف العملة الأردنية . والواقع أن هذا الاجراء يجب ان ينظر اليه من عدة زوايا سياسية واقتصادية ، كما يتطلب دراسة شاملة لوضع وحجم الصادرات الاردنية ومدى حاجتها الى مثل هذا الاجراء . وان اتخاذ مثل هذا الاجراء يتطلب اولا دراسة كافة الاعتبارات المتعلقة به .

ب) احلال المستوردات:

ان احلال المستوردات يعني تطبيق سياسة شاملة للاحلال تتعلق بالسلع الزراعية والصناعية والمدخلات المختلفة الأولية وشبه الصناعية ، ما امكن ذلك . وتشكل المستوردات الغذائية نسبة كبيرة من المستوردات الاردنية (حوالي الخمس) مما يعني عدم كفاية الانتاج المحلي وحاجة التنمية الزراعية المروية منها والبعلية وانتاج الثروة الحيوانية الى مزيد من الاهتمام . وبالنسبة لقيمة المستوردات الكبيرة من المواد الخام والمواد الأولية المصنعة فانها قد تعكس قلة المكتشف والمستغل من الموارد الطبيعية في الأردن ، بالاضافة الى ارتفاع الاسعار العالمية لها ولا سيما الوقود . أما المنتجات الصناعية فان انتاجنا المحلي لم يستطع مسايرة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والاستثمار مما أدى الى زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية والانتاجية على حد سواء .

---

(١) Gatz Werner, Export Promotion for Developing Countries (Bremen 1969), p.6.

(٢) Michael Mazur, op.cit., p.138.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولهذا يتطلب الأمر تشجيع الانتاج المحلي باستخدام الحوافز الحمائيـــة والتمويلية والضريبية، كما يتطلب تقليص حجم المستوردات وذلك باتباع سياسة تجاريـة أكثر فعالية.

وقد يقترح البعض انقاص حجم المستوردات عن طريق فرض القيود الكمية او رفـع الرسوم الجمركية بدرجة عالية، الا أن هذا ربما يتعارض جزئيا مع مبدأ توســـــع الصادرات، ذلك ان فرض القيود على المستوردات حتى لو استثنى المستوردات الوسيطة والرأسمالية اللازمة للتنمية، فان فرضها على السلع الاستهلاكية يؤثر علـــى التكلفة لانه يعني اسعارا أعلى لهذه المنتجات مما يرفع تكاليف المعيشة مما يتبعها من رفع تكاليف العمل والمنتجات أيضا. ومع ذلك فان ترشيد المستوردات أمر لازم. ان تقليل قائمة المستوردات من السلع الكمالية وغير الضرورية أمر ممكن لو اتخذت الاجراءات الكفيلة بذلك. وهذا في الواقع يتطلب دراسة دقيقة وشاملة لكل أداة من حيـــث تأثيرها على المتغيرات المختلفة. وعموما يمكن القول بأن منع استيراد بعض أنـــواع السلع الكماليـة الباهظة الثمن، وفرض رسوم عالية على مجموعة من السلع الكمالية قـــد يكون مفيدا، وان أدى ذلك الى انقاص عائدات الخزينة المحلية، اذ يمكن ان تعوض من مصادر اخرى.

ومن الضروري اعتماد السياسات الاقتصادية المناسبة لتوجيه حوالات الأردنييـــن العاملين في الخارج نحو قنوات الاستثمار الانتاجي بحيث تتمشى الى حد معقول مع متطلبات التنمية الاقتصادية وبحيث يقل توجيهها نحو القنوات غير المنتجة كشراء الأراضي، وشراء السلع المستوردة الكمالية.

كما يمكن انقاص حجم هذه المستوردات باتخاذ اجراءات غير اقتصادية تتعلـــق بمحاولة تغيير انماط الاستهلاك التي تتجه نحو محاكاة الأنماط المتبعة في الدول المتقدمة. وذلك بتشجيع المشتريات من المنتجات المحلية سواء بصورة مباشـــــرة عن طريق قيام مؤسسات القطاع العام بالشراء من الانتاج المحلي اذا توفرت النوعيـة الجيدة والأسعار المعقولة والكميات الكافية، وبصورة غير مباشرة بتأكيد دور الاعـــلام في تشجيع المنتجات المحلية وتنظيم الدعاية للسلع المستوردة، ويجب ان يرافق ذلـــك زيادة فعالية مراقبة جودة السلع المنتجة محليا حتى تضاهي فعلا السلع الأجنبيـــة وتحوز على رضا المستهلك. ان على واجبات الدولة العمل على ترسيخ قيم استهلاكية جديدة ضمن سياسة انمائية سليمة تهدف أساسا الى ترسيخ عقلية المجتمـــــع الانتاجـــي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجملة القول ، طالما أن دور الصادرات آخذ في التبلور والظهور وفي ضوء ضيق السوق المحلية فانه سياسةلتشجيع الصادرات وبالذات الصادرات الصناعية أمر لازم. وعليه فمن المستحسن الاستمرار في اتباع سياسة تجارية حرة نوعا ما لا تفرض الكثير من القيود ، الا فيما يتعلق بالحد من استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية . وحتى بالنسبة للسلع الضرورية فيجب عمل خطط انتاج مركزة لتوفيرها محليا طالما كان ذلك ممكنا ومجديا سواء أكانت سلعا زراعية أم صناعية أم تعدينية.ويشير العديد من الدراسات الى أثر تقليل القيود ، وتحرير التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي المضطرد .(١)

٣ - تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي :

أدت سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن الى استبدال جزء من المستوردات بمنتجات محلية ، وقد ازدادت قيمة هذا الانتاج لاسيما في السنوات الاخيرة ، كما ازدادت نسبته الى مجمل الانتاج المحلي بحيث استطاع ان يحدث بعض التغيير في هيكل الاقتصاد ، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعمل على اضطراده ، وما يستتبع ذلك من امكانية الاعتماد على الذات. الا أنه في نفس الوقت تزايدت قيمة صادراتنا من الخارج . وزادت نسبتها الى مجمل الناتج المحلي بصورة واضحة ، انظر (الملحق رقم ٦) ، حتى ان نمو الصادرات بالرغم من انه اكبر من النمو في المستوردات لم يستطع ان يؤثر على قيمة العجز في الميزان التجاري الذى استمر بالتزايد .

ويظهر الجدول (٥-١٢) بعض مؤشرات الاستقلال الاقتصادي للأردن خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٠) . ويمكن تعريف الاستقلال الاقتصادي بصورة مبسطة بأنه مدى ما تتمتع به الدولة من مقدرة للوقوف على قدميها ، أو هو نصيب العناصر المحلية في طول واحتمال هذه المقدرة (٢).

فلو نظرنا الى العمود (١٠) ، الذى يقيس نسبة فائض الاستيراد (٣) الى الموارد المتاحة نجد أن هذه النسبة تتذبذب صعودا وهبوطا دون ان يتضح لها اتجاه عام ، ولكنها تعتبر مرتفعة ، مما يعني الاعتماد الكبير على الخارج . والواقع أن جزءا

---

(١) Hollis B. Chenery and Alan M. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development," The American Economic Review, Vol.LVI No. 4(September 1966), pp. 92- 710.

(٢) محمد احمد صقر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤١-٢٠١ .

(٣) عن دور فائض الاستيراد في الاقتصاد الاردني يمكن الرجوع الى :
Michael Masur, op.cit., pp.63- 75.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٥-١٢)

بعض مؤشرات الاستقلال الاقتصادي للاردن خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٨٠)

السنة	(١) الصادرات من السلع والخدمات (بالمليون دينار)	(٢) الصادرات من السلع والخدمات (بالمليون دينار)	(٣) فائض الاستيراد (بالمليون دينار)	(٤) صافي التحويلات من جانب واحد (بالمليون دينار)	(٥) البواقي* الباقية (بالمليون دينار)	(٦) صافي التحويلات من جانب واحد (بالمليون دينار)	(٧) الدخل القومي الاجمالي (بالمليون دينار)	(٨) الاستثمار المحلي الاجمالي (بالمليون دينار)	(٩) نسبة الصادرات الى الدخل القومي الاجمالي	(١٠) نسبة الصادرات الى الاستيراد	(١١) نسبة التحويلات الى فائض الاستيراد	(١٢) نسبة التحويلات الى الواردات الباقية	(١٣) نسبة فائض الاستيراد الى الاستثمار المحلي الاجمالي	(١٤) نسبة الاحتياطي الى الواردات الباقية
									(٪)					
١٩٥٠	٤٫٠	١٠٫٧	٦٫٧	٨٫٩	٦٫٩	٩٫١	١٣٫٠	٨	٣٠٫٨	٣٧٫٤	١٣٢٫٥	٩٦٫٥	٨٢٫٠	٦١٫٩
١٩٥١	٤٫٢	١٢٫٤	٨٫٢	١٠٫٩	٨٫٩	١٣٫٠	١٤٫١	-	٣٠٫٠	٣٣٫٨	١٣٢٫٥	٩٦٫٥	٧٩٫٦	٦٨٫٢
١٩٥٢	٥٫٠	١٣٫٨	١١٫٢	١١٫٧	٦١٫١	٢٦٫٦	١٣٫٠	٨	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	١٨٫٨	١٨٫٨
١٩٥٣	٦٫٠	١٤٫٠	١٤٫٦	١٤٫٦	٥٥٫٧	٢٠٫٠	١٤٫١	-٢٫٢	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٢٠٫٠	٢٠٫٠
١٩٥٤	٧٫٦	١٣٫٨	١٢٫٢	١٤٫٧	٦٥٫٨	٢٦٫٦	١٤٫٧	٣٫٢	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٣٠٫٤	٣٠٫٤
١٩٥٥	٨٫٥	١٨٫٥	١٦٫٤	١٥٫٤	٦٦٫٥	٢١٫٥	١٥٫٤	٨٫٨	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٢٧٫٠	٢٧٫٠
١٩٥٦	١٠٫٢	٢٢٫٢	١٦٫٤	١٤٫٨	٨٥٫٢	٢٥٫٢	١٤٫٨	١٢٫١	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٢٦٫٢	٢٦٫٢
١٩٥٧	١٣٫٦	٢٢٫٢	١٩٫٢	١٦٫٩	٩٣٫١	٣٦٫٨	١٦٫٩	١٨٫١	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٣٦٫٨	٣٦٫٨
١٩٥٨	١١٫٨	٢٤٫٨	٢٨٫٦	١٠٣٫٤	١٢٤٫٠	٢٣٫٩	٣٠٫٨	٧٫٦	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٢٦٫٢	٢٦٫٢
١٩٥٩	٩٫٤	٢٢٫٢	١٣٫٠	٢٥٫٠	١٢٤٫٠	٢٥٫٥	٣٠٫٤	٨٫٨	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	١٧٫٥	٢٦٫٢
١٩٦٠	١٧٫٥	٢٨٫٨	١٦٫٨	٢٨٫٨	١٢٥٫٦	٣٣٫١	٣١٫٨	١٣٫١	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٤٥٫٨	٣٦٫٨
١٩٦١	٢٠٫٥	٢٥٫١	٢٢٫٤	٣٤٫٩	١٤٣٫٥	٣١٫٥	٣٤٫٩	١٤٫٥	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٤٦٫١	٣٦٫٨
١٩٦٢	٢٣٫٩	٢٦٫٨	٢٢٫٥	٤٠٫٨	١٤٧٫٣	٤١٫٠	٤٠٫٥	١٥٫٠	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٥٠٫٧	٣٦٫٨
١٩٦٣	٢٥٫٢	٣٦٫١	٢٦٫٤	٣٠٫٣	١٦٢٫٤	٣٧٫٦	٤١٫١	١٤٫٦	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٦١٫٣	٣٦٫٨
١٩٦٤	٣٢٫٧	٣٦٫٤	٢٦٫٤	٣٧٫٨	١٧٤٫٦	٤٥٫٥	٥٥٫٥	١٨٫٣	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٥٧٫١	٣٦٫٨
١٩٦٥	٣٧٫٣	٣٦٫٨	٢٦٫٤	٣٨٫٦	١٩٠٫٧	٤٦٫٧	٦٢٫٧	٢١٫١	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٦٤٫١	٣٦٫٨
١٩٦٦	٤١٫٦	٣٥٫٥	٢٩٫٤	٤٤٫٧	٢٠٠٫٤	٦٩٫٧	٦٩٫٧	١٨٫٣	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٧٧٫١	٣٦٫٨
١٩٦٧	٣٦٫٨	٢٧٫٨	٢٦٫٩	٦٠٫٥	١٥٤٫٧	٩٤٫٥	٩٤٫٥	٢٣٫٠	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٦٤٫٦	٣٦٫٨
١٩٦٨	٣٧٫٢	٤٤٫٤	٢٨٫٥	٥٨٫٦	١٩٢٫١	١٠٤٫٦	١٠٤٫٦	٢٨٫٩	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	٨١٫٦	٣٦٫٨
١٩٦٩	٤٦٫٠	٦٢٫٩	٣٣٫٩	٥٤٫٣	٢٤٠٫٦	٩٩٫٥	٩٩٫٥	٣٢٫٠	٣٦٫٢	٣٦٫٢	٢٣٫٥	١٧٫٥	١٠٩٫٩	٣٦٫٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / جدول رقم (٥-١٢)

بعض مؤشرات الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٨٠)

السنوات	(١) المستوردات من السلع والخدمات (بالمليون دينار)	(٢) الصادرات من السلع والخدمات (بالمليون دينار)	(٣) صافي الاستيراد (بالمليون دينار)	(٤) معدل الناتج القومي (بالمليون دينار)	(٥) الموارد المتاحة (بالمليون دينار)	(٦) صافي التحويلات من الخارج (بالمليون دينار)	(٧) الميزان التجاري (بالمليون دينار)	(٨) الاستثمار الياباني (بالمليون دينار)	(٩) نسبة الصادرات الى المستوردات (٪)	(١٠) نسبة صافي الاستيراد الى الموارد المتاحة (٪)	(١١) نسبة التحويلات الى صافي الاستيراد (٪)	(١٢) نسبة التحويلات الى الموارد المتاحة (٪)	(١٣) نسبة صافي الاستيراد الى الاستثمار الياباني (٪)	(١٤) نسبة الاحتياطي للمستوردات (٪)
١٩٧٠	٩١٫٠	٤٤٫١	٤٦٫٩	١٦٧٫٣	٢١٤٫٢	٩٨٫١	١٤٫٤	٤٨٫٥	٢١٫٩	٢١٫٩	١٨٫٥	٢١٫٦	٣٢٥٫٧	١٠٧٫٨
١٩٧١	٩٨٫٧	٤٠٫٤	٥٨٫٣	١٧٩٫٢	٢٣٧٫٥	٩٢٫٩	٢٧٫٣	٤٠٫٩	٢٤٫٥	١٧٫٥	٢١٫٣	١٧٫٥	٢١٣٫٥	٩٤٫١
١٩٧٢	١١٨٫١	٥١٫١	٦٧٫٠	١٩٦٫٦	٢٦٣٫٦	١٠٠٫٧	٣٤٫٢	٤٣٫٦	٢٤٫٤	٢٥٫٤	١١٣٫٠	٢٨٫٧	١٩٥٫٩	٨٤٫٧
١٩٧٣	١٣٧٫٦	٧٦٫٨	٦٠٫٨	٢١٢٫١	٢٧٢٫٩	١٩٧٫٤	٣٠٫٩	٥٥٫٨	٢٨٫٣	٢٢٫٣	١٣٠٫٤	٢٩٫٠	١٩٦٫٨	٧٨٫٠
١٩٧٤	١٩٨٫٢	١١٤٫٤	٨٣٫٨	٢٧٤٫٤	٣٥٨٫٢	١١٨٫٤	٥٧٫١	٥٧٫٧	٣١٫٠	٢٣٫٤	١٣٢٫٣	٣١٫٠	١٤٦٫٨	٥٩٫٧
١٩٧٥	٣٠٧٫٩	١٨٥٫٨	١٢١٫٧	٣٣٣٫٣	٤٥٥٫٠	١٩٣٫٠	٧٩٫٨	٦٠٫٨	٤٠٫٧	٢٦٫٧	١٥٨٫٦	٤٢٫٤	٢٥٢٫٥	٥٦٫١
١٩٧٦	٤٤٫٥	٢٢٢٫٣	١٠٠٫٢	٤٩٩٫٣	٦٠٨٫٥	٢٥٦٫٢	١٥٢٫٤	٢٠٥٫١	٢٥٫٣	١٧٫١	٢٣٤٫٦	٤٢٫١	٧١٫٦	٤٦٫٤
١٩٧٧	٥٦٫٣	٢١٦٫٠	١٦٨٫٢	٥٤٩٫٢	٧١٧٫٥	٣٠٥٫٦	٢٧٠٫٠	١٩١٫٥	٢٥٫٢	٢٣٫٤	١٨١٫٦	٤٢٫٦	٨٧٫١	٤٨٫٢
١٩٧٨	٦٣٣٫٠	٤٤٠٫٧	١٩٢٫٣	٦٤٣٫٥	٨٣٥٫٨	٢٤٥٫٩	٣٠٩٫٣	٣٦١٫٠	٥٢٫٨	٢٣٫٠	٢٢٧٫٩	٢٩٫٤	٩٢٫١	٥٧٫٠
١٩٧٩	٨٦٣٫٢	٥٤٦٫٧	٣١٦٫٥	٧٩٤٫٩	١١١٫٤	٤٧٠٫٨	٢٥٩٫١	٤٥١٫٠	٤٣٫٣	٢٨٫٥	١٤٨٫٧	٤٣٫٣	١٢١٫١	٥٣٫٣
١٩٨٠	١٠٣٢٫٣	٧٤٤٫١	٢٨٧٫٢	٩٦٧٫٢	١٢٤٧٫٢	٥٨٩٫٢	٣٥٨٫٠	١٢٢٨٫٢	٥٩٫٢	٤٧٫٢	٤٠٤٫٢	٤٧٫٢	١٤٠٫٢	٤٠٫٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظات :

* للسنوات (١٩٥٢—١٩٥٨) أخذ مجمل الناتج المحلي بسعر التكلفة، للسنوات (١٩٥٩—١٩٨٠) اخذ مجمل الناتج القومي بسعر التكلفة، ارقام عام ١٩٨٠ اولية.

** الموارد المتاحة في أى سنة من السنوات تساوى مجمل الناتج القومي في تلك السنة مضافا اليه فائض الاستيراد في السنة ذاتها.

المصادر :

أرقام الصادرات والمستوردات والتحويلات من جانبواحد مأخوذة من :

للسنوات ١٩٥٠—١٩٦٣ :

International Monetary Fund, Balance of Payments Yearbook for 1950-1954 Vol. 8; for 1955-1959 Vol. 12 for 1960-1963 Vol. 16. (Washington:D.C., n.d), pp. Jordan.

لسنة ١٩٦٤ : البنك المركزي الاردني، التقرير السنوى الثالث ١٩٦٦، (عمان البنك المركزى الاردني)، جدول رقم (١٦)؛ للسنوات ١٩٦٥—١٩٦٧ : التقرير السنوي الخامس ١٩٦٨، جدول رقم (١٦).

للسنوات ١٩٦٨—١٩٧١ : البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الثامن — العدد العاشر، (عمان : تشرين أول ١٩٧٢)، جدول رقم (١٤)؛ للسنوات ١٩٧٢— ١٩٧٥ : المجلد الثاني عشر — العدد ٢٥ أيار ١٩٧٦، جدول رقم (٢٣)،
للسنوات ١٩٧٦—١٩٨٠ . المجلد السابع عشر — العدد ٩، ايلول ١٩٨١، جدول رقم (٢٤).

أرقام الاحتياطي مصدرها :

للسنوات ١٩٥٠—١٩٥٧ :

International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Supplement to 1971(Washington : D.C.,), pp. 150-151.

للسنوات ١٩٥٨—١٩٦٤ : البنك المركزي الاردني، التقرير السنوى الثالث ١٩٦٦، عمان : البنك المركزي الاردني؛ جدول رقم (٤) للسنوات ١٩٦٥—١٩٦٧؛ التقرير السنوي الخامس ١٩٦٨، جدول رقم (٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للسنوات ١٩٦٨—١٩٧١ : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الثامن — العدد العاشر (عمان : تشرين اول ١٩٧٢) ، جدول رقم (٣) ، للسنوات ١٩٧٢—١٩٧٥ ، المجلد الثاني عشر — العدد ٥ ، أيار ١٩٧٦ ، جدول رقم (٤) ، للسنوات ١٩٧٦—١٩٨٠ ، المجلد السابع عشر — العدد ٩ ، ايلول ١٩٨١ ، جدول رقم (٤) .

ارقام الناتج القومي وصافي الاستثمار محسوبة من الارقام الواردة في :

للسنوات ١٩٥٢—١٩٧٥ : المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة والامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الحسابات القومية للأردن ١٩٥٢—١٩٧٦ ، (عمان : دائرة الاحصاءات العامة ، آذار ١٩٧٨) ، صفحات متفرقة ، للسنوات ١٩٧٦—١٩٨٠ : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثامن عشر — العدد ١ ، (عمان : البنك المركزي الاردني ، كانون ثاني ١٩٨٢) ، جدول رقم ٤١ ، ٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كبيرا من المستوردات كان سلعا استثمارية أدت الى زيادة الناتج القومي وبالتالي الموارد المتاحة.

هذا مع العلم بان معظم فائض الاستيراد يغطى عن طريق التحويلات من جانب واحد (عمود ٦)، والتي لا تشكل أية التزامات مادية[١]. وهذه التحويلات قد تزايدت بصورة كبيرة لا سيما في السنوات الاخيرة. وقد فاقت نسبة تغطية فائض الاستيراد عن طريق التحويلات من جانب واحد (١٠٠٪) كما يتضح من العمود رقم(١١). وتبرز أهمية التحويلات من جانب واحد في الاردن اذا نظرنا الى العمود (رقم١٢) الذى يبين نسبة التحويلات الى الموارد المتاحة وان هذه النسبة متزايدة وكادت تقترب من النصف عام ١٩٨٠.

وفيما يتعلق بنسبة الاحتياطي للمستوردات فقد تزايدت في عقد الستينات ثم تناقصت في السبعينات، وهذا يبين عدم تركيز الاردن على بناء احتياطي كبير من العملات الاجنبية، واستخدام هذا الاحتياطي بدرجة كبيرة في تمويل المستوردات. وهذا في الواقع يقلل من الاستقلال الاقتصادي، اذ يعني استمرار الاعتماد على المساعدات الخارجية كالتحويلات من جانب واحد، الا اذا استخدم الاحتياطي في تمويل المشاريع المنتجة دون الاحتفاظ بهذه الارصدة، فان ذلك سيعزز الاقتصاد الاردني على المدى الطويل.

ومن المؤشرات الاخرى للاستقلال الاقتصادي نسبة مستلزمات الانتاج المستوردة الى مجموع مستلزمات الانتاج. وقد بلغت هذه النسبة فيما يختص بالصناعة التحويلية (٦٢٪) عام ١٩٧٩[٢]. وهذه النسبة العالية تظهر ضعف اعتماد الصناعة على المدخلات المحلية، وازدياد الاعتماد على الخارج.

بناء على ما تقدم، يمكن القول بأن الاردن على وجه العموم لا يزال بعيدا عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي. والواقع أنه وان كان تحقيق هذا الاستقلال أو درجة عالية منه مطلبا بحد ذاته، الا أنه غالبا ما يتحقق في المراحل الاولى للتنمية، وقد لا يتحقق تماما فيما بعد بناء على عوامل كثيرة لعل من أهمها حجم السوق المحلية ومدى انفتاح اسواق التصدير أمامها، وحجم الموارد الطبيعية المتوفرة. ويصبح تحقيق قدر

---

(١) انظر حول هذا الموضوع:
بسام الساكت، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣-١٢.

(٢) الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧١، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معقول من الاستقلال الاقتصادي أمر مقبول . ويصبح هناك تركيز على تغيير هيكل المستوردات تجاه السلع الاستثمارية اكثر من التركيز على مستوى المستوردات(١) . أي أن المهم هو استخدام حصيلة الصرف الاجنبي على اكفأ وجه ممكن بحيث يؤثـــــر هذا على مستوى الاستثمار وبالتالي يرفع معدل نمو الانتاج المحلي وتكون النتيجـــة تقليل اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج وتأثره بالتقلبات فيه .

وعلى الرغم مما سبق فان هناك دلائل على تحسن الوضع في الاردن ، وتحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي . فبالنظر الى الجدول السابق عمود (٩) الذي يقيس نسبة الصادرات الى المستوردات يتضح ان الاتجاه العام لهذه النسبة هو الزيـــــادة المستمرة لا سيما في السنوات الاخيرة . وقد ازدادت هذه النسبة من حوالي (٢٥٪) في بداية الخمسينات الى ما يقرب من (٥٥٪) في منتصف الستينات ، واصبحت حوالـــــي (٧٠٪) في نهاية السبعينات(٢) ، وهذا مؤشر جيد على تحقيق بعض الاستقلال .

واذا نظرنا الى نسبة فائض الاستيراد الى الاستثمار الصافي السنوي (عمود ١٣) فان هذه النسبة كانت مرتفعة عموما وقد وصلت اكثر من (٣٠٠٪) في بعض السنوات ،

---

(١) P.B. Clark, op.cit., p.27.

(٢) ازدادت هذه النسبة بصورة واضحة بعد عام ١٩٧٣ وذلك نتيجة للزيادة في قيمة الصادرات من السلع والخدمات ، والتي تعود بدرجة كبيرة الى زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج . تلك التحويلات التي اصبحت تحتل منـــذ بداية عقد السبعينات الدور الاول في حصيلة صادرات الاردن غيـــــــر المنظورة ، وقد تصاعدت بصورة كبيرة منذ عام ١٩٧٦ . والواقع ان الصادرات السلعية قد ازدادت ايضا ، الا أن نسبتها الى مجمل الصادرات من السلـــع والخدمات كانت حوالي الخمس خلال السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠) .
انظر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، أعداد متفرقة .
وعموما ارتفعت نسبة الصادرات السلعية الى المستوردات السلعية حتى كادت تقترب من الربع عام ١٩٨٠ كما يظهر من الملحق رقم (٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالرغم من تذبذبها ، مما يبين أهمية فائض الاستيراد في التكوين الرأسمالي في الاردن . الا ان هذه النسبة مع انها بقيت مرتفعة ، فقد تناقصت في السنوات الاخيرة . وهذا يدل على ازدياد اعتماد الاردن على مدخراته المحلية في التكوين الرأسمالي . وفعلا فان الاتجاه العام لهذه المدخرات هو الزيادة لا سيما عامي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ثم تراجع في السنوات التالية ، وعاد للتزايد خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٦) (١).

وهناك مؤشر آخر على تحسن الوضع هو تركيب المستوردات الذي يشير الى تزايد الأهمية النسبية للسلع الاستثمارية . وسنبحث هذا الأمر بتفصيل أكبر من خلال الجدول التالي الذي يظهر المستوردات حسب استعمالاتها النهائية .

جدول رقم (٥-١٣)

توزيع المستوردات الاردنية حسب الاستخدام النهائي وبيان معدلات النمو فيها (٪)

	١٩٥٤-٦١ ٪	١٩٦٢-٦٦ ٪	١٩٦٧-٧٢ ٪	١٩٧٣-٧٥ ٪	١٩٧٦-٨٠ ٪
السلع الاستهلاكية	٧١	٦٣	٥٨	٦١	٤٦
السلع الوسيطة والأولية	١٨	٢٩	٣٢	٢٣	٢٨
السلع الرأسمالية	١١	٨	١٠	١٥	٣٥
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩	*٩٩
معدلات النمو					
السلع الاستهلاكية	١١	٩	١٠	١٦	٢٠
السلع الوسيطة والأولية	١٨	١٧	١	١٥	٢٧
السلع الرأسمالية	١٣	١٠	٢١	١٤٩	٢٧

*) ملاحظة :-

يعزى انخفاض مجموع النسب عن ١٠٠٪ خلال الفترتين الاخيرتين الى ازدياد بند مواد داخلة في مكان آخر الذي مثل تقريبا ١٪ من المجموع.

المصدر :-

حسبت النسب للفترات أعلاه من الملحق رقم (٧) .

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٣-١٩٧٦ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢١-١٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظات على الجدول :

١ - يظهر من هذا الجدول أن السلع الاستهلاكية تكون الجزء الاكبر من المستوردات يليها السلع الوسيطة (عدا الفترة الاخيرة) فالسلع الاستثمارية علما بأن المجموعات الثلاث شهدت تطورا كبيرا في قيمتها المطلقة خصوصا منذ عام ١٩٧٣، وذلك كما يظهر من الملحق رقم(٧) .

٢ - فيما يتعلق بمعدلات النمو، فان السلع الاستثمارية سجلت أعلى معدل للنمو وذلك منذ الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢، يليها السلع الوسيطة فالسلع الاستهلاكية .

وقد بلغ متوسط معدل النمو في السلع الاستثمارية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠) حوالي (٧٩٪) في حين كان هذا المعدل (٤١٪) ، (١٨٪) للسلع الوسيطة والاستهلاكية على التوالي .

ان ارتفاع الميل الحدي للاستيراد في الأردن والذى بلغ(٨٦ر٠) قد أدى الى ازدياد مستورداتنا بصورة كبيرة . وقد كان هذا الميل (٢٤ر٠)للسلع الوسيطة ، (٢١ر٠) للسلع الاستهلاكية ، (٤٠ر٠) للسلع الاستثمارية(١).

وما سبق مؤشر على ان تركيب المستوردات يتثقل لصالح السلع الاستثمارية .

٣ - نتيجة للملاحظة السابقة فقد ظهر تغير واضح في مكونات المستوردات . وهو تناقص نصيب السلع الاستهلاكية لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية ، وبالذات السلع الرأسمالية خصوصا في السنوات الاخيرة . فقد أصبح نصيب السلع الاستثمارية والاستهلاكية متعادلا تقريبا . وهذه الظاهرة تعكس تطورا ايجابيا يتفق ونشاط التنمية والتطور الذى يشهده الاردن .

وعند دراسة مكونات كل مجموعة من المجموعات السابقة نجد انه بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، تشكل المستوردات من المواد الغذائية الجزء الاكبر ، ويتجاوز هذا الجزء عادة نصف المستوردات من سلع الاستهلاك النهائي ، ويبلغ حوالي خمس مجمل المستوردات . أما بالنسبة للسلع الوسيطة فيشكل النفط الخام النسبة الكبرى لا سيما منذ ارتفاع أسعاره بعد حرب ١٩٧٣ . ففي حين كانت نسبة النفط الخام المستورد تشكل

---

(١) النسب محسوبة للسنوات(١٩٧١-١٩٧٧) انظر:

M.Smadi and M.Amerah, Composition Of Visible Imports: An Industrial Development Potential, Royal Scientific Society, Economic Department, (April 1979), P.18.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أقل من خمس قيمة المواد الخام المستوردة عام ١٩٧٤ (قبل احتساب الزيادة في الأسعار) فانها أصبحت تشكل اكثر من ثلث قيمة المستوردات من المواد الخام فيما بعد . أما السلع الانتاجية فان الآلات ومعدات النقل تمثل النسبة الكبرى فيها .

ويمكن تفصيل الزيادة الكلية في المستوردات عام ١٩٨٠ كالتالي :
(٣٥ر٥٪) تعود الى زيادة المستوردات النفطية (٢٤ر١٪) نتيجة لزيادة الاسعار (٣٣ر٢٪) نتيجة لزيادة الكميات، (٢٨٪) نتيجة للزيادة في قيمة المواد الغذائية، (٣٦ر٥٪) نتيجة للزيادة في قيمة المعدد والآلات والأدوات. وتعود الزيادة في مستوردا تنا من الآلات الى تنفيذ بعض المشاريع الأساسية الضخمة مثل شركة الاسمدة وشركة البوتاس واستيراد طائرة بوينغ للخطوط الجوية الملكية، بالاضافة الى ذلك فقد تم خلال كل من عام ١٩٨٠ وعام ١٩٧٩ ترخيص ٢٣٢ مصنعا جديدا برأسمال قدره ٣٣ر٧ مليون دينار مما أدى الى زيادة المتطلبات الاستيرادية من التجهيزات الصناعية(١).

٤ - ان ارتفاع الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية بهذا الشكل الواضح يؤكد أمران أساسيان: الأول، ان التنمية الحالية المتسارعة تتطلب المزيد من هذه المستوردات. والثاني، ان نطاق احلال المستوردات لهذه المجموعة من السلع محدود في الأردن. وقد يستمر ذلك لفترة من الزمن مما يعني استمرار الاعتماد على الخارج. وقد تكلمنا في السابق عن ضرورة محاولة انتاج المزيد من السلع الوسيطة وبعض السلع الاستثمارية التي يتمكن الاردن بمفرده او بالتعاون مع الدول العربية من انتاجها .

---

(١) الاردن، البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الحادي عشر، ١٩٧٤، ص ٥٢،
والتقرير السنوي الرابع عشر، ١٩٧٧، ص ١٠٤، التقرير السنوي السابع عشر، ١٩٨٠، ص ٦٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل السادس
النتائج والتوصيـــــــات

أولا : اعتمدت تجربة الاردن في التصنيع اساسا على استراتيجية احـــــلال المستوردات، اذ كان اسلوب التنمية الصناعية مركزا على الداخل ، ولم يبدأ بالتوجـه نحو الخارج الا في بداية عقد السبعينات، وتبلور اكثر في منتصفه، واخذ ينال الاهتمام الجدي في نهايته.

وقد لا تكون هذه الاستراتيجية هي المثلى لاحراز التنمية الصناعية فـــي الاردن كبلد نام ، لانها تقوم على استبدال منتجات وجدت اصلا لتلبية طلب فـــي دول متقدمة تختلف عن اوضاعه في كثير من الامور. وكان من نتيجتها انشاء صناعات متفرقة هنا وهناك ، وليس بناء قاعدة صناعية متكاملة مترابطة الاجزاء. فالتداخل بين فروع الصناعة محدود ، والترابط بينها وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى قليل.

ثانيا : ارتأت سياسة احلال المستوردات الصناعية بلوغ عدد من الاهداف، تتمثـل في احداث النمو في القطاع الصناعي ، والذي قد يتبعه تغيير في هيكل الاقتصـــاد بحيث يصبح اكثر قدرة على توليد النمو المضطرد ، وأقل عرضة للتقلبات. وهدفـــت ايضا الى تحقيق الوفر في العملة الاجنبية وتحسين مركز الميزان التجاري ،مما قـــد يقلل من الاعتماد على الخارج ويجعل الاقتصاد اكثر قدرة في الاعتماد على نفســـه والسير تجاه الاستقلال الاقتصادي.

ثالثا : استخدمت الحكومة عددا من الادوات لرفع مستوى الاستثمار الصناعـــي وتغيير هيكله. وتتعلق هذه الادوات بالسياسات التجارية والتمويلية والضريبيـــة. وأهمها جميعا الحماية مع درجة محدودة من التدخل المباشر في المشاركة التنظيم. وكذلك قامت بتهيئة جو اقتصادي استثماري ملائم ،كما قامت بتطوير البنى الاساسيـة اللازمة.

وتعتبر هذه الادوات بالمقارنة مع عدد من الدول المجاورة مقبولة ،الا انها تقل عما توفره دول اخرى. كما ان بعض مقومات الصناعة لا زالت غير كافية ومرتفعـة التكاليف.

رابعا : بالنسبة للحماية ، فان السياسات التجارية في الاردن اتجهت نحو مزيـد من التحرر ، . وقد طبقت مجموعة من ادوات سياسة المستوردات هي التعرفة الجمركية وما يتصل بها من رسوم ، وتراخيص الاستيراد، وذلك في ظل سعر صرف موحد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد وجدت الحماية في البداية في صورة منح الاوضاع الاحتكارية لبعض الشركات الكبيرة منذ منتصف الخمسينات، واستخدمت التعرفة الجمركية للصناعات الاخرى. وبعد ان ترسخت اقدام بعض الصناعات ومعظمها استهلاكي، منحت حماية اغلاقية منذ منتصف الستينات واستبدلت بحماية شبه اغلاقية في اواخر الستينات، هذا مع استمرار استخدام الحماية الجمركية للصناعات الاخرى. وقد استبدل حظر الاستيراد في بداية السبعينات بحماية جمركية عالية لمجموعة كبيرة من السلع وذلك حتى منتصف السبعينات حيث ازيلت باقي القيود الكمية وخفضت الرسوم الجمركية بدرجة كبيرة، ووحدت، واصبحت المستوردات المماثلة للمنتجات المحلية تدفع رسوما متوسطة. اما المنتجات الوسيطه والرأسمالية فان الحماية المقدمه لها ضعيفة وذلك بسبب الاعفاءات او تخفيض الرسوم على هذه السلع كمدخلات للصناعة المحلية.

ومما يجدر ذكره ان الهدف الاساسي لاستخدام تراخيص الاستيراد في الستينات والسبعينات هو تحقيق الحماية، وما بقاؤها حتى الان بعد ازالتها الا لايجاد نوع من الاطار الاداري وتحقيق بعض الايرادات. اما الهدف الاساسي للرسوم الجمركية، فكان ولا زال، تحقيق الايرادات للحكومة المحلية. وقد تقلص دورها الحمائي مؤخرا وانخفضت الحماية الفعلية المقدمة للصناعة المحلية وذلك في ظل السياسة العامة لتحرير المستوردات.

ويعتقد ان السياسة التجارية المتحرره نوعا ما قد افادت نمو الاقتصاد القومي من جهة، كما قللت من السلبيات التي ترافق عادة المستويات العالية والاجراءات المطولة للحماية. هذه السلبيات التي ينجم بعضها عن طبيعة الادوات المستخدمة وبعضها الاخر عن التطبيق غير السليم لها. خصوصا وانه جرى في الاردن فرض وتعديل القيود المختلفة في معظم الحالات - لا سيما في الستينات - دون ان يكون هناك اطار عام لسياسة تجارية واضحة ذات قواعد راسخة واهداف محدده بدقة.

وعن المستوى المطلوب للحماية في الفترة القادمة، فان هذا يعتمد على الاستراتيجية العامة للتنمية، وبالذات دور الصناعات التصديرية.

خامسا: اما الحوافز التمويلية فمن الملاحظ ان معظم المؤسسات تعتمد في تمويلها على اموالها الخاصة. وترعى الحكومة تمويل المشاريع الضخمة عن طريق المساعدة في الحصول على قروض للشركات الكبيرة وكفالة هذه القروض. وقد ادت مشاركة الحكومة للقطاع الخاص في انشاء بعض المشاريع الحيوية التي كان ينقصها التمويل الكافي الى ارساء القاعدة الصناعية في الاردن. اما بنك الانماء الصناعي فلم يلعب دورا محوريا في التمويل، الا ان دوره مهم في تغطية احتياجات بعض المشاريع عن طريق تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل. وهناك بوادر على تحسن دوره مؤخرا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما البنوك التجارية فمع ان دورها في التمويل - وبالذات قصير الاجل - اكبر من بنك الانماء الصناعي الا انها هي الاخرى لم تؤد الدور المطلوب منها في التنمية الصناعية، اذ لا زال الجزء الاكبر من قروضها يتوجه نحو القطاعات غير السلعية. أما كلفة الاقتراض فتعتبر منخفضة اذ ان سعر الفائدة الحقيقي سالب.

سادسا: وتشتمل الحوافز الضريبية على مجموعة من الاعفاءات الضريبية والجمركية التي تقدم لبعض المشاريع والتي تنطبق عليها مواصفات معينة تمكنها من الاستفادة من هذه الاعفاءات. واهم هذه الحوافز الاجازة الضريبية Tax Holiday

هذا وقد استفادت الصناعة التحويلية في الاردن من الحوافز والادوات السابقة. فتمتع بعضها بحظر استيراد مثيلاتها، ونما بعضها في ظل حماية جمركية، ومثلت الحوافز الضريبية باعثا اضافيا للاستثمار في الصناعة، في حين سدت المؤسسات المالية جزءا من المتطلبات التمويلية، كما كان لمساهمة الحكومة دور في تدعيم مغامرة القطاع الخاص.

سابعا: في محاولة لتقييم هذه السياسة، فان قياس الاحلال اسفر عن تحقيق احلال موجب في بداية مراحل التصنيع، بسبب مقارنة الوضع سنة المقارنة بمستوى منخفض من الاداء في سنة الاساس، اما فيما بعد فقد قصر النمو في الانتاج المحلي عن مجاراة الزيادة الكبيرة في المستوردات الا انه مع ذلك تم احلال جيد في بعض الصناعات خلال بعض الفترات، وقد وصل احيانا حد الاكتفاء الذاتي.

اما مدى ما تحقق من اهداف نتيجة لعملية التنمية الصناعية فقد ازدادت قيمة الانتاج الصناعي الحقيقية وتضاعفت ولا سيما في السنوات الاخيرة، مما مكنها من احداث بعض التغيير الهيكلي في الاقتصاد وكذلك في الصناعة ذاتها.

اما الوفر في العملة الاجنبية وتخفيض العجز في الميزان التجاري، فواقع الامر يشير الى حدوث العكس. وبالنسبة للاستقلال الاقتصادي فالاردن ما زال بعيدا عن تحقيق ذلك في المرحلة الحالية على الاقل، لا سيما في ضوء صغر حجم سوقه وقلة موارده، وان كان هناك بوادر تشير الى تحقيق قدر من هذا الاستقلال.

ويمكن ان يعزى السبب في عدم حدوث الاحلال الموجب في الفترات الاخيرة، والى عدم تحقيق كافة الاهداف او تحقيقها بصورة كبيرة الى وجود معوقات امام التنمية الصناعية لم تستطع الحكومة او جهود القطاع الخاص ازالتها او التغلب عليها بالدرجة الكافية، اما فيما يتعلق بالمستوردات فانها نمت بصورة اكبر من مقدرة الانتاج المحلي على التلاؤم معها، ومرد ذلك توفر امكانيات تمويل هذه المستوردات بصورة كافية من المصادر الخارجية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بناء على هذا الملخص يمكن ايراد التوصيات التالية :

اولا : ان اعطاء الاهتمام للتنمية الصناعية لا يعني بحال من الاحوال اهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فالقطاع الزراعي مثلا من الاهمية بمكان سواء فيما يتعلق بمواجهة الاحتياجات الاستهلاكية وما يتصل بها من أمن غذائي ، أو بامداد الصناعة التحويلية بالمدخلات المحلية . وكذلك الامر بالنسبة للقطاعات الاخرى .

ثانيا : ان المرحلة الحالية للتنمية الصناعية وظروف الاردن الاقتصادية لاسيما تلك المتعلقة بصغر حجم السوق ، تتطلب عدم استمرار التركيز على الداخل . اللهم في انتاج السلع الوسيطة وبعض السلع الرأسمالية التي تتوفر امكانات انتاجها محليا ، بالاضافة الى السلع الاستهلاكية الحيوية التي تثبت جدواها الاقتصادية ، اى يتطلب الامر اتباع سياسة لتشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير بحيث تكون مكملة لسياسة احلال المستوردات .

ومن الاهمية بمكان زيادة الاهتمام بالصناعات الاستخلاصية او التصديرية التي تمكن من الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة ، لانها تؤدي الى احداث الترابط داخل القطاع الصناعي نفسه ، وكذلك بين القطاع الصناعي وغيره من القطاعات ، كما تحسن مركز الميزان التجاري .

ثالثا : يفضل ان يوجه الاهتمام فيما يتعلق بالادوات المستخدمة لتشجيع التصنيع نحو الادوات التي تقدم تشجيعا بصفة عامة .

ان تطوير البنى الاساسية من ماء وكهرباء وطاقة وأراض ووسائل اتصال ومدن صناعية ، وتوفيرها بتكلفة مناسبة أمر جدير بالاهتمام ، بالاضافة الى ضرورة التركيز على توجيه التعليم بما يخدم هيكل الطلب في سوق العمل مع عمل برامج تدريب مكثفة مستمرة للعمال والمديرين ، كما ان دعم البحوث وتشجيع القيام بها مفيد في تحسين كفاءة المنتجات الصناعية وتقليل كلفتها . ومن المهم عمل دراسات وافية للجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وان تساعد الدولة المستثمرين في التعرف على فرص الاستثمار وانتهازها . كما ان وضع سياسة صناعية واضحة المعالم محددة المراحل بالدرجة التي تسمح بها الظروف تفيد المستثمرين .

رابعا : ان مستوى الحماية الحالي ، الذى خفض منذ منتصف السبعينات ، يعتبر على العموم اكثر ملائمة للاتجاه العام في التصنيع الذى اخذ يشجع الصادرات الصناعية . واذا قدمت اعفاءات اكبر من الرسوم الجمركية للمستوردات من المدخلات اللازمة للصناعة كالمواد الاولية والسلع الوسيطة ، والتي تعني تقديم مزيد من الحماية الفعلية ، فيجب ان يراعى في ذلك مدى منافسة هذه المدخلات لما ينتج محليا ، او امكانية انتاجها اذا لم تكن تنتج بعد . والواقع ان استمرار انفتاح سياسة الاستيراد يساعد على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انسيـــــاب المدخلات الصناعية بسهولة ، وعلـــى تحسين كفاءة الانتاج مما يصنح الصادرات القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية ، بالاضافة الـــى مراعاة حقوق المستهلك المحلي .

ومع ذلك فان هذا لا يمنع من تقديم العون لبعض المنشآت الحيويـــة ، اذا كانت هذه الحماية لا تكفيها ، او اذا كانت تواجه الصعوبات ، وذلك عن طريـــق وسائل اخرى تتعلق بتقديم المنح للبرامج التدريبية او المساعدات لتمويل البحـــوث او غير ذلك من وسائل .

وفيما يتعلق بتأثير انفتاح سياسة الاستيراد على زيادة المستوردات وما يتبعها من زيادة العجز في الميزان التجاري ، فانه يمكن ترشيد هذه المستوردات عن طريق تقليل المستوردات الترفية وغير الضرورية . ومن الممكن ان يؤدي حظر استيراد بعض السلع الكمالية الباهظة الثمن ، ورفع الرسوم الجمركية بدرجة عالية على منتجـــات كمالية اخرى الى الحد من المستوردات منها ، وان ادى ذلك الى تقليل ايرادات الحكومة المركزية اذ يمكن تعويض النقص فـــيـــهـــا من مصادر اخرى ، ومن الوسائـــل الاخرى الممكنة تأكيد دور الاعلام في تشجيع المنتجات المحلية وتنظيم الدعايـــة للسلع المستوردة مع مصاحبة ذلك بزيادة فعالية مراقبة جودة المنتجات المحلية . وهذا قد يؤدي الى ترسيخ قيم استهلاكية جديدة ضمن سياسة انمائية تهدف الى ايجـــاد عقلية المجتمع الانتاجي .

خامسا : يجب زيادة الاهتمام بتوفير الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الصناعية . ويمكن للحكومة ان تزيد من فعالية دورها اذا قامت بانشاء المشاريع الهامة وانتهاز الفـــرص للمشاريع التي لا يقبل القطاع الخاص عليها ربما بسبب عدم اربحيتها السريعة ، ويعمل هذا في الواقع على تنويع القاعدة الصناعية وتوسيعها .

أما البنوك التجارية فعليها ان تزيد تسهيلاتها الائتمانية قصيرة الاجـــل ، وتحاول الاقراض لاجال طويلة . ويمكن للبنك المركزي ان يؤثر على توجيه مزيد من التسهيلات للصناعة باستخدام وسائل اخرى غير الاقناع الادبي ، مثل القيام بخصم الاوراق الصناعية بأسعار تفضيلية ولمدد اطول .

اما بنك الانماء الصناعي فان ازدياد موارده المالية ، ربما عن طريق قبوله للودائع مثلا ، وازدياد الاهتمام بالجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وتقديم المشـــورة والمعونه الفنية لا سيما للمؤسسات الصغيرة بالاضافة الى تقديم القروض يمكن ان يؤدي الى زيادة فعاليته .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سادساً : فيما يتعلق بالحوافز الضريبية والجمركية فان زيادة حجمها سواء بالنسبة للمشاريع المستجدة او المتوسعة يمكن ان يفيد المستثمرين . ولكن الأهم تقديم هذه الحوافز بالصورة التي تقلل من التعقيد الاداري ، وكذلك تقديم الاعفاءات والتسهيلات عن طريق صياغة كافة المعايير التي تستخدم للتمييز بين المشاريع عند منحها الاعفاءات ضمن قوانين تشجيع الاستثمار ذاتها .

سابعاً : ان التوجه نحو الخارج يتطلب سياسة فعالة متكاملة لتنمية الصادرات الصناعية ، وليس الاعتماد على بعض الاجراءات المتفرقة .

ثامناً : ان التطلع نحو انتاج السلع الوسيطة ذات الحجم الكبير والسلع الرأسمالية يفرض النظر بجدية الى اهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي ، ولو توفر هذا التكامل لتمكن الاردن مع غيره من هذه الدول من بناء استراتيجية للتنمية تنبع من حاجاته الحقيقية ، ولتمكن من انشاء بعض الصناعات الرأسمالية والاساسية التي تعتبر عاملا ديناميكيا في دفع عجلة التنمية ، وتحقيق الاعتماد على الذات وتقليل التأثر بالاوضاع العالمية غير المستقرة .

انتهى بعون الله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١)

المعروض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٥٩

الرمز	القطاع الاقتصادي	قيمة منتجات المصانع (بالالاف دينار) (١)	القيمة المضافة (بالالاف دينار) (٢)	قيمة المستوردات (بالالاف دينار) (٣)	المعروض الكلي (بالالاف دينار) (٤) = (١) + (٣)	معامل المستوردات mi (٥) = (٣) / (٤)	معامل الترجيح (٦) = (٤) / Σ(٤)
٢١	الملابس الجاهزة والاحذية	٣١١١	١٠٣٥	٨٢٢٢	١١٣٤٣	٠٫٧٢٥٧	٢٫٨٨٦
٢٢	الدباغة والجلود	٣٢٣	١٦٢	١٠١	٤٢٤	٠٫٢٣٨٢	٠٫١٠٧
٢٣	منتجات الاخشاب والاثاث	١٧٠٣	٢٨٠	٥٧	١٧٦٠	٠٫٠٣٢٣	٠٫٤٤٧
٢٤	صناعة الورق	٣٦٢	٢٢٤	٥٣٤٧	٥٧٠٩	٠٫٩٣٦٥	٠٫١٤٥٢
٢٥	الطباعة والنشر	١٧٧١	٩٥٨	٦٢٤	٢٣٩٥	٠٫٢٦٠٥	٠٫٦٠٩
٢٦	الصناعات الكيماوية	٣٧	٢٤	٣٥٧	٣٩٤	٠٫٩٠٦٠	٠٫١٠٠
٢٧	البترول ومنتجاته	١٠٠٧	٥٩٥	١١٠٠	٢١٠٧	٠٫٥٢٢٠	٠٫٥٣٦
٢٨	منتجات المطاط	١٠٦	٢٥	٤١٣	٥١٩	٠٫٧٩٥٧	٠٫١٣٢
٢٩	منتجات البلاستيك	٣١٥	١٤٠	٩٤	٤٠٩	٠٫٢٢٩٨	٠٫١٠٤
٣٠	المنتجات غير المعدنية	١٧٨	٦٦	١٦٦٩	١٨١٧	٠٫٩٠٢٠	٠٫٤٦٢
٣١	المنتجات المعدنية الاساسية	—	—	٢٥٩٩	٢٥٩٩	١٫٠٠٠٠	٠٫٦٦١
٣٢	المنتجات المعدنية والآلات غير الكهربائية	٢٦٢	٥٤	٩٤١	١٢٠٣	٠٫٧٨٢٢	٠٫٣٠٦
٣٣	والمنتجات الكهربائية	—	—	—	—	—	—
٣٤	معدات النقل	٨٦٧	٣٧٦	١١١٣	٢٣٩٣	٠٫٤٦٥١	٠٫٦٠٨
٣٥	صناعات متنوعة	٨١٤		٨٠٤٩	٨٨٦٣	٠٫٩٠٨١	٠٫٢٣٥٥
	المجموع	١١٩٥٠	٤٣٢٦	٢٠٦٦	٣٢٢٥	٠٫٩٢٢١	٠٫٨٤٦
		٤٣٢	٢٨٦	٣٠٩	٧٢١	٠٫٤٢٢٧	٠٫١٨٦
		٥٢٦٠		٣٤٠٤١	٤٥٩٩١		

ملاحظة :ـ

* = العرض الصافي الاجمالي = مجمل قيمة المستوردات + القيمة المضافة لجميع فروع الصناعة = ٣٩٣٠١ (ألف دينار) .

المصدر :ـ

قيمة الانتاج والقيمة المضافة :

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، شباط ١٩٧٠) ، جدول رقم ٤ـ١ ، ص ٣١ .

قيمة المستوردات :

الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٥٩ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة) ، العدد ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

العوض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعة التحويلية لسنة ١٩٦٦

النشاط الاقتصادي	Q_i قيمة مجمل الانتاج (بالالف دينار) (١)	V_i القيمة المضافة (بالالف دينار) (٢)	M_i قيمة المستوردات (بالالف دينار) (٣)	Y_i العوض الكلي (بالالف دينار) (٤) = (١) + (٣)	معامل المستوردات (٥) = (٣) / (٤)	معامل الترجيح (٦) = (٤) / (Z')
الانشطة الاقتصادية						
المواد الغذائية	٩٩٢٦	٢٣٥٧	١٠١٨٤	٢٠١١٠	٠٥٠٦٤ر	٠٣١٧٢ر
المشروبات	٦٨١	٣٥٧	١٢٨	٨٠٩	٠١٥٨٢ر	٠٠١٢٧ر
التبغ والسجائر	٣٢٠٥	٨٥٠	١١٧	٣٢٢٢	٠٠٣٥٢ر	٠٠٥٢٤ر
المنزل والنسيج	٢٠٥٧	٧٦٩	٧٣٥٦	٩٤١٣	٠٧٨١٤ر	٠١٤٨٤ر
الملابس الجاهزة والاحذية	٢٩٩٦	١٣٨٩	٤٥٩	٣٤٥١	٠١٣٣٠ر	٠٠٥٤٤ر
الدباغة والجلود	٧٣٦	٢٥٣	٦٤	٨٠٠	٠٠٨٠٠ر	٠٠١٢٦ر
منتجات الاخشاب والاثاث	٢٨١٣	١٣٥٢	١٧٢٥	٤٥٣٨	٠٣٨٠١ر	٠٠٧١٥ر
صناعة الورق	٢٦٩	١١٣	١٢٢٤	١٤٩٣	٠٨١٩٨ر	٠٠٢٣٥ر
الطباعة والنشر	٦٨٢	٣٣٠	٣١٠	٩٩٢	٠٣١٢٥ر	٠٠١٥٦ر
الصناعات الكيماوية	٢١١٩	٨٠٨	٤٥٠١	٦٦٢٠	٠٦٧٩٩ر	٠١٠٤٤ر
البترول ومنتجاته	٥٢٨٨	٢١٤٦	٩٥٠	٦٢٣٨	٠١٥٢٢ر	٠٠٩٨٤ر
منتجات المطاط	٦٨	٤٩	١٤٠٩	١٤٧٧	٠٩٥٣٩ر	٠٠٢٣٢ر
المنتجات غير المعدنية	٣٤٩٣	٢١٦٠	١١١٣	٤٦٠٦	٠٢٤١٦ر	٠٠٧٢٦ر
المنتجات المعدنية والآلات غير الكهربائية والمنتجات الكهربائية	٢٨٢٤	١٢١١	١٣٢٢٢	١٦١٤٦	٠٨٢٥٠ر	٠٢٥٤٦ر
معدات النقل	٥٩٣	٤٢٦	٥٠٨٥	٥٦٧٨	٠٨٩٥٥ر	٠٠٨٩٥ر
صناعات متفرقة	٦٥٨	١٩٧	٦٨١	١٣٣٩	٠٥٠٨٥ر	٠٠٢١١ر
المجموع	٣٨٤٠٤	١٤٧٦٦	٤٨٦٢٨	٨٩٤٣٧		

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظة : -

٢٠ = العرض الصافي الاجمالي = مجمل قيمة المستوردات + القيمة المضافة لجميع الصناعات = ٦٣٣٩٤ ألف دينار.

المصدر : -

قيمة الانتاج والقيمة المضافة :
الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨ ، (عمان : دائرة الاحصاءات العامة ، شباط ١٩٧٠) جدول رقم ٤-١ ، ص ٣١ .

قيمة المستوردات :
الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٦٦ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

العوز الكلي ومعامل المستوردات والترجيح للصناعة التحويلية الاردنية لسنة ١٩٦٨

النشاط الاقتصادي	القيمة المضافة (بالالف دينار) Q_i	قيمة مجمل الانتاج (بالالف دينار)	قيمة المستوردات (بالالف دينار) M_i	العوز الكلي (بالالف دينار) $Z_i = (1) + (3)$	معامل المستوردات $m_i = \frac{(3)}{(1)}$	معامل الترجيح $(6) = (4) * (5)$
	(٢)	(١)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
المواد الغذائية	١٥٣٢	٥١٤١	٩٩٥٤	١٠٠٩٥	٠٫٦٥٩٤	٠٫٢٦٦٢
المشروبات	٣٥٧	٦٢٣	١٨٧	٨١٠	٠٫٢٣٠٨	٠٫١٤٢
التبغ والسجاير	٧٣٣	٢٠٧٣	١٢٣	٣٠٩٦	٠٫٠٣٩٧	٠٫٠٥٤٦
الغزل والنسيج	٧٦١	٢١٧٩	٦١٩٨	٨٣٧٧	٠٫٧٣٩٨	٠٫١٤٧٧
الملابس الجاهزة	٥١٨	١١٧٨	٥٢٢	١٧٠٠	٠٫٣٠٧٠	٠٫٠٢٩٩
الدباغة والجلود	٢٢١	٥١٨	٦٣	٥٨١	٠٫١٠٨٤	٠٫٠١٠٢
الأحذية	٤٠٨	٨٤٩	٣٦	٥٨٥	٠٫٠٤٠٦	٠٫٠١٥٦
منتجات الأخشاب والأثاث	٦٦٨	١٢٧٦	١٣٧٥	٢٦٥١	٠٫٥١٨٦	٠٫٠٤٦٧
صناعة الورق	٨٦	٣٣٢	١٠٤٦	١٣٧٨	٠٫٧٥١٠	٠٫٠٢٤٣
الطباعة والنشر	٤٨٥	٤٢٤	٢٧٥	١١٩٩	٠٫٢٢١٣	٠٫٠٢١١
الصناعات الكيماوية	٧٨١	١٣٥٠	٣٦٨٥	٥٠٣٥	٠٫٧٣١٨	٠٫٠٨٨٨
البترول ومنتجاته	٢٣٥٥	٥٢٢١	١٠١٣	٦٢٣٤	٠٫١٦٢٤	٠٫٠٩٩
منتجات المطاط	٣١	٣٧	١٠٧٥	١١١٢	٠٫١٦٦٧	٠٫٠١٩٦
المنتجات غير المعدنية	٢٤٧٥	٣٤٧٥	٨٥٦	٤٣٣١	٠٫١٩٧٦	٠٫٠٧٦٣
المنتجات المعدنية والمنتجات غير الكهربائية والمنتجات الكهربائية	٢٧٤٠	٣٣٣	١٠٩٨	١٥٥٠٣	٠٫٨٢٣٢	٠٫٢٧٣٤
معدات النقل			٣٩٣١	٤٢٦٤	٠٫٩٢١٩	٠٫٠٧٥٢
صناعات تحويلية						
المجموع	٢٩٧٨٤	٦٣٥	٥٩٨	٢٣٤٨٤	٠٫٢٥٤٩	٠٫٠٦٤٧

ملاحظة : —

Z_1 = العرض الصافي الاجمالي = ٥٦٦٩٢ (الف دينار) .

المصدر : —

قيمة الانتاج الصناعي والقيمة المضافة :

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، شباط ١٩٧٠) ، جدول رقم ١—١ ، ص ١٥ .

قيمة المستوردات :

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، (عمان : دائرة الاحصاءات العامة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

الموزن الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعة التحويلية الأردنية لسنة ١٩٧٤

النشاط الاقتصادي	قيمة مضاف الانتاج (بالالف دينار) (١) Qi	قيمة المضافة (بالالف دينار) (٢) Mi	المستوردات (بالالف دينار) (٣)	الموزن الكلي (بالالف دينار) (٤)=(٢)+(٣) Zi	معامل المستوردات (٥)=(٣)/(٤)	معامل الترجيح (٦)=Zi/Σ Zi
المواد الغذائية	١٤٤٥٦	٥٦٥٨	٢٧٨١١	٣٣٤٦٧	٠٫٨٣٠٩	٠٫٢٨٠٩
المشروبات	١٨١٩	٦١٨	٢٨٠	٩٩٨	٠٫٢٨١٩	٠٫٠١٣٩
التبغ والسجاير	٣٤٢٤	٢٠٠٤	١١٥	٢٠٩٩	٠٫٠٥٤٩	٠٫٠٢٣٥
الغزل والنسيج	٤٠٠٩	٢٨١٤	١٠٤٠٤	١٣٢١٨	٠٫٧٨٧٣	٠٫٠٨٥٧
الملابس الجاهزة	٢٥٤٥	١٦٥٥	٨٦٨	٢٤١٣	٠٫٣٥٤٣	٠٫٠٢٢٦
الدباغة والجلود	١٠٣٤	٩٠٥	١١٦	١١٥٠	٠٫١٠٠٨	٠٫٠٠٧٦
الاحذية	٦٢٢	٢٢٩	١٣٦	٧٥٨	٠٫١٧٩٤	٠٫٠٠٥٠
منتجات الأخشاب والأثاث	٢٤٩٤	١١٢٩	٢٣٣١	٤٨٢٥	٠٫٤٨٢١	٠٫٠٣٢٠
صناعة الورق	١٠٠٢	٣٦٤	٤٠١٣	٥٠١٥	٠٫٨٠٠١	٠٫٠٣٣٣
الطباعة والنشر	١١٨٢	٦٠٢	٦٦٢	١٨٤٤	٠٫٣٥٩٠	٠٫٠١٢٢
الصناعات الكيماوية	٢٢١٧	١١٥٩	٩٧١٣	١١٩٣٠	٠٫٨١٤١	٠٫٠٧٩٢
البترول ومنتجاته	٩٢٨٦	٤٨٨٠	١٥٢٢	١٠٨٠٨	٠٫١٤٠٨	٠٫٠٧١٨
منتجات المطاط	٢٧	٩	٢٣١٦	٢٣٤٣	٠٫٩٨٨٤	٠٫٠١٥٥
منتجات البلاستيك	١٥٩٨	١١٠١	٧٢٧	٢٣٢٥	٠٫٣١٢٦	٠٫٠١٥٤
(الصناعات الكيماوية والبلاستيك)	(٣٨١٥)	(٢٢٦٠)	(١٠٤٤٠)	(١٤٢٥٥)	(٧٣٢٣)	(٠٫٠٩٤٧)
المنتجات غير المعدنية	٦٣٤٧	٣٨٣٢	٢٤٩٠	٨٨٣٧	٠٫٢٨١٧	٠٫٠٥٨٧
المنتجات المعدنية والآلات غير الكهربائية	٧٦١٦	٥٧٠٢	٣٤٨١١	٤٢٤٢٧	٠٫٨٢٠٤	٠٫٠٢٨١٩
والمنتجات الكهربائية						
معدات النقل	٨٣٧	٥٧٧	١٧٤٤١	١٨٢٧٨	٠٫٩٥٤٢	٠٫٠٢١٤
صناعات متفرقة						
المجموع	٦١٢٩٤	٣٣٥٨٢	١١٦٨٠	٤٦٨٦٢		

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملاحظة :—

ع = العرض الصافي الاجمالي = مجمل قيمة المستوردات + القيمة المضافة لجميع فروع الصناعات = ١٥٠٤٦٢ ألف دينار.

المصدر :—

قيمة الانتاج والقيمة المضافة :

الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرات الاحصائية السنوية ١٩٧٥ ، نتائج التعداد الصناعي ١٩٧٤ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة) ص ٢٩٠ .

قيمة المستوردات :

الأردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٧٤ ، (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٥)

الحوض الكلي ومعامل المستوردات ومعامل الترجيح للصناعات التحويلية الاردنية لسنة ١٩٧٩

النشاط الاقتصادي	قيمة الانتاج (بالالف دينار) (١)	القيمة المضافة (بالالف دينار) (٢)	قيمة المستوردات (بالالف دينار) (٣)	الحوض الكلي (بالالف دينار) (٤)=(١)-(٣)	معامل المستوردات (٥)=(٣)/(٤)	معامل الترجيح (٦)=(٥)/(٤)
المواد الغذائية	٢٥١٥٤	٦٢٢٢	٥٩٥٣٣	٨٤٦٨٧	٧٠٢٩ر	١٥٥٢ر
المشروبات	١١٣٠٥	٧١٣١	١٧٧٣	١٣٠٨٧	١٠٣٥٥ر	٠٢٣٩ر
التبغ والسجائر	١٧٨٠١	١١٤٦٧	٥٧٩	١٨٣٠٨٠	٠٣١٥ر	٠٣٣٦ر
المنسوجات والملابس والجاهزة	٦٣٤٧	٢١٤٣	٢٢٧٢٦	٢٩٠٧٣	٧٨١٦ر	٠٥٣٢ر
الجلد باغة والجلود	٣٩٢٣	٢٢٩٨	٩٤١٧	١٣٣٤٠	٧٠٥٩ر	٠٢٤٤ر
الأحذية	١٥٤٦	٧١٦	٧١٦	٢٢٦٢	٣١٦٥ر	٠٠٤١ر
منتجات الأخشاب والأثاث	٢٣٦٥	١٢٢٨	١٧٩٨	٤١٦٣	٤٣١٩ر	٠٠٧٦ر
صناعة الورق	٧٦٣٤	٤٥٧٣	٢٤٦٣٩	٢٢٢٧٣	٧٦٣٤ر	٠٥٥٩ر
الطباعة والنشر	٤٧٤١	٢٢٦٠	٧٦٤٠	١٢٣٨١	٦١٧٠ر	٠٢٢٦ر
الصناعات الكيماوية	٣٨٤٤	٦٩٨٢	٢٣٢٢	٦١٦٦	٣٧٦٥ر	٠١١٣ر
البترول ومنتجاته	١٧٨٤٤	٦٦٥٧	٣٦٦٠٩	٥٤٤٥٣	٦٧٢٣ر	٠٩٩٨ر
منتجات المطاط	٢٤٨٣٩	١١٢٧٤	٤٨٣٣	٢٩٦٧١	١٦٢٨ر	٠٥٤٣ر
البلاستيك	١١٣	٧٠	٨٦٤٧	٨٧٦٠	٩٨٧١ر	٠١٦٠ر
منتجات غير المعدنية	٧٨٨٨	٣٠٨٢	٥٦٥٩	١٣٥٤٧	٤١٧٧ر	٠٢٤٨ر
الصناعات المعدنية الاساسية	٣٠٦٢٩	١٥٢١٨	٢٥٩٠٧	٥٦٥٢٦	٤٥٨٢ر	١٠٣٦ر
المنتجات المعدنية والمنتجات غير الكهربائية والمنتجات الكهربائية	٣٤١٥٥	١٤٣٥٦	١٦٧٩٥٠	٢٠٢١٠٥	٨٣١٠ر	٣٧٠٤ر
النقل	٢٢٩٥	١٥٧٩	٦٦١٢٩	٦٨٤٢٤	٩٦٦٤ر	١٢٥٤ر
صناعات متفرقة	٦٦٠٤	١٧٥٢	٤٦٠٨	٧٢٢٨	٦٣٢٥ر	٠١٣٢ر
المجموع	٢٠٥٠٤٣	٩٤١٠٨	٤٥١٤٣٤			

* الانتاج والقيمة المضافة من بيانات المسح الصناعي لسنة ١٩٧٩

ملاحظة :—

*) تم توزيع قيمة الانتاج الصناعي في بند الخدمات الصناعية (ويمثل ٩ر٣٪ من المجموع) وكذلك القيمة المضافة (تمثل ٥ر٥٪ من المجموع) على فروع الصناعات ذات العلاقة، وذلك باعطائها أوزانا متساوية، اعتمادا على نشرة صادرتعن دائرة الاحصاءات العامة تبين فروع النشاط في مجال الخدمات الصناعية وتشمل اصلاح المنتجات الجلدية والأدوات المختلفة وتركيب الاجهزة والورش الميكانيكية. . . الخ .

**) $\bar{z}$ = العرض الصافي الاجمالي = مجمل قيمة المستوردات + القيمة المضافة لجميع الصناعات = ٢٩٥٥٤٥ ألف دينار.

المصدر :—

قيمة الانتاج الصناعي لعام ١٩٧٩ :

الاردن، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين أول ١٩٨١، جدول رقم ٥، ص ٦٨ .

قيمة المستوردات لعام ١٩٧٩ :

الاردن، دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٧٩ (عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٦)

بنود الميزان التجاري الاردني ، نسبتها الى مجمل الناتج المحلي ، معدلات النمو فيها

السنوات	الصادرات الكلية			الواردات الكلية			عجز الميزان التجاري		نسبة الصادرات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)
	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو ٪	نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو ٪	نسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	القيمة (بالمليون دينار)	معدل النمو ٪			
١٩٥٤	٢٨ر٢	٣٣ر٣	٢٣ر٣	١٩ر٨	٧ر٦	٢٢ر٦	١٧ر٠	٤ر٣	١٢ر٦	٢٣ر٤	٢٢ر١
١٩٥٥	٢ر٩	٣ر٦	٢٣ر٤	٢٧ر١	٤٦ر٩	٢٣ر٦	٢٤ر٢	٤٢ر٣	١٠ر٧	٢٣ر٤	٢٠ر٥
١٩٥٦	٥ر٠	٧٢ر٤	٢٣ر٦	٢٧ر٨	٢ر٦	٢٣ر٦	٢٢ر٨	٥ر٨	١٠ر٨	٢٣ر٦	١٢ر٨
١٩٥٧	٥ر٥	١٠ر٠	٢٣ر٦	٣٠ر٥	٩ر٧	٢٣ر٦	٢٤ر٠	٦ر٩	١٠ر٨	٢٣ر٦	١٣ر٠
١٩٥٨	٣ر٥	—٣٦ر٤	٢٣ر٦	٣٤ر٠	١١ر٥	٢٣ر٦	٣٠ر٥	٢٣ر٦	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٥٩	٣ر٤	—٣ر٨	٢٣ر٦	٤٠ر٣	١٨ر٥	٢٣ر٦	٣٦ر٩	٢٣ر٦	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٠	٤ر٠	١٧ر٦	٢٣ر٦	٤٢ر٩	٦ر٥	٢٣ر٦	٣٨ر٩	٥ر٤	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦١	٥ر٣	٢٣ر٥	٢٣ر٦	٤١ر٩	—٢ر٣	٢٣ر٦	٣٦ر٦	—٥ر٩	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٢	٥ر٩	١١ر٣	٢٣ر٦	٤٥ر٦	٨ر٨	٢٣ر٦	٣٩ر٧	٨ر٥	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٣	٦ر٦	١١ر٩	٢٣ر٦	٥ر٠٩	١١ر٦	٢٣ر٦	٤٣ر٤	١١ر٦	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٤	٨ر٧	٣٣ر٨	٢٣ر٦	٥ر٣٢	١٣ر٥	٢٣ر٦	٤٦ر٢	٩ر٥	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٥	٩ر٠	١٢ر٨	٢٣ر٦	٥٧ر٨	٤ر٧	٢٣ر٦	٤٦ر٨	٥ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٦	١٠ر٤	١٦ر٧	٢٣ر٦	٦٢ر٨	١٠ر٨	٢٣ر٦	٥٢ر٤	١٣ر٣	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٧	١٠ر٦	٢ر٩	٢٣ر٦	٦٣ر٣	١ر٥	٢٣ر٦	٥٢ر٧	١٣ر٣	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٨	١٤ر٣	٣٥ر٨	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٠	٨ر٣	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٦٩	١٤ر٧	٢ر٩	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٥	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٠	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧١	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٢	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٣	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٤	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٥	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٦	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٧	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٨	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٧٩	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣
١٩٨٠	١٤ر٧	٠ر٠	٢٣ر٦	٦٣ر٣	٠ر٠	٢٣ر٦	٤٨ر٦	٠ر٠	١٠ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصدر : —

أرقام التجارة الخارجية للسنوات ١٩٥٤—١٩٧٩ : الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٨٠ ، (عمان مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ، ص ص ٩٨ ، ٩٩) ؛ ارقام الانتاج المحلي للسنوات ١٩٥٤—١٩٧٦ ، مأخوذة من : الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢—١٩٧٦ ، (عمان — مطبعة دائرة الاحصاءات العامة آذار ١٩٧٨) ص ص ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ .

وقد حسبت أرقام الناتج الاجمالي بسعر التكلفة عن طريق طرح الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق .

أرقام الانتاج المحلي للسنوات ١٩٧٧—١٩٧٩ ، الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية للاردن ، ١٩٧٥—١٩٧٩ .

أرقام الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٠ : الاردن ، البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول كانون الثاني ١٩٨٢ ، جدول رقم ١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٧)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية

السنة	قيمة المستوردات (بالمليون) دينار	السلع الاستهلاكية			السلع الوسيطة			السلع الاستثمارية		
		القيمة (بالمليون) دينار	النسبة للمجموع ٪	معدل النمو ٪	القيمة (بالمليون) دينار	النسبة للمجموع ٪	معدل النمو ٪	القيمة (بالمليون) دينار	النسبة للمجموع ٪	معدل النمو ٪
١٩٥٤	١٩٫٨	١٤٫٥	٢٣٫٢	—	٣٫٤	١٧٫٢	—	١٫٩	٩٫٦	—
١٩٥٥	٢٧٫١	٢٠٫٩	٧٤٫٢	٣٨٫٦	٤٫٤	١٦٫٢	٢٩٫٤	٢٫٦	٩٫٦	٣٦٫٨
١٩٥٦	٢٧٫٨	٢٠٫٩	٧٥٫٢	٤٫٠	٤٫٠	١٤٫٤	— ٩٫١	٢٫٩	١٠٫٤	١١٫٥
١٩٥٧	٣٠٫٥	٢٢٫٩	٧٥٫١	٩٫٦	٤٫٦	١٥٫١	١٥٫٠	٣٫٠	١٫٨	٣٫٤
١٩٥٨	٣٤٫٠	٢٣٫٩	٧٠٫٣	٤٫٤	٧٫١	٢٠٫٩	٤٣٫٥	٣٫٠	٨٫٨	٠٫٠
١٩٥٩	٤٠٫٣	٢٧٫٥	٦٨٫٢	١٥٫١	٩٫٨	٢٤٫٣	٣٨٫٠	٣٫٠	٧٫٤	٠٫٠
١٩٦٠	٤٢٫٩	٢٨٫٧	٦٦٫٩	٤٫٤	١٠٫٧	٢٤٫٩	٩٫٢	٣٫٥	٨٫٢	١٦٫٧
١٩٦١	٤١٫٩	٢٨٫٢	٦٧٫٣	— ١٫٧	٤٫٣	٢٢٫٢	— ١٣٫١	٤٫٤	١٠٫٥	٢٥٫٧
١٩٦٢	٤٥٫٦	٢٩٫٢	٦٤٫٠	٣٫٥	١١٫٤	٢٥٫٠	٢٢٫٦	٥٫٠	١١٫٠	١٣٫٦
١٩٦٣	٥٠٫٩	٣٢٫٩	٦٤٫٦	١٢٫٧	١٤٫٩	٢٩٫٣	٣٠٫٧	٣٫١	٦٫١	— ٣٨٫٠
١٩٦٤	٥٣٫٦	٣٤٫٨	٦٤٫٩	٥٫٨	١٤٫٦	٢٧٫٢	— ٢٫٠	٤٫٢	٧٫٨	٣٥٫٥
١٩٦٥	٥٦٫١	٣٤٫٦	٦١٫٧	— ٠٫٦	١٨٫٢	٣٢٫٤	٢٤٫٦	٣٫٩	٧٫٠	— ٧٫١
١٩٦٦	٦٨٫٢	٤٢٫٦	٦٢٫٥	٢١٫٢	١٩٫٩	٢٩٫٢	٩٫٣	٥٫٧	٨٫٤	٤٦٫١
١٩٦٧	٥٥٫٠	٣٠٫٠	٥٤٫٥	— ٢٩٫٦	١٩٫٦	٣٥٫٦	— ٥٫١	٤٫٥	٩٫٨	— ٥٫٣
١٩٦٨	٥٧٫٥	٢٩٫٠	٥٠٫٤	٢٨٫٦	٢٣٫٧	٤١٫٢	٢٠٫٩	٤٫٨	٨٫٣	— ١١٫١
١٩٦٩	٦٧٫٨	٣٧٫٣	٥٥٫٠	٩٫١	٢٢٫٩	٣٣٫٨	— ٣٫٤	٧٫٦	١١٫٢	٥٨٫٣
١٩٧٠	٦٥٫٩	٤٠٫٧	٦١٫٨	٤٩٫١	٢٠٫٢	٣٠٫٦	— ١١٫٨	٥٫٠	٧٫٦	— ٣٤٫٢
١٩٧١	٧٦٫٦	٤٣٫٩	٥٧٫٣	٧٫٩	٢١٫٣	٢٧٫٨	٥٫٤	١١٫٤	١٤٫٩	١٢٨٫٠
١٩٧٢	٨٥٫٣	٤٧٫٦	٦٧٫٩	٤٧٫٤	٢٠٫٤	٢١٫٤	— ٤٫٢	١٠٫٢	١٠٫٧	— ١٠٫٥
١٩٧٣	١٠٨٫٢	٨٫٣	٧٨٫٨	٣١٫٨	١٧٫٥	١٦٫٢	— ١٤٫٢	٥٫٤	٥٫٠	— ٤٧٫٠
١٩٧٤	١٥٦٫١	٩٧٫٧	٦٢٫٤	١٤٫٥	٣٥٫٤	٢٢٫٦	١٠٫٢	٢٣٫٣	١٤٫٩	٣٣٫٥

يتبع ٠٠٠٠/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / ملحق رقم (٧)

التركيب السلعي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية

السنة	قيمة المستوردات (بالمليون) دينار	السلع الاستهلاكية			السلع الوسيطة			السلع الاستثمارية		
		القيمة (بالمليون) دينار	النسبة للمجموع %	معدل النمو %	القيمة (بالمليون) دينار	النسبة للمجموع %	معدل النمو %	القيمة (بالمليون) دينار	النسبة للمجموع %	معدل النمو %
١٩٧٥	٢٣٤٫٠	٩٩٫٥	٤٢٫٥	١٫٨	٧٣٫٦	٣١٫٤	١٠٧٫٩	٦٠٫٩	٢٦٫٠	٦١٫٤
١٩٧٦	٣٢٩٫٥	١٣٣٫٥	٣٩٫٥	٣٤٫٢	٩٠٫٠	٢٦٫٥	٢٢٫٣	١١٤٫٦	٣٣٫٨	٨٨٫٢
١٩٧٧	٤٠٤٫٥	١٤٧٫٢	٣٦٫٤	١٠٫٣	١٢١٫٢	٢٦٫٧	٣٤٫٧	١٨٤٫١	٤٠٫٥	٦٠٫٦
١٩٧٨	٤٥٨٫٩	١٧٥٫٧	٣٨٫٣	١٩٫٤	١١٧٫٢	٢٥٫٦	-٣٫٣	١٦١٫٢	٣٥٫١	-١٢٫٤
١٩٧٩	٥٨٩٫٥	٢١٥٫٢	٣٦٫٥	٢٢٫٥	١٧٩٫٥	٣٠٫٥	٥٣٫١	١٩٣٫٦	٣٢٫٨	٢٠٫١
١٩٨٠	٧١٦٫٠	٢٤٠٫٠	٣٣٫٥	١١٫٦	٢٤٧٫٤	٣٤٫٥	٣٧٫٩	٢٢٦٫٦	٣١٫٥	١٧٫٠

المصدر :-

دائرة الاحصاءات العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا : مصادر البحث باللغة العربية

١ — المستندات العامة :

وزارة الصناعة والتجارة (وزارة الاقتصاد الوطني سابقا) :

١ — المملكة الاردنية الهاشمية . وزارة الصناعة والتجارة . مديرية الشركات والتسجيل التجاري . الشركات التي تساهم الحكومة برأسمالها حتى تاريخ ١٩٨٠/١١/٥ .

٢ — المملكة الأردنية الهاشمية . وزارة الصناعة والتجارة . تطور قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية . عمان : وزارة الصناعة والتجارة ، ١٩٧٨ .

٣ — المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٦٧ . عمان : وزارة الاقتصاد الوطني ، ١٩٦٧ .

٤ — المملكة الأردنية الهاشمية . وزارة الاقتصاد الوطني . قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢ : قانون تشجيع الاستثمار ، عمان : وزارة الاقتصاد الوطني ، ١٩٧٢ .

وزارة المالية :

٥ — المملكة الاردنية الهاشمية . وزارة المالية . الجريدة الرسمية ، أعداد مختلفة للفترة ١٩٥٠ — ١٩٨٠ .

٦ — المملكة الاردنية الهاشمية . وزارة المالية ، التقارير السنوية لعدة سنوات .

وزارة الثقافة والاعلام :

٧ — المملكة الاردنية الهاشمية . وزارة الثقافة والاعلام . دائرة المطبوعات والنشر . التنمية الصناعية في الاردن . عمان : وزارة الثقافة والاعلام ، آب ١٩٧٤ .

دائرة الاحصاءات العامة :

٨ — المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية للاعوام : ١٩٥٦ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ . عمان : دائرة الاحصاءات العامة .

٩ — المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة . الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية للاعوام : ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، عمان : دائرة الاحصاءات العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠ — المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢—١٩٧٦، عمان : دائرة الاحصاءات العامة، آذار ١٩٧٨.

١١ — المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة، حسابات الدخل القومي وتحليل المدخلات والمخرجات، ١٩٥٩—١٩٦٦، عمان : مطبعة دائرة الاحصاءات العامة.

١٢ — المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة. الدخل القومي ١٩٧٠—١٩٧٤، عمان : دائرة الاحصاءات العامة، تموز ١٩٧٦.

١٣ — المملكة الاردنية الهاشمية. دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٠—١٩٧٨.

١٤ — المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة. تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨، عمان : دائرة الاحصاءات العامة، شباط ١٩٧٠.

١٥ — المملكة الاردنية الهاشمية. دائرة الاحصاءات العامة. نتائج تعداد القوى العاملة ١٩٧٥، عمان : دائرة الاحصاءات العامة. بدون تاريخ.

١٦ — المملكة الاردنية الهاشمية. دائرة الاحصاءات العامة. التعداد الصناعي ١٩٧٩. عمان : دائرة الاحصاءات العامة، تشرين أول ١٩٨١.

مجلس الاعمار الأردني :

١٧ — المملكة الأردنية الهاشمية. مجلس الاعمار الأردني. برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية ١٩٦٢—١٩٦٧. عمان : مجلس الاعمار الاردني، ١٩٦٣.

١٨ — المملكة الاردنية الهاشمية. مجلس الاعمار الاردني. برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤—١٩٧٠، عمان : مجلس الاعمار الاردني، ١٩٦٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المجلس القومي للتخطيط :

١٩ — المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط. خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣—١٩٧٥. عمان : المجلس القومي للتخطيط.

٢٠ — المملكة الأردنية الهاشمية. المجلس القومي للتخطيط. خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦—١٩٨٠. عمان : المجلس القومي للتخطيط.

٢١ — المملكة الأردنية الهاشمية. المجلس القومي للتخطيط. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١—١٩٨٥. عمان : المجلس القومي للتخطيط.

البنك المركزي الاردني :

٢٢ — البنك المركزي الأردني . التقارير السنوية للأعوام ١٩٦٤—١٩٨٠. عمان : البنك المركزي الاردني .

٢٣ — البنك المركزي الأردني . النشرات الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة للسنوات ١٩٦٦—١٩٨٢. عمان : مطبعة البنك المركزي.

٢ ـ الكتب :ـ

٢٤ — أبو جبارة، هاني . ضريبة الدخل في الأردن : أهدافها وانجازاتها . عمان : منشورات مجلس البحث العلمي الأردني، ١٩٧٦.

٢٥ — الأحمد، أحمد قاسم. أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان : ١٩٨٠.

٢٦ — بدر، يعقوب. مساهمة الحكومة في الشركات الأردنية. الجمعية العلمية الملكية، دائرة الأبحاث الاقتصادية، عمان : ١٩٧٥.

٢٧ — البنوي، حربي وسليم أبو الشعر. حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج، البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، عمان : ١٩٨٢.

٢٨ — الساكت، بسام . التزامات الاقتصاد الأردني الخارجية : نموها وطاقة الاردن على مواجهة عبئها . الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان : ١٩٧٧.

٢٩ — شافعي، محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠ — شقوارة، يحيى علي . أهمية الحوافز الاقتصادية للاستثمار في قطاعات الصناعة والتعدين والسياحة في الأردن . الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، عمان : تموز ١٩٧٦ .

٣١ — صقر، محمد أحمد . التجارة الخارجية لاسرائيل . بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٧١ .

٣٢ — صلاح، جمال . ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الأردن نحو الائتمان الطويل الأجل . البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان : ١٩٨١ .

٣٣ — عرفات، غالب عمرو . التنمية الصناعية في الأردن : حالتها الحاضرة وطرق دعمها . عمان : وزارة الاقتصاد الوطني، مركز التنمية الصناعية الأردني، ١٩٧٠ .

٣٤ — مالكي، عبد الله . تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، منشورات مجلس البحث العلمي الأردني، عمان : ١٩٧٤ .

٣٥ — النجار، عبد الوهاب . سياسة التجارة الخارجية في العراق . بغداد : مطبعة الأزهر، ١٩٦٨ .

٣٦ — الدباس، هاشم . سياسة الأردن الصناعية . مطبعة وزارة السياحة والاثار .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ — مقالات ودوريات :—

٣٧ — زهران، حمدية. "تخطيط التجارة الخارجية وسياسة الاحلال محل الواردات." مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الثالثة، العدد السابع، يوليو ١٩٧٧، ص ص ٩٣—١٠٨.

٣٨ — الصمادي، محمد. "التنمية الصناعية من خلال احلال المستوردات والصناعات التصديرية." التنمية، العدد ٧٠، ١٩٧٩، ص ص ٨—١٤.

٣٩ — علاوين، عبد الهادي. "الصادرات الأردنية." التنمية، العدد ٦٨، عمان، شباط ١٩٧٩، ص ص ٧—١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ — تقاريـــــر :—

٤٠ — علي ،عمر أحمد . واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن ، ١٩٦٥—١٩٧٨ .
عمان : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات، شباط ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥ — مصادر أخرى وأبحاث غير منشورة :—

٤١ — حسن ، مصطفى أحمد . التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الأردن . عمان : البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، أيار ١٩٧٣ .

٤٢ — المحتسب ، بثينة محمد علي . "سياسة تشجيع الصادرات السلعية في الاردن" . بحث مطبوع على الاستانسل ، قدم للدكتور احمد قطناني ، كلية الاقتصاد والتجارة ، قسم الدراسات العليا ماجستير الجامعة الاردنية ، ١٩٧٩ .

٤٣ — جريدة الدستور ، ٥ حزيران ، ١٩٧١ .

٤٤ — جريدة الدستور ، ١١ تموز ، ١٩٧٦ .

٤٥ — جريدة الدستور ، ٣٠ آب ، ١٩٨١ .

٤٦ — جريدة الدستور ، ٢٠ شباط ، ١٩٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : مصادر البحث باللغة الانجليزية

1- Books:

1. Balassa, Bela. Trade Prospects for Developing Countries. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1964.
2. _____. Policy Reform in Developing Countries. Oxford: Pergamon Press, 1977.
3. _____. and Associates. The Structure of Protection in Developing Countries. Baltimore and London: Johns Hopkins Press, 1971.
4. _____. The Theory of Economic Integration. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1961.
5. Bhagwati, Jagdish. Trade, Tariff and Growth, Essays in International Economics. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
6. _____. Foreign Trade Regimes and Economic Development: Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes. Cambridge, Mass: Ballinger for National Bureau of Economic Research, 1978.
7. Bruton, Henry J. Employment, Productivity, and Import Substitution. Williamstown, Massachusetts, 1972.
8. Clark, P. B. Planning Import Substitution. Amsterdam and London: North-Holland Publishing Company, 1970.
9. Dougall, H. E. Investments. 8th Edition, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1968.
10. Evans, David H. A General Equilibrium Analysis of Protection, London: North-Holland Publishing Co., 1972.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

11. Keesing, Donald B. Trade Policy for Developing Countries. World Bank Staff Working Paper No. 353; Washington: D.C.; 1979.

12. Kindleberger, Charles P. International Economics. Fourth Edition, Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1968.

13. Linder, Staffan B. Trade and Trade Policy for Development. New York: Frederick A. Praeger Publishers, 1967.

14. Mazur, Michael P. Economic Growth and Development in Jordan. Boulder, Colorado: Frederick A. Praeger, 1979.

15. Meier, Gerald M. The International Ecohomics of Development; The Theory and Policy. London; Harper & Row, 1968.

16. _____. Problems of Trade Policy, New York: Oxford University Press, 1973.

17. Charles B. Millham and Mohammad S. Amerah. Rationalization of Imports in Jordan. Royal Scientific Society. Economic Department, December 1977.

18. Sayigh, Yusif A. The Economics of the Arab World. Vol. 1; London: Croom Helm Ltd., 1978.

19. Smadi M. and M. Amerah. Composition of Visible Imports: An Industrial Development Potential. Amman: Royal Scientific Society, Economic Department, April 1979.

20. Vajda, Imre. Foreign Trade in a Planned Economy. London: Cambridge University Press, 1971.

21. Westphal, Larry E. "Industrial Policy and Development in Korea." World Bank Staff Working Paper No. 263. Washington: D.C., 1977.

22. Wilson, Rodney. Trade and Investment in the Middle East. London: The MaCmillan Press: LTD, 1977.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2- Articles and Periodicals:

23. Bacon, Harikleia Karayiannis. "Tariff Protection and Import Substitution in Post-war Greece." World Development. Vol.4,No 6 (1976), pp. 529-542.

24. Bacon, Robert W. "An Extended Measure of Import Substitution." Oxford Economic Papers, Vol. 31, No. 2 (July, 1979) pp. 330-333.

25. Balassa, Bela. "Export Incentives and Export Performance in Developing Countries: A Comparative Analysis." in World Bank Reprint Series No. 59, Reprinted from Weltwirtschaftliches Archive 114, 1978, pp. 24-61.

26. Bhagwati, J. and A. Krueger. "Exchange Control, Liberalization and Economic Development." American Economic Review, Papers and Proceedings, (May 1973).

27. Bruton, Henry J. "The Import-Substitution Strategy of Economic Development." Pakistan Development Review, (Summer, 1970), pp. 123-145.

28. Chenery, Hollis B. "Patterns of Industrial Growth." American Economic Review, Vol. 50(September, 1966), pp. 624-654.

29. _____, "Comparative Advantage and Development Policy." American Economic Review, (March, 1961), pp.18-51.

30. _____, Shuntaro Shishido, and Tsunehiko Watanabe. "The Patterns of Japaneese Growth, 1914-1954." Econometrica, Vol. 30, No. 1 (January, 1962), pp. 98-139.

31. _____, and Alan M. Strout. " Foreign Assistance and Economic Development." The American Economic Review, Vol.LVI, No.4 Part 1 (September, 1966), pp. 679-733.

32. _____, and Lance Taylor. "Development Patterns: Among Countries and Over Time." The Review of Economics and Statistics, Vol. 1,No. 4(November, 1968),pp.391-416.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

33. Desai, Padma. "Alternative Measures of Import Substitution." Oxford Economic Papers, (November, 1969), pp.312-324.

34. _____, "Growth and Structural Change in the Indian Manufacturing Sector: 1951-1963". The Indian Economic Journal, Vol. 17 (1970), pp.205-233.

35. Eysenbach, M.L. "A Note on the Growth and Structural Change in Pakistan's Manufacturing Industry, 1954-1964." Pakistan Development Review (Spring, 1969),pp.58-65.

36. Fane, George. "Consistent Measures of Import Substitution." Oxford Economic Papers, (July, 1973), pp. 251-261.

37. _____, "Import Substitution and Export Expansion." Pakistan Development Review, (Spring, 1971), pp.1-17.

38. Guillaumont, Patrick. "More on Consistent Measures of Import Substitution." Oxford Economic Papers, Vol.31, No.2 (July, 1979), pp.324-329.

39. Guisinger, Stephen E."Direct Controls in the Private Sector" in UNIDO and the World Bank, Policies for Industrial Progress in Developing Countries. New York: Oxford University Press for the World Bank (1980),pp.189-209.

40. Hirschman, Albert O. "The Political Economy of Import Substituting Industrialization in Latin America." The Quarterly Journal of Economics, No. 1(February, 1962), pp.1-31.

41. Johnson, H.G."Optimal Trade Intervention in the Presence of Domestic Distortions. in International Trade. Grait Britain: Richard Clay, 1974.

42. Levy, Haim and Marshall Sarnat. "Investment Incentives and the Allocation of Resources." Economic Development and Cultural Change, Vol. 23, No. 3(1975), pp.431-451.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

43. Lewis, Stephen R. and Ronald Soligo." Growth and Structural Change in Pakistan Manufacturing Industry, 1954-1964. " The Pakistan Development Review (Spring, 1956,) pp. 94-139.

44. Lim, David. " Taxation Policies." in UNIDO and the World Bank, Policies for Industrial Progress in Developing Countries . New York: Oxford University Press for the World Bank (1980), pp. 159-188.

45. Mensah, J. H. "Regional Economic Integration." in United Nations, Planning the Extrnal Sector: Techniques, Problems and Policies. New York: UN, 1967.pp.227-265.

46. Morley, Samuel A. and Gordon W. Smith. " Import Substitution and Foreign Investment in Brazil." Oxford Economic Papers. Vol. 23(March, 1971), pp.120-135.

47. " On the Measurement of Import Substitution."American Economic Review. Vol. LX(1970), pp. 728-735.

48. Moore, Barry and John Rhodes. " The Revlative Decline of the UK Manufacturing Sector."Economic Policy Review. Vol.2 (March, 1976), pp. 36-41.

49. Root, Franklin and Ahmad A. Ahmad. " Empirical Determinants of Manufacturing Direct Foreign Investment in Developing Countries. " Economic Development and Cultural Change. Vol.27, No. 4 (July,1979),pp.751-767.

50. Soligo, Ronald and Joseph Stern." Tariff Protection, Import Substitution and Investment Efficiency." The Pakistan Development Review, No.2(Summer,1965), pp.249-270.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

51. Steel, William F. "Import Substitution and Excess Capacity in Ghana," Oxford Economic Papers, Vol. 24 (July, 1972), pp. 212-240.

52. Wells, J.D. and J.C. Imber, "The Home and Export Performance of United Kinddom Industries," Economic Trends, (August, 1977), pp. 78-89.

53. Winston, Gordon C, "Notes on the Concept of Import Substitution." Pakistan Development Review, (Spring, 1967), pp. 107-117.

54. Yang, Shu Chin, "National Policies for Import Substitution and Export-Promotion," in United Nations Planning the External Sector: Techniques, Problems, and Policies, New York: UN, 1967.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- International Organizations:-

55. United Nations. Planning the External Sector: Techniques, Problems and Policies, Report on the First Interregional Seminar on Development Planning, Ankara, Turkey, 6-17 September 1965. Doc.No. (ST/TAO/SER.c/91); New York: U.N., 1967.

56. United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. Current Problems of Economic Integration. Doc. No. (TD/B/374), New York: UN., 1971.

57. United Nations. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Incentive Policies for Industrial Development. Report and Proceedings of the Interregional Seminar held in Vienna, 10-21 March 1969. Doc.No ID/58 Vol.1; New York; U.N., 1970.

58. United Nations. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). Industry and Development, No.5. Doc. N,. ID/SER.M/5; New York:U.N., 1980.

59. United Nations. United Nations Economic and Social office in Beirut. Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1973. Doc. No. ST/UNESOB/10; New York:U.N., 1974.

60. United Nations. United Nations Industrial Development Organization(UNIDO). The Background to the Development of Export-Oriented Industries. Based on the Proceedings of Industrial Symposium, Athens, Nov. 1967.

61. World Bank Sector Working Paper. Industry. Washington: D.C., 1972.

62. World Bank. Staff Working Paper No. 263. Industrial Policy and Development in Korea. Washington:D.C., 1977.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

63. World Bank Staff Working Paper No. 353. Trade Policy for Developing Countries. Washington: D.C., 1979.

64. World Bank Reprint Series No.59. Export Incentives and Expont Performance in Developing Countries: A Comparative Analysis. Reprinted from Weltwirtschaftliches Archive 114(1978).

65. International Monetary Fund (I.M.F) Balance of Payments Yearbook. Vols. 8, 12, 16. Washington: D.C., n.d.

66. International Monetary Fund (I.M.F)., International Financial Statistics. Supplement to 1971. Washington: D.C., n.d.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4- Reports:-

67. Scott, W.D. & Pty. Ltd. A Review of Industrial Investment Opportunities and Industrial Estates in Jordan, Final Report, August 1976.

68. _____. Development Prospects for Manufacturing Industry in Jordan, Draft Final Report, 1976.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

5- Other Sources and Unpublished Materials:-

69. Alawin, Abdulhadi A. "The Structure and Performance of Manufacturing Industry in Jordan". Unpublished Ph.D. thesis, Keele University, 1978.

70. Dar-AlHandasah Consultants (for National Planning Council). "Macro Economic Analysis". Task 1.1 (Unpublished Final Draft Report, 1981)

71. ____, Tarift and Non Tariff Protection." Task 1.18. Unpublished Final Draft Report, 1981.

72. Kassem, Ziad, From BTN to ISIC, key as Applied to Jordan, December 1978.

73. The Hashemite Kingdom of Jordan, National Planning Council, Jordan Input-Output Table, 1979, Amman 1980.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan
Faculty of Economics and Commerce
Department of Economics and Statistics

Import Substitution Industrialization Policy in Jordan

By
Buthaina Mohammed Ali Muhtaseb

Supervisor
Professor M. A. Sakr

"This thesis has been submitted in partial fulfilment of the requirement for degree of Master of Economics, Faculty of Economics and Commerce, University of Jordan."

July, 1982

٢٦٢٧٢٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Summary

This thesis consists of six chapters. Chapter I is a theoretical background to the study, whereas the other chapters analyze Jordan's experience in the field of import substitution.

This study is of quantitative nature. Use has been made of some measures to estimate the degree of import substitution and the foreign exchange saved. The estimation was conducted for the industrial subsectors, the industrial groups, and the manufacturing industry as a whole. The imperical data covers the period from 1959 to 1979.

Policy objectives are examined in Chapter II and policy instruments in Chapters III and IV. In Chapter V, the experience is evaluated by measuring and appraising the levels of import substitution and by tracing the contribution of this substitution towards the desired targets. Finally some conclusions and suggestions are outlined in Chapter VI.

This study shows that the government has adopted in this regard a set of policy instruments, in the fields of trade, finance, taxation, equity participation and control.

These policy instruments although compatable with some developing countries, are less than what some other countries offer. It was also concluded that although some policy instruments are available, certain infrastructures are still lacking, and others are exceedingly costly.

Tariff protection was the prominent policy instrument to achieve substitution, but other instruments, e.g. import licences were also effective. However, protection especially

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

through tariffs although moderate has been reduced further since the mid-seventies.

In an attempt to evaluate Jordan's import substitution policy, results showed that at least up to the mid-sixties a positive substitution was achieved. Since then, the rate of growth in industrial output has been less than the rate of growth in the imports of the industrial products (Fostored by the inflow of foreign aid and transfers made by Jordanians working abroad), giving rise to a negative import substitution. Yet, substantial substitution has been achieved by some firms or industries within certain industrial groups.

The impact of import-substitution policy on the development goals of the country was considered. Its impact on industrial growth and structure has been generally favourable, while this impact on foreign exchange savings has been negligible.

Although substitution achieved especially in the seventies was negative, and that not all objectives from substitution has been realized, it is proposed that a policy which is outward looking aimed at encouraging industrial exports must be adopted, especially in the light of the small size of the market.

For the future, it is suggested that more stress should be made on measures related directly to encouragement of industry. These measures include developing infrastructure and professional programmes to meet the demand for labour in indsutry. The present level of protection should be continued giving enough protection, yet for local industries to improve their efficiency and quality to enable them to compete in export markets.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Long term credit facilities to manufacturing industry is needed of commercial banks. Industrial Development Bank should reexamine its credit policy, increase its resources, and extend more credit.

Government participation is of special importance in projects of huge investment or of great risk, where the private investor is usually hesitant to undertake. A revision of Investment Encouragement law is needed to provide more incentives for manufacturing industries.

Investment in certain intermediate industries as well as some capital goods necessitates consideration in the light of Arab Economic Integration.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit